



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2014 - العدد: 5

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الإثنين 17 والثلاثاء 18 محرم 1436

الموافق 10 و11 نوفمبر 2014

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 03
• عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- 2 - محضر الجلسة العلنية التاسعة ص 35
• مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- 3 - محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 52
• تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.
- 4 - ملحق ص 70
• تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الإثنين 17 محرم 1436
الموافق 10 نوفمبر 2014 (صباحاً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير الشباب؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إنه لمن دواعي الشرف أن أقدم أمامكم اليوم مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، بعد استكمال المسار التشريعي على مستوى الغرفة الأولى، وإنها لمناسبة هامة أن يقوم مجلسكم الموقر بمناقشة هذا النص الأساسي، الذي سيساهم في توفير وسائل العمل الضرورية للحكومة، لتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا، ضمن إطار تعزيز الأعمال التي تمت مباشرتها من قبل، وكذا القيام بأعمال أخرى جديدة لتجسيد تنمية متجانسة مستدامة على جميع المستويات.
يشكل مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015 الحلقة الأولى ضمن مسار تنفيذ البرنامج الخماسي 2015 - 2019، وهو البرنامج الذي يكشف أيضاً عن إرادة السلطات العمومية لمواصلة الجهد المبذول منذ أكثر من عشرية، من حيث التنمية الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الأساسية للمواطن.
ولعل من مظاهر هذه الإرادة، تسخير الموارد المالية للدولة

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السادة مساعدهم،
زميلاتي، زملائي،
يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه عرض مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015 وفتح النقاش حوله.
بداية نطلب من السيد وزير المالية تقديم وعرض مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، تفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الحضور،

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الأعضاء،
أستسمحكم قبل عرض المحاور الكبرى لنص قانون
المالية لسنة 2015، لأقدم لمحة مقتضبة عن وضعية
الاقتصاد الوطني في سنة 2013.

فعلى مستوى التوازنات الخارجية: شهدت مداخيلنا
الخارجية، استقرارا نسبيا سنة 2013، مقارنة بسنة 2012.
ويلمس ذلك من خلال طبيعة ميزان المدفوعات الذي
يعكس الصورة التالية:

- فائق في الميزان التجاري بحوالي 7 ملايين دولار أمريكي،
- حساب جاري إيجابي بـ 757 مليون دولار أمريكي،
- ورصيد إجمالي لميزان المدفوعات المتوازن تقريبا
بـ + 134 مليون دولار.

- جاري احتياطات الصرف ما يعادل 194 مليار دولار
إلى نهاية 2013، مقابل 190.7 مليار دولار في نهاية 2012.
على مستوى التوازنات الداخلية: فقد أثر انخفاض نشاط
قطاع المحروقات الذي قارب 6٪ بكيفية سلبية على النمو
الاقتصادي في سنة 2013 والذي وصل في ذات السنة إلى
2.8٪، مقابل 3.3٪ في 2012، في حين أن القطاعات الهامة
مثل الفلاحة والسكن والأشغال العمومية والخدمات، قد
سجلت نموا معتبرا، بلغ على التوالي 8.8٪ و6.6٪ و7.8٪،
في ظرف تميز بالتراجع في التضخم الذي وصل إلى 3.25٪
في 2013، مقابل 8.89٪ في 2012.

لقد تميزت ميزانية الدولة في سنة 2013 بالتراجع في نسبة
عجز الخزينة، مقارنة بالنتائج الداخلي الخام وذلك بـ 20.2٪ في
سنة 2012 إلى 13.4٪ سنة 2013، ضمن سياق المحافظة
على نسبة معتبرة من التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير
المباشرة هو ما يناهز 4800 مليار دينار، أي ما يعادل 60.5
مليار دولار و30٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2013.
بالنسبة لسنة 2014، تظهر المؤشرات المتاحة، التوجهات
التالية:

بشأن مؤشرات التجارة الخارجية، يسجل إلى نهاية
سبتمبر 2014، مقارنة بنفس الفترة في سنة 2013،
انخفاض نسبي لعائدات تصدير المحروقات بـ - 1.2٪ التي
انتقلت من 47.1 مليار دولار أمريكي إلى 46.5 مليار دولار
أمريكي، بفعل انخفاض مزدوج للصادرات من حيث الحجم
والسعر وارتفاع تدفقات البضائع المستوردة إلى 43.8 مليار

بهدف تشجيع خلق مناصب الشغل والثروة وتحسين الإطار
المعيشي للمواطن، لاسيما في مجالات الصحة والتربية
والسكن وكذا تدعيم البنية التحتية التي تشكل شرطا
ضروريا لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد نص قانون المالية لسنة
2015، يندرج ضمن سياق دولي، يتبعه استمرار المخاطر
المرتبة أساسا عن التباطؤ المستمر في نمو البلدان الناشئة
وعن التوترات الجيوسياسية في بعض الدول وتواصل واقع
النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، لاسيما دول منطقة
اليورو، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على طلبها
الداخلي.

بالفعل، فلا يزال الاقتصاد الدولي يسجل وتيرة نمو
معتدلة والتي بالرغم من ذلك تبقى مدفوعة بتحسين
النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا
بفعل إعادة انتعاش النشاط في بعض الدول الناشئة.
وبالمقابل، نشهد محلا للتوجه نحو عودة النمو على
مستوى الاقتصاديات الأساسية لمنطقة اليورو.

لقد تمت مراجعة نسبة النمو العالمي، حسب آخر توقعات
المؤسسات المالية الدولية نحو الانخفاض، لتستقر في حدود
3.3٪ في 2015.

ستكون وتيرة النمو العالمي مدفوعة من طرف الدول
المتقدمة بـ 1.8٪ في 2014 و2.2٪ في 2015؛ ومن طرف
الدول الناشئة وتلك التي هي في طور النمو بـ 4.4٪ في
2014 و5٪ في 2015.

كما يحتمل أن تشهد آفاق الاقتصاد العالمي، مزيدا
من التراجع على المدى القريب والمتوسط، بفعل استمرار
الاضطرابات الجيوسياسية والنقص في تقدير المخاطر
المرتبة عن الزيادات المالية، ارتفاع نسب الفوائد الأمريكية
على المدى البعيد، والفارق السلبي بين الاستثمار والتوفير
وكذا ضعف النمو المحتمل، خاصة في الدول الناشئة وتلك
التي في طور النمو، بالإضافة إلى استمرار نسبة التضخم
الضعيفة في دول منطقة اليورو.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التوترات الأخيرة للسوق
النفطية تؤثر بتراجع أسعار البرميل، وإذا ما تأكد هذا
التوجه، ومن دون أن يشكل تهديدا في الحال بالنسبة
للتوازنات الخارجية، والداخلية لبلدنا، يمثل إنذارا تقوم
الحكومة بالتكفل به بصفة جديدة.

- الإيرادات الجبائية العادية التي سترتفع بحوالي 13٪، أي من 2621.8 مليار دينار في 2014 إلى 2961.7 مليار دينار في 2015، تحت التأثير المزدوج لارتفاع عائدات الضرائب المباشرة بـ 8.5٪ من جهة، والمساهمات في ميزانية الدولة وكذا عائدات مساهمات الدولة بـ 43.1٪ من جهة ثانية.

- النفقات الميزانية التي بلغت 8858.1 مليار دينار بزيادة 15.7٪، تتفرع إلى ما يعادل 56٪ بالنسبة للتسيير بمبلغ 4972 مليار دينار، أي بزيادة 5.5٪ وإلى ما يساوي 44٪ بالنسبة للتجهيز بمبلغ 3885.8 مليار دينار، أي بزيادة 32.1٪.

بالنسبة للتسيير: بمبلغ 4972 مليار دينار، فستكون الزيادة فيها أساسا بفعل:

- النفقات الإجمالية لأجور مستخدمي الوظيف العمومي بمبلغ 2758.2 مليار دينار التي ستسجل زيادة بنسبة 9.3٪.

- نفقات أجور مستخدمي الإدارة المركزية وغير المركزية، ستبلغ لوحدها 2104.4 مليار دينار، مقابل 1976.8 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2014، والتي ستشهد زيادة بـ 6.45٪، مقارنة بقانون المالية لسنة 2014.

- تحت التأثير المزدوج للتكفل بالمناصب المالية الجديدة وبناتج التكوين وبالأثر المترتب عن التقدم في الرتب ضمن المسارات المهنية، وبفعل إدراج الأجور الأخرى، لاسيما المتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الاستشفائية، سيصل المبلغ الإجمالي للأجور 2758.2 مليار دينار في سنة 2015، مقابل 2524.5 مليار دينار المتوقعة بقانون المالية 2014، أي بزيادة 9.3٪.

- إعانات التسيير: بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والمؤسسات الاستشفائية، ستبلغ 778.7 مليار دينار، أي بزيادة 3.8٪، مقارنة بقانون المالية لسنة 2014؛ وبالتالي ستنتقل الاعتمادات من 750.3 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2014 إلى 778.7 مليار دينار في نص قانون المالية لسنة 2015.

- ستواصل ميزانية الدولة تكفلها بالإعانات الموجهة للفئات الهشة ودعم المواد والخدمات القاعدية وكذا أدوات ترقية الشغل، وفي هذا الإطار تتمثل التدخلات الاجتماعية الأساسية للدولة في:

دولار، أي بزيادة 4.5٪، مع الإشارة إلى ميل كبير من حيث زيادات واردات المنتجات الغذائية بـ 17.6٪.

تسجل تطورات المؤشرات الميزانية بالنسبة للأشهر السبعة الأولى لسنة 2014، ارتفاعا في الإيرادات بـ 3.8٪، مقارنة بنفس الفترة لسنة 2013، مع انخفاض في تحصيل الجباية البترولية بـ 2.4٪، ضمن سياق ارتفاع في الجباية العادية بـ 11.4٪، مما سمح بتعويض انخفاض الجباية البترولية بالنسبة للفترة المعنية.

بخصوص تطور الأسعار: فإن تراجع التضخم بنسبة 1.92٪ إلى نهاية سبتمبر 2014، مقابل 4.15٪ إلى نهاية سبتمبر 2013، المرتبط بتباطؤ التضخم الذي أثر على المنتجات الغذائية، يؤكد استمرار التراجع في الوتيرة الذي بدأ في السنوات الفارطة.

بالنظر إلى العناصر المتعلقة بالسياق الداخلي والخارجي الذي تعرضت إليه أعلاه، فإن تأثير نص قانون المالية لسنة 2015 قد تم إعداده على أساس المؤشرات الآتية:

- سعر البترول الخام بـ 37 دولارا أمريكيا، بالنسبة لسعر المرجعي الضريبي، وبـ 100 دولار بالنسبة لمتوسط سعر السوق.

- تكافؤ مالي (دينار - دولار أمريكي) بـ 79 ديناراً للدولار الواحد.

- ارتفاع حجم الواردات من البضائع بـ 4.54٪.

- زيادة في حجم صادرات المحروقات بـ 3.68٪.

- نمو اقتصادي إجمالي بـ 3.42٪، وبـ 4.25٪ خارج المحروقات.

- تغيير في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3٪.

- يندرج إعداد ميزانية الدولة بالنسبة لسنة 2015 ضمن مسعى احترازي وواقعي، يراعي القدرات الاقتصادية والمالية للبلاد؛ وعليه، فإن من حيث الإيرادات والنفقات الميزانية ستتكون ميزانية الدولة من الإيرادات الميزانية التي بلغت 4.684.6 مليار دينار، بزيادة 11.1٪، وستشكل بنسبة 37٪ من الجباية البترولية، مقيدة في الميزانية بـ 1722.9 مليار دينار، وبـ 63٪ من الجباية العادية 2961.7 مليار دينار.

- ناتج الجباية البترولية الذي سيرتفع إلى حدود 1722 مليار دينار، أساسا تحت تأثير ارتفاع كمية المحروقات، الموجهة للتصدير في سنة 2015 (+ 3.7٪).

- المخططات البلدية للتنمية: 100 مليار دينار.
 - التربية: 91.5 مليار دينار.
 - الهياكل الإدارية: 62.1 مليار دينار.
 - التهيئة والتعمير: 56.1 مليار دينار.
 - الصحة: 42.9 مليار دينار.
 ستبلغ اعتمادات سنة 2015، مقيمتها 3885.8 مليار دينار، أي بزيادة 32.1٪ وتتضمن:
 - برامج جديدة بقيمة 1178.2 مليار دينار، موجهة خاصة - لفائدة قطاعات السكن والري والطاقة والتربية والتكوين والتعليم العالي والصحة.
 - برنامج جاري بـ 863.2 مليار دينار.
 - مبلغ التكفل بإعادة التقييم بقيمة 760.7 مليار دينار.
 - مخصصات مالية لدعم النشاط الاقتصادي بقيمة 811.9 مليار دينار.
 إحتياطي التكفل بالنفقات غير المتوقعة بمبلغ 271.8 مليار دينار.
 بالنسبة للقطاعات الفرعية التي تمثل حصتها 53٪ من الإجمالي، أي ما يمثل 2802.1 مليار دينار، فإن اعتمادات الدفع المتعلقة بها والموجهة لبرنامج الاستثمار فقط، تتوزع كالتالي:
 - الري: بـ 279.7 مليار دينار.
 - الطرق: 337.1 مليار دينار.
 - السكك الحديدية: 160 مليار دينار.
 - الهياكل الإدارية: 209.2 مليار دينار.
 - التربية: 133.5 مليار دينار.
 - المخططات البلدية للتنمية: 100 مليار دينار.
 - الصحة: 69.3 مليار دينار.
 ومن الأهمية أن نذكر بأن الأولوية ستمنح لامتصاص البرنامج الجاري الذي يبلغ 15100 مليار دينار في نهاية سنة 2014.
 على أساس تطور الإيرادات والنفقات، سيمثل عجز الميزانية في 2015 ما قيمته 4173.4 مليار دينار، أي بنسبة 22.1٪ من الناتج الداخلي الخام، وعجز الخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات بنسبة 22.2٪ من الناتج الداخلي الخام، غير أن نسبتي العجز المسجلتين في الميزانية، تدعو الخزينة إلى احتساب ناتج الجباية البترولية غير المقيدة وفي الميزانية، ستكونان في حدود - 8٪ من الناتج الداخلي

- تعويض سعر الماء الذي توفره وحدات تحلية مياه البحر والذي سيبلغ 37.5 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2014، ويتعلق الأمر بالتكفل بـ 11 وحدة لتحلية مياه البحر.
 - دعم المتقاعدين بمبلغ 226.3 مليار دينار، بما يغطي فارق منح معاشات المجاهدين والمنح الصغيرة ومساهمة الدولة في الصندوق الاحتياطي للتقاعد والتعويضات والعلاوات.
 - تخصيص ميزانياتي لفائدة التلاميذ المحرومين؛ علاوة خاصة بمجانبة الكتاب المدرسي والمطاعم والمكتبات المدرسية بمبلغ 41 مليار دينار.
 - تخصيص مبلغ 1 مليار دينار لتمويل صندوق المنحة الغذائية للنساء المعزولات.
 - الاحتياطي المجمع بـ 310.5 مليار دينار، لاسيما لتغطية الأثر المالي لمراجعة تعريفه الأجر الوطني الأدنى المضمون والتكفل بالأحكام المتضمنة حماية الأشخاص المسنين والمعوقين بنسبة 100٪، بالإضافة إلى الأثر الذي قد يترتب عن تغيير أسعار القمح ومسحوق الحليب في السوق الدولية.
 - بالنسبة للتجهيز: سيسعى قانون المالية إلى توفير الظروف المثلى لإنجاز البرامج التنموية، ويصل مبلغ ترخيصات البرنامج لسنة 2015 إلى 479.7 مليار دينار، أي بزيادة 48.7٪، مقارنة بقانون المالية لسنة 2014، بما يغطي خاصة- إنجاز مشاريع تجهيزية هامة، مثل إنجاز الطريق الالتفافي للفضاب العليا وتسعة مراكز استشفائية جامعية وإنجاز طرق اختراقية تربط الموانئ بالطريق السيار شرق-غرب وهياكل قاعدية للسكك الحديدية، ويتعلق الأمر بازدواج الخط المنجمي الشرقي وخط غار جبيلات الذي هو قيد الدراسة وخط جديد يربط كلا من الأغواط وغرادية، ورقلة وحاسي مسعود، كما سيغطي هذا المبلغ أيضا عملية إنجاز 150.000 مسكن، منها 50 مسكنا مسجلة للإنجاز بمبلغ 165.6 مليار دينار.
 يتفرع البرنامج الجديد بالنسبة للقطاعات الفرعية الآتية والتي ستمثل 41.7٪ من ترخيص البرنامج الإجمالي إلى:
 - السكك الحديدية بـ 432.7 مليار دينار.
 - الطرق: 313.4 مليار دينار.
 - السكنات: 165.6 مليار دينار.
 - الري: 118.5 مليار دينار.

العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة في إطار الأمر رقم 8 - 4، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

- إستثناء القطعة الأرضية الموجهة للترقية العقارية التجارية التي تخضع لنمط الامتياز القابل للتحويل إلى التنزاع عند الإنجاز الفعلي للمشروع، من مجال تطبيق أحكام الأمر رقم 8 - 4 المذكور.

- الترخيص للخزينة للتكفل بالفوائد، خلال فترة التأجيل، وتحمل نسبة 100٪ من فوائد القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، في إطار إنجاز برنامج 80 ألف مسكن وفق نمط البيع عن طريق الإيجار.

- تستفيد المحلات التجارية المرتبطة بهذا البرنامج من تخفيض في نسبة الفائدة بـ 2.4٪، تقع عن فوائد في مرحلة التأجيل على عاتق الخزينة العمومية.

- منح إعانة مالية من طرف الخزينة في شكل تخفيضات في الفوائد على القروض المصرفية التي تستفيد منها مؤسسات القطاع الصناعي والموجهة لنقل التكنولوجيا والتحكم فيها، من أجل دعم نسبة الإدماج الصناعي لمنتجاتها وتنافسيتها.

- تستفيد الاستثمارات المنجزة في مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير عند إنشائها لقسم البحث والتطوير من:

- بالنسبة للتجهيزات المرتبطة بالبحث والتطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة، فتستفيد من الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة من كل ضريبة أخرى والإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة، ومن تحصيل نسبة الفوائد فيما يخص القروض الممنوحة على مجال عمليات التكوين.

- التمديد إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يتعلق بتطبيق النسبة المخفضة من الحقوق الجمركية لاقتناء المعدات وللاتات غير المنتجة محليا، وفقا للمعايير الفندقية والمندرجة في إطار عمليات العصرية والترقية.

أحكام تهدف إلى التبسيط والإدماج الجبائي وتحسين المردودية وتوسيع الوعاء الضريبي، ويستهدف هذا المسعى الرفع من الإيرادات العادية للدولة عن طريق:

- إصلاح النظام الجبائي الجزافي - الضريبة الجزافية

الخام لسنة 2015.

سيترجع صندوق ضبط الإيرادات في نهاية سنة 2015 بما يقارب 4429.3 مليار دينار، وهو ما يمثل 23.4٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2015، مقابل 5563.5 مليار دينار لسنة 2013 و5284.9 مليار دينار، تحسبا لإقفال السنة المالية 2014، بفعل اللجوء إلى متاحات صندوق ضبط الإيرادات، لتغطية عجز الخزينة.

ستبلغ التحويلات الإجمالية لميزانية الدولة 1711.7 مليار دينار في 2015، ممثلة بذلك نسبة 20٪ من ميزانية الدولة و9.1٪ من الناتج الداخلي الخام، وتتوزع أساسا على:

- دعم الأسر بـ 453.7 مليار دينار، موزعة كالاتي:
- دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع: حبوب وحليب وزيت وسكر بـ 225.5 مليار دينار.
- التربة: 112.1 مليار دينار.
- الحصول على الكهرباء والغاز والماء: 73.6 مليار دينار.
- المنح العائلية: 42.5 مليار دينار.
- دعم السكن: 341.4 مليار دينار.
- دعم العمليات لفائدة قطاع الصحة بمبلغ 323.2 مليار دينار.

- دعم المتقاعدين بـ 246.5 مليار دينار.

- دعم المجاهدين بـ 198.2 مليار دينار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

فيما يخص التدابير التشريعية: تسعى الأحكام التشريعية الأساسية المقترحة إلى تجسيد الأهداف ذات الطابع المالي والاقتصادي والاجتماعي وتخص:

تشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني من خلال:

- منح الامتيازات الجبائية للمستثمرين في النشاطات التابعة للفروع الصناعية، تستفيد هذه الاستثمارات من الإعفاء في مجال الضريبة على أرباح الشركات أو في الضريبة على الدخل الإجمالي أو في الرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات وتستفيد ذات النشاطات من تخفيض بـ 3٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض المصرفية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الشهر العقاري ومستحقات أملاك الدولة والعقود الإدارية التي تعدها مصالح أملاك الدولة في مجال منح الامتياز للأملاك

- توسيع الاستفادة من التسبيق المالي في مجال تسديد الرسم على القيمة المضافة إلى دافعي الضرائب التابعين للمصالح الجبائية (المديريات الولائية للضرائب ومراكز الضرائب باستثناء مديريات كبريات المؤسسات).

- حذف الشرط المتعلق بالتقادم الرباعي السنوي ومراجعة آجال إيداع طلبات تسديد الرسم على القيمة المضافة.

- التسوية الإدارية للأملك العقارية الخاصة والمرقمة باسم الدولة، مع السماح للمحافظين العقاريين القيام بإعادة ترقيمها باسم المالك الحقيقي بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، باسم الدولة، بشرط أن يكون طلب إعادة التقييم قد أودع في أجل 15 سنة، ابتداء من تاريخ تسليم وثائق المسح العقاري لدى المحافظة العقارية بالنسبة لحائزي سندات الملكية الشرعية.

- تحيين الحقوق الثابتة في مجال رسم الشهر العقاري بالنسبة للترقيم النهائي والموالي للترقيم المؤقت للبنائات التي تم مسحها ضمن السجل العقاري.

- إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90 - 11، المتعلق بعلاقات العمل، وإحالة إعادة تعريف الأجر الوطني الأدنى المضمون على التنظيم.

- تمكين البنوك فضلا عن القروض العقارية، بمنح قروض استهلاكية، موجهة لاقتناء أملاك من طرف الأسر.

- وضع الأسس القانونية للنمط الجديد للسكن والمسمى «بالسكن الترقوي العمومي»، لتكريسه كمشروع ذي منفعة عامة موجه إلى شريحة من المواطنين المؤهلين للحصول على مساعدات من الدولة.

- تطهير وسائل الأموال العمومية لاسيما من خلال عقلانية النفقات العمومية، عن طريق تقليص عدد صناديق التخصيص الخاص، الذي انخفض سنة 2011 من 75 صندوقا إلى 71 صندوقا سنة 2012، ثم إلى 67 صندوقا سنة 2013، والذي سينخفض سنة 2015 إلى 55 صندوقا، وذلك بتجميع 11 منها في 5 صناديق والإقفال والتقييد في الميزانية لـ 5 صناديق، ثم الإقفال النهائي لصندوق واحد.

- بالنسبة للأحكام المختلفة، فقد تم اقتراح مادتين 96 و97، بغرض توضيح مفهوم المحروقات غير التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى، لجعل الشركات التي تلجأ إلى استعمال تقنيات الاسترجاع العالي للمحروقات تستفيد

الوحيدة - بالتسقيف للخضوع للضريبة بـ 30 مليون دينار بما يعادل ذلك المعمول به بالنسبة للرسم على القيمة المضافة.

- إخضاع السلع المستعملة للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للهامش، وذلك بغرض تطير سوق السلع المستعملة من طرف المهنيين.

- إخضاع المداخلات الموجهة لتربية الدواجن بنسبة 7٪ من الرسم على القيمة المضافة.

- الرفع من حقوق الطابع على جوازات السفر من 2000 إلى 6000 دينار.

مراجعة الضريبة على أرباح الشركات بتوحيدها عند نسبة 23٪.

- إعادة النظر في الرسم الداخلي للاستهلاك على منتوجات التبغ، باستحداث معدل نسبي بـ 10٪ مطبق على القيمة، فضلا عن الحق الثابت المطبق على الكميات.

- الرفع من مبلغ النسب الدنيا للخضوع إلى الضريبة من 5000 دينار إلى 10000 دينار، بالنسبة للمكلفين بالضريبة، المعنيين بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

- مجانية الإجراءات الإدارية وتبسيطها لفائدة المؤسسات والأسر ويهدف ذلك إلى محاربة البيروقراطية وتحسين الخدمة العمومية لصالح المواطن، لاسيما من خلال:

- حذف حق الطابع بالنسبة لبعض الوثائق الإدارية، أي شهادة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية وبطاقة التعريف الوطنية.

- الدفع المؤجل لحقوق التسجيل بالنسبة لعقود القسمة القضائية.

- التخلي عن عقوبة رفع الخصم على الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات الشراء عند غياب وثيقة تثبت وضعية الزبائن من طرف تجار الجملة كسند التصريح السنوي بالنتائج.

- تبسيط إجراء تسديد الرسم على القيمة المضافة، من خلال:

- توسيع الحق في التسديد إلى المكلف بالضريبة الذي يقوم بأعمال معينة بالإعفاء والتي تمنحه الحق في الخصم، يتضمن هذا الإجراء أيضا حذف سقف تسديد الرسم على القيمة المضافة.

من تدابير تحفيزية. سيدي الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، تلکم، إذن، باختصار، المحاور الكبرى لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الذي يشهد على الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، لترقية القواعد الهيكلية والمحافظة على الشغل وخلق مناصب جديدة وكذا تحسين القدرة الشرائية للأسر.

نتطلع من خلال نص قانون المالية المعروض أمامكم، إلى استجماع الظروف الملائمة، استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التكفل باحتياجات المؤسسات والفئة الاجتماعية بمختلف تشكيلاتها.

يتعلق الأمر إذن، بوضع أسس تنمية، نريدها مستدامة، ضمانا لازدهار يشمل الجميع، في إطار مسار يتمحور حول نصوص قانونية، تتماشى مع تطلعات المواطن والإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد الوطني.

شكرا للجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على عرضه مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقدم لنا التقرير التمهيدي، تفضل.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

المقدمة

يعد قانون المالية للسنة المعنية، الوثيقة السنوية للسياسة

أولا: محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها يحتوي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015

في السنة الجارية، وهي تمثل مجموع عائدات كل من الجباية البترولية المقدرة بـ 1722.9 مليار دج، والجبابة العادية بـ 2961.7 مليار دج.

2- النفقات:

تقدر نفقات الميزانية لسنة 2015 بـ 8858.1 مليار دج، مسجلة ارتفاعا نسبته 15.7٪، مقارنة بما سجلته في قانون المالية لسنة 2014 ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة التي عرفتتها كل من نفقات التسيير بـ 5.5٪ ونفقات التجهيز بـ 32.1٪.

وقد وزعت هذه النفقات على ميزانيتي التسيير والتجهيز كما يلي:

أ- نفقات التسيير:

سجلت نفقات التسيير ارتفاعا يعود إلى زيادة رواتب مستخدمي الوظيفة العمومية، وكذا إعانات التسيير الناجمة عن ارتفاع أجور المستخدمين في الإدارات المركزية واللامركزية بـ 6.45٪، وارتفاع إعانات التسيير بـ 3.8٪، وكذا مساهمات الدولة الموجهة للديوان الوطني للحليب بـ 3.4٪، والديوان الوطني للحبوب بـ 8.4٪، وكذا إلى استمرار دعم الدولة في التكفل بالإعانات لفائدة الفئات ذوي الاحتياجات، من خلال دعم أسعار المواد الأساسية وكذا أنظمة التشغيل، وتعويض سعر الماء المنتج من وحدات محلية مياه البحر والذي ارتفع بـ 37.5 مليار دج، ودعم المتقاعدين بـ 226.3 مليار دج، وتخصيص 41 مليار دج لصالح التلاميذ المحتاجين، ومليار (1) دج لتغطية «صندوق النفقة».

ب- نفقات التجهيز:

من أجل تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية، النهوض بالتنمية البشرية، التربية والتكوين، الهياكل الاجتماعية الثقافية، الفلاحة، الري والسكن، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتحسين الاستثمار... إلخ، فإن رخص البرامج سترتفع من 2744.3 مليار دج في قانون المالية لسنة 2014 إلى 4079.7 مليار دج في نص قانون المالية لسنة 2015، مسجلة زيادة بـ 1335.4 مليار دج، أي بنسبة 48.7٪.

وستنتقل اعتمادات الدفع من 2941.7 مليار دج في قانون المالية لسنة 2014 إلى 3885.8 مليار دج في نص قانون المالية لسنة 2015، أي بزيادة قدرها 31.2٪، وستوزع

الذي نحن بصدد مناقشته على 129 مادة، تتعلق بشكل عام بطرق التوازن المالي ووسائله، والميزانية والعمليات المالية للدولة، وهي تتمثل في المبالغ المخصصة لميزانيتي التسيير والتجهيز ورخص البرامج، إلى جانب عدد من التدابير التشريعية الهامة، التي تخص لاسيما بعض الإجراءات الاجتماعية التي تدعم ميزانية المواطن وقدرته الشرائية، وكذا تنفيذ البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019، الذي أقره رئيس الجمهورية.

وستنطبق فيما يلي إلى محتوى هذا النص:

I - تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2015

تم تأطير نص قانون المالية لسنة 2015 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية:

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول الخام: حدد بـ 37 دولارا أمريكيا، أما سعر السوق فحدد بـ 100 دولار أمريكي للبرميل.

- سعر الصرف: حدد بـ 79 دج للدولار الأمريكي الواحد.

حجم صادرات المحروقات: سيصل إلى 66.02 مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 4.03٪ عما كانت عليه سنة 2014.

- حجم واردات السلع: سيرتفع إلى 65.44 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 6.2٪ عما كانت عليه سنة 2014. معدل التضخم: توقع النص أن يكون في حدود 3٪.

- النمو الاقتصادي: حدد بـ 3.42٪ إجماليا، و4.25٪ خارج المحروقات، وهذا بمساهمة القطاعات الرئيسية الآتية:

- الفلاحة بـ 3.20٪.

- المحروقات بـ 1.72٪.

- الصناعة بـ 3.5٪.

- البناء والأشغال العمومية بـ 5.20٪.

- الخدمات التجارية بـ 4.60٪.

- الحقوق والرسوم بـ 5.40٪.

- خدمات الإدارات العمومية بـ 3.60٪.

II - ميزانية الدولة:

1- الإيرادات:

توقع نص قانون المالية لسنة 2015 ارتفاع إيرادات الميزانية إلى 4684.6 مليار دج، مقابل 4196.5 مليار دج

ولمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني، وتخفيض بنسبة 3٪ من معدل الفوائد المطبقة على القروض البنكية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإظهار العقاري وإتاوة أملاك الدولة، العقود الإدارية المعدة من طرف مصالح أملاك الدولة، والمتعلقة بحق امتياز الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية، الممنوحة في إطار الأمر رقم 08-04، المؤرخ في الأول من سبتمبر سنة 2008، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

- إستبعاد قطع الأراضي الموجهة للترقية العقارية التجارية المعنية بحق الامتياز القابلة للتنازل عند الإنجاز الفعلي للمشروع، من مجال تطبيق أحكام الأمر رقم 08-04، المؤرخ في 4 سبتمبر سنة 2008.

- تكفل الخزينة العمومية بالفوائد خلال مدة التأجيل وتخفيض معدل الفائدة بنسبة 100٪ للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية في إطار إنجاز برنامج 80.000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار، فضلا عن استفادة المحلات التجارية التابعة لهذا البرنامج من تخفيض معدل الفائدة يقدر بـ 2.4٪، على أن تتكفل الخزينة العمومية بالفوائد خلال مدة التأجيل.

- تكفل الخزينة العمومية بفوائد القروض البنكية الممنوحة لمؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاكتساب آليات التكنولوجيا، من أجل تحسين معدل الإدماج الصناعي وتنافسية منتجاتها والتحكم فيها.

- منح امتيازات جبائية (الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية) وكذا منحة التكوين لصالح الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير.

- مراجعة كيفية حساب الإتاوة الإيجارية السنوية (1/33 بدلا من 1/20) المطبقة على حق الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- تمديد تاريخ سريان أحكام المادة 81 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 والمتعلقة بتطبيق المعدل المنخفض للحقوق الجمركية على عمليات

هذه الاعتمادات على الاستثمارات والعمليات برأس المال اللتين ستكون حصتهما على التوالي 2802.1 مليار دج، و1083.7 مليار دج.

كما ستتكفل نفقات التجهيز بجزء من البرنامج الخماسي 2010-2015، إعادة التقييم، دعم الأنشطة الاقتصادية، تسجيل برامج جديدة لقطاعات السكن، الري، الطاقة، التربية، التكوين، التعليم العالي والصحة والنفقات غير المتوقعة.

III- صندوق ضبط الإيرادات:

نص قانون المالية لسنة 2015 على أن متاحات صندوق ضبط الإيرادات ستصل في نهاية سنة 2015 إلى 4429.3 مليار دج، وهو مبلغ يمثل 23.4٪ من الناتج الداخلي الخام، وهذا ناتج عن إيداع فائض قيمة الجباية البترولية بـ 2634.2 مليار دج، واقتطاع 3489.7 مليار دج، لتمويل عجز الميزانية الذي يعادل 83.3٪ من العجز الإجمالي.

IV- التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة:

رفعت الحكومة مبلغ الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية في نص قانون المالية لسنة 2015، والتي تمثل 8.8٪ من الناتج الداخلي الخام، إلى 1711.7 مليار دج، مسجلة زيادة قدرها 102.6 مليار دج عما كانت عليه في قانون المالية لسنة 2014، أي بنسبة زيادة قدرها 6.4٪.

وقد خصص أكثر من نصف هذه التحويلات للدعم الموجه للعائلات وللصحة والسكن، أي بنسبة 65.3٪، إذ سيرتفع الدعم للمواد الغذائية الأساسية وحدها بـ 453.7 مليار دج، أي بنسبة ارتفاع قدرها 7.5٪ عما كانت عليه في قانون المالية لسنة 2014.

V- التدابير التشريعية:

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2015 حزمة من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ، هدفها تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ للثروة ولماصب العمل، وتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه، وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار، وفيما يلي تلك التدابير:

1 - تشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني:

- إعفاء المستثمرين الممارسين للنشاطات الصناعية،

الشركات .
 - رفع مبلغ حقوق الطابع المفروضة على جواز السفر البيومترى، من 2000 دج إلى 6000 دج مقابل تمديد مدة صلاحيته إلى 10 سنوات، بدلا من 5 سنوات، وإلغاء طريقة التسديد بوضع الطابع المنفصل .
 - تأسيس غرامة جبائية مساوية لأربعة أضعاف الحقوق المتملص منها، مع تحديد الحد الأدنى للتحصيل بـ 100.000 دج على حيازة أو بيع المصوغات من المعادن الثمينة المستوردة، وذلك مخالفة لأحكام المادتين 359 و378 من قانون الضرائب غير المباشرة .
 3 - تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المؤسسات والأسر:
 - إلغاء حق الطابع على بعض الوثائق الإدارية المتمثلة في شهادة الجنسية، صحيفة السوابق العدلية وبطاقة التعريف الوطنية .
 - الدفع المؤجل لحقوق التسجيل المطبقة على الأحكام القضائية المتضمنة قسمة عقار .
 - إلغاء عقوبة رفض حسم الرسم على القيمة المضافة على المشتريات لعدم تقديم كشف الزبائن المرفق بالتصريح السنوي للنتائج .
 - توسيع حق الاسترداد ليشمل المكلف بالضريبة المنجز لعمليات معفاة تمنح الحق في الخصم، وإلغاء سقف استرداد الرسم على القيمة المضافة .
 - توسيع الاستفادة من التسييق المالي في مجال استرداد الرسم على القيمة المضافة، ليشمل المدينين بالضريبة، التابعين للمديريات الولائية للضرائب ومراكز الضرائب .
 - تبسيط إجراءات اقتطاع الرسم على القيمة المضافة، من خلال إلغاء الشرط المتعلق بالتقادم الرباعي وكذا مراجعة أجل تسديد غرامات هذا الرسم .
 - تقنين أجل إيداع البضائع في المستودع الخاص، بتوسيع التدابير المطبقة على المستودع العمومي للمستودع الخاص .
 - التكفل في مجال المنازعات الجمركية في حالة عدم تنفيذ الالتزامات المكتتبه وفي حالة عدم وجود أية حقوق أو رسوم لدفعها .
 - الترخيص لإدارة الجمارك بمنح للأشخاص المتابعين بسبب ارتكابهم مخالفات جمركية والذين قدموا طلبا في

اقتناء الأثاث والتجهيزات غير المنتجة محليا حسب المعايير الفندقية التي تدخل في إطار العصرية والتحديث، المنقضية بحلول 31 ديسمبر 2014 .
 2 - تحسين المردود وتوسيع الوعاء الضريبي:
 - مراجعة معدل الضريبة على أرباح الشركات وتوحيده، ليصبح 23٪، بدلا من 19٪ بالنسبة للشركات التي تنشط في إنتاج السلع، الأشغال العمومية وال عمران والسياحة؛ و 25٪ بالنسبة للشركات ذات النشاط التجاري والخدمات، المطبقان حاليا .
 - رفع حق التسجيل الثابت من 500 دج إلى 1500 دج، المطبق على جميع العقود التي لا تنص على تعريفها أية مادة من قانون التسجيل والتي لا تؤدي إلى دفع أي حق نسبي .
 - إخضاع المنتجات المستعملة للرسم على القيمة المضافة على الهامش، وهذا لتأطير سوق السلع المستعملة .
 - إخضاع المواد الأولية والمنتجات التي تدخل في صنع الأغذية الموجهة لتربية الدواجن وكذا تسمين الدجاج وبيض الاستهلاك، للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة والمقدر بـ 7٪ .
 - تعديل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للأشخاص الطبيعيين عن طريق إجراءات التبسيط الآتية:
 - مراجعة سقف النظام الجزافي ليصبح 30 مليون دج بدلا من 10 ملايين دج ومساواته بسقف الرسم على القيمة المضافة .
 - إلغاء النظام المبسط والمعدل النسبي المقدر بـ 20٪ .
 - إستبعاد الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة من مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات .
 - رفع المبلغ الأدنى لفرض الضريبة من 5000 دج إلى 10.000 دج بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة .
 - تعديل الرسم الداخلي للاستهلاك على المواد التبغية، باستحداث معدل نسبي يقدر بـ 10٪ مطبق على القيمة، إضافة إلى الرسم المطبق على الكميات .
 - رفع المبلغ الأدنى لفرض الضريبة من 5000 دج إلى 10.000 دج بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الخاضعين لنظام الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح

- إدماج بعض الحسابات الخاصة في إطار الميزانية العامة للدولة، من أجل اعتماد مبادئ الميزانية، لتحقيق شفافية أحسن (جمع 11 حسابا في 5 حسابات، مما يعني تخفيض عددها إلى 6 حسابات، إقفال وإدماج 5 حسابات في الميزانية، إقفال نهائي لحساب واحد).

- تحديد كفاءات التخصيص المالي تجاه حسابات التخصيص الخاص.

كما تضمن النص تدابير أخرى تتعلق بـ:

- تعديل مدونة نفقات الحساب الخاص رقم 135-302 المعنون «صندوق الدعم العمومي للأندية المحترفة لكرة القدم».

- تطبيق عقوبات مالية مسبقة على كل عملية مفرطة (سحب الاعتماد أو الترخيص) لكل المتعاملين الذين ينشطون في قطاع البريد والمواصلات، من أجل محاربة المتعاملين المخالفين، دون إبعادهم عن المجال الاقتصادي، من أجل ضمان قواعد المنافسة.

- مراجعة أحكام المادة 6 من القانون رقم 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، المعدلة والمتممة، بحيث تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي وتندوف وأدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية لمدة 5 سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2015، مع استبعاد هاته التخفيضات بالنسبة لمداخيل الأشخاص والشركات العاملة في قطاع المحروقات، باستثناء نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتسويقها.

- إستحداث سلطة ضبط سوق الحبوب الموجهة لتغذية الحيوانات، مع تكليف الديوان الوطني المتعدد المهن للحبوب بمهمة الضبط، في انتظار تنصيب هاته السلطة.

- تكفل حساب التخصيص الخاص رقم 069-302 المعنون «الصندوق الخاص بالتضامن الوطني» بالنفقات المرتبطة بنقل جثامين الجالية الجزائرية بالخارج نحو الجزائر. ثانيا: النقاش الذي دار بين ممثل الحكومة وأعضاء اللجنة.

بعد أن استعرضنا محتوى نص القانون والتدابير

مجال المصالحة الجمركية، حق الاستفادة من استرجاع البضائع الخاضعة للمصادرة، مقابل دفع قيمتها في السوق الداخلية.

- توحيد غرامة التأخير بنسبة 1% في دفع مستحقات جميع مداخيل وحواصل أملاك الدولة التي لم تسدد في أجالها.

- توسيع مجال تطبيق إعفاء عقود الاقتناء الودي للأملاك العقارية المعنية بعملية معلنة ذات منفعة عمومية، من تسديد حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري وإتاوة أملاك الدولة.

- إلغاء قائمة الإجراءات الأول وحذف الدفتر العقاري، مع استبداله بشهادة ملكية على مستوى المحافظات العقارية.

- التسوية الإدارية للأملاك العقارية الخاصة، المرقمة باسم الدولة، مع تأهيل المحافظ العقاري بإعادة ترقيمها باسم مالكة، شريطة أن يودع طلب إعادة التقييم في أجل 15 سنة من تاريخ إيداع وثائق المسح لدى المحافظة العقارية.

- تحيين الحقوق الثابتة المتعلقة برسم الإشهار العقاري، المطبقة على التقييم النهائي الناتج من التقييم المؤقت للأملاك العقارية التي تم إدراجها في المسح العقاري.

- إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90-11، المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990، والمتعلق بعلاقات العمل، مع تحديد التعريف الجديد للأجر الوطني الأدنى المضمون عن طريق التنظيم.

- منح البنوك رخصة منح القروض الاستهلاكية الموجهة لاقتناء المعدات المنتجة محليا، بالإضافة للقروض العقارية.

- إعطاء السند القانوني للصيغة الجديدة «السكن الترقوي العمومي» مع منحها صفة «مشروع ذو مصلحة عمومية موجه لفئة طالبى السكن المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة».

4 - تطهير قائمة الحسابات الخاصة:

- تحديد تاريخ إقفال الحسابات الخاصة المتعلقة بالعمليات المؤقتة بسنتين ابتداء من إنجازها.

- إقفال الحسابات الخاصة الممولة بموارد الميزانية والتي لم يتم استعمالها لمدة 3 سنوات متتالية.

- دمج الحسابات الخاصة المستعملة لتحقيق نفس الهدف القطاعي لوضع حد لازدواجية التمويل واعتماد العقلانية بين البرامج والأهداف.

الحكومة عليها:

- 1- المواضيع التي تمحور حولها النقاش:
 - ما هي المبالغ المالية، بالعملة الصعبة، المحولة إلى الخارج، ولاسيما في ظل انتهاك الأحكام التشريعية المعمول بها في هذا المجال، والمتمثلة في ارتكاب المتعاملين للعديد من المخالفات، كالتلاعب بالفواتير؛ وهل البنوك على دراية بهذه الخروقات؟
 - هل هناك تنسيق بين وزارة المالية وباقي القطاعات الإدارية، بشأن تنفيذ النفقات العمومية؟
 - كم تبلغ تكلفة استيراد السيارات بالعملة الصعبة؟ وما هي التدابير المتخذة من أجل ضمان توفر المواصفات العالمية في المركبات المستوردة من حيث السلامة؟
 - يلاحظ غياب تطهير لمدونة الحسابات الخاصة للخزينة، إذ تبقى بعض هذه الحسابات مفتوحة رغم غياب أسباب فتحها.
 - يلاحظ عدم وجود توافق بين المؤهلات والنشاطات التي منحت القروض لها، بالنسبة لآليات دعم تشغيل الشباب، وهو ما يتناقض مع الهدف من وضع هذه الآليات. لماذا لم تقم الحكومة بتحيين التوقعات الميزانية بخصوص انخفاض مستويات أسعار البترول في السوق الدولية (من 100 إلى 85 دولارا أمريكيا)؟
 - ما هي انعكاسات إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90 - 11، المتعلق بعلاقات العمل، على مستويات التضخم؟
 - ما هي الآثار المترتبة عن هذا الإجراء على القطاع الاقتصادي الخاص، وهل سيطبق فعلا هاته الزيادات؟
 - هل هناك دراسة مسبقة نحدد من خلالها الغلاف المالي المترتب عن هذا الإلغاء؟
 - ما هي انعكاسات هذا الإجراء على الانسجام العام لشبكات الأجور لمختلف قطاعات النشاط؟
 - ما هي التدابير المتخذة، من أجل ضمان تأطير وضبط التجارة الخارجية، في ظل استفحال الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني؟ وما هي التدابير المتخذة، من أجل رفع العراقل التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين عند تصديرهم لمنتجاتهم؟
 - ثمة مفارقة واضحة في الأحكام التشريعية لنص القانون، حيث ينص من جهة، على تشجيع الإنتاج الوطني،

التشريعية التي تضمنها، نتطرق فيما يلي إلى العرض الذي قدمه ممثل الحكومة لنص القانون، مع التركيز على النقاش الذي خص به أعضاء اللجنة نص القانون والأسئلة والانشغالات التي طرحوها على ممثل الحكومة والأجوبة والتوضيحات التي قدمها بشأنها:

I - تقديم ممثل الحكومة نص القانون:

قبل الشروع في مناقشة نص قانون المالية لسنة 2015، قدم ممثل الحكومة عرضا مفصلا لهذا النص، تطرق فيه في البداية إلى المناخ الدولي الذي ميز الاقتصاد العالمي، لاسيما بالنسبة للدول الناشئة واستمرار الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتضخم الاقتصادي في البلدان المتقدمة، والأهم من ذلك تطرقه إلى التحديات المحيطة بالاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض لأسعار المحروقات وارتفاع لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

أما بالنسبة لنص قانون المالية لسنة 2015، فقد تعرض ممثل الحكومة بالأرقام إلى تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص هذا القانون، وأشار إلى الارتفاع الذي سيمس كلا من واردات السلع وحجم صادرات المحروقات، واستعرض متاحات صندوق ضبط الإيرادات، والعجز الإجمالي للخزينة، وأكد أن هذا النص يضع تنفيذ البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019، في صدارة أولوياته، كما سلط الضوء على التدابير التشريعية التي تضمنها النص.

II - النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة، حول مضمون النص وردود ممثل الحكومة عليها:

مناقشة نص قانون المالية في كل سنة، فرصة هامة لأعضاء اللجنة، لتناول المواضيع المتعلقة بالتنمية المحلية والوطنية والانشغالات العامة التي تهتم المواطن، والشبيبة نفسه بالنسبة لنص قانون المالية لسنة 2015 الذي خصه أعضاء اللجنة بأسئلة حول مواضيع هامة تتعلق بالسكن، الصحة، التشغيل، الفلاحة والطاقة، وكذا الاستثمار، التجارة، الضرائب والرسوم... إلخ، هذا إلى جانب مواضيع تشكل الشغل الشاغل ليس للمواطن فحسب، بل لممثلي الأمة معا، وطلبوا من ممثل الحكومة تقديم أجوبة واضحة بشأن تلك الانشغالات.

وفيما يلي باختصار المواضيع التي أثارت، وردود ممثل

السنوات الأخيرة، وتعود مسألة إعادة التقييم لاسيما إلى الصعوبات التي تواجه الأمرين بالصرف ميدانيا، وبخاصة مشكلة العقار والتي تطرح بإلحاح عند إطلاق المشاريع المسجلة، فضلا عن غياب نضج كاف للمشاريع... إلخ، وأضاف ممثل الحكومة أنه مهما يكن الأمر، فإن هذا الموضوع محل متابعة على مستوى الوزارة.

وعن تكلفة استيراد السيارات والسلامة التي يتعين أن تتوفر فيها، أكد ممثل الحكومة أن تكلفتها قد شهدت تراجعا قدر بـ 37٪، وهذا ناجم أساسا عن إلغاء القروض الاستهلاكية التي شكلت عاملا مهما في ارتفاع هاته الواردات، يضاف إليه إطلاق العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ، مما حفز الأسر على الادخار من أجل الحصول على السكن؛ أما عن توفر شروط السلامة والأمان في المركبات المستوردة، فأوضح أن هذا الأمر متكفل به على مستوى الوزارة المكلفة بالصناعة.

وبخصوص تطهير مدونة الحسابات الخاصة للخزينة، أوضح ممثل الحكومة أن عددها انخفض إلى 55 حسابا في الوقت الحالي، وأن عملية تطهير المدونة هي في مراحل متقدمة، حيث تضمن نص قانون المالية لسنة 2015 العديد من الإجراءات بهذا الاتجاه.

وبشأن التحفيز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، أوضح ممثل الحكومة أن الجزائر لا تنفرد بمنحها، بل إن العالم يشهد منافسة محتدمة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال منح إعفاءات وامتيازات جبائية وجمركية وعقارية... وإن بعض الدول قد سبقتنا في ذلك، غير أن المهم في هذا الموضوع هو جعل هذه التحفيزات أكثر فاعلية.

وبخصوص إعداد الميزانية على أساس السعر المرجعي للبرميل، أكد ممثل الحكومة أنه لا أحد يمكنه التنبؤ مسبقا بتوجهات السوق، حتى تلك المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا المجال، على غرار صندوق النقد الدولي الذي لم يتنبأ بالتراجع الذي شهده سعر برميل البترول في هذه الآونة الأخيرة، مشيرا إلى أن السوق تخضع للمتغيرات الجيوسياسية التي تشهد تطورات من حين إلى آخر، مؤكدا هنا أن متوسط سعر البرميل لم ينخفض عن 100 دولار أمريكي إلى نهاية شهر سبتمبر، وأن الحكومة قامت بدراسة جميع السيناريوهات المحتملة، كما تتابع هاته التطورات عن

ومن جهة أخرى يرهق المتعاملين بأعباء جبائية إضافية عند الإنتاج (كرفع مستوى الضريبة على أرباح الشركات).
- تلاحظ اللجنة من جديد ارتفاع المبالغ المخصصة لإعادة تقييم برامج الاستثمار العمومي، إذ بلغت في نص قانون المالية لسنة 2015 مستوى 760 مليار دج.

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لمواجهة انخفاض مستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؟ وما هي النتائج المترتبة عن ذلك، بالنسبة لميزان التجارة الخارجية و معادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي؟
- ما هو حجم الجباية المستحقة للخزينة العمومية غير المحصلة؟ وما هي الإجراءات المتخذة حيال ظاهرة التهرب الضريبي؟

2- ردود وتوضيحات ممثل الحكومة:

بشأن تحويل المبالغ المالية بالعملة الصعبة إلى الخارج والتحايل بشأن هاته العمليات، أكد ممثل الحكومة أن ثمة إطارا تشريعا وتنظيميا واضحا في هذا المجال، على غرار ما هو معمول به في باقي الدول، يتيح للمتعاملين المتدخلين في التجارة الخارجية، القيام بعمليات تحويل العملة الصعبة، كما أكد أن هاته العمليات تتعلق أساسا بمختلف برامج التجهيز العمومي التي باشرتها السلطات العمومية؛ وأن متابعات تتم بصفة آلية، عند معاينة أية مخالفة للتشريع المعمول به في هذا المجال، قصد ردع المخالفين (تسجيل 600 مخالفة وإحالة 400 مخالف أمام العدالة). كما أشار إلى عمل القطاع على تحيين العدة التشريعية والتنظيمية، كلما اقتضى الأمر ذلك، لتتواءم مع التطورات التي تشهدها التجارة الخارجية.

بخصوص التنسيق بين وزارة المالية وباقي القطاعات عند تنفيذ الميزانية، أكد ممثل الحكومة أن التنسيق موجود بين الوزارة وكل القطاعات التي تتدخل في تنفيذ الميزانية، ويتجسد هذا التنسيق من خلال المناقشات الأولية لإعداد قانون المالية السنوي، التي يتم فيها دراسة جميع العمليات المترتبة، لاسيما بتسجيل برامج الاستثمار العمومي وكذا إعادة تقييم تلك البرامج، استهلاك الاعتمادات المالية الموضوعة تحت تصرف الأمرين بالصرف... إلخ، وأن وزارة المالية تتابع تنفيذ الميزانية، طبقا للصلاحيات الممنوحة لها. وبشأن مسألة إعادة تقييم البرامج، أوضح ممثل الحكومة أن تكلفة إعادة التقييم قد تراجعت بصفة ملحوظة في

أو أقدم بعض الملاحظات حول حسن سير الجلسة. فبالنسبة لمدة التدخل، بعد إجراء المشاورات التي تمت بين رئاسة المجلس والمجموعات البرلمانية وسماع وجهة نظر أعضاء هيئة التنسيق، استقر الرأي على أن تكون مدة المداخلة وفق ما هو معمول به في السنوات الماضية، 7 دقائق بالنسبة للأعضاء و 15 دقيقة بالنسبة للمجموعات البرلمانية. بودي أن أبدي كذلك بعض الملاحظات الخاصة بكيفية سير النقاش، وأعتذر من الزميلات والزملاء لأن هذا الكلام ليس توجيهاً للنقاش، وإنما بقصد تحقيق النجاعة والاستفادة من عامل الوقت قدر الإمكان، بودي أن أطلب من الزميلات والزملاء أن يعفونا من كلام المجاملة، لو أن كل واحد ركز في نقاشه على المادة أو الموضوع، فسوف يوفر لنا كثيراً من الوقت.

ثاني ملاحظة، أعلم بأن الأخوات والإخوة في المجموعات البرلمانية قد التقوا وناقشوا مشروع الميزانية وأنهم ربما قد وزعوا الكلام، فبودنا أن الفكرة التي تم تداولها من زميل لباقي الزملاء ضمن العائلة الواحدة ألا تتكرر من طرف الثاني، ويكفي التعقيب بالقول إن زميلي قد تعرض لهذا الموضوع، ولا داعي لتكرار مقاله الزميل وبهذا نريح أيضاً الوقت.

أما بالنسبة للجلسات الخاصة بالنقاش، فالبرنامج قد وزع عليكم ولاداعي إلى تكرار ما هو متضمن في هذا البرنامج، وبهذا ننتقل مباشرة إلى تمكين السيدات والسادة الراغبين في التدخل؛ والمتدخل الأول هو السيد العمري لكحل؛ وحتى لا ينزعج أي أحد، فالآلة الخاصة بتحديد وقت التدخلات مبرمجة بشكل آلي، فلا تنزعجوا إذا ما أوقف المتدخل قبل إتمامه قراءة تدخله، وفي كل الأحوال فالكلمة المكتوبة سوف تحال إلى السيد وزير المالية ويتم الرد عليها أو التكفل بها حسب الحالة.

الكلمة لأول متدخل وهو السيد العمري لكحل.

السيد العمر لكحل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

كتب.

وبشأن إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه ثمة فوج عمل يعكف على دراسة الموضوع، وأن الحكومة وضعت الاحتمالات المترتبة عن الأثر المالي لتحيين الأجر الوطني الأذنى المضمون، مشيراً إلى أن هذا الإجراء لن تكون له تبعات ملحوظة على مستويات التضخم.

وبخصوص مساهمة القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد، أكد ممثل الحكومة أن مساهمة البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني بلغت 20.2٪ وهو مبلغ كبير، إضافة إلى أن 53٪ من القروض الممنوحة استفاد منها الخواص، و73٪ خصصت للاستثمار، وهذا ما يشكل عاملاً أساسياً لدعم النمو، إلى جانب ذلك، أفاد بأن البنك ملزم باتباع القواعد الاحترازية في منح هاته القروض وهو أمر معمول به في كل البنوك.

الخلاصة

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2015 طرق التوازن المالي ووسائله، والتي تشتمل على أحكام تتعلق بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة، وأحكام جبائية، وأحكام أخرى تخص الموارد والرسوم شبه الجبائية، كما تضمن النص الميزانية والعمليات المالية للدولة والحسابات الخاصة للخزينة.

علاوة على ذلك، تضمن النص جملة من التدابير التشريعية الهامة، ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ، تعلقت لاسيما بتشجيع وتعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي وترقية الإنتاج الوطني، تحسين المردود وتوسيع الوعاء الضريبي، تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المؤسسات والأسر، إلى جانب تدابير أخرى هامة أيضاً.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ بعد استماعنا إلى عرض السيد الوزير وكذا للتقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، ننتقل إلى المرحلة الثانية في هذه الجلسة والمتعلقة بالنقاش العام، ولكنني أود أن أبدي

السادة المرافقون لمعالى الوزراء،

أسرة الإعلام،

الزميلات والزملاء أعضاء هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، وبمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة وعيد الثورة، ثورة نوفمبر الخالدة، أتوجه إليكم وإلى كافة أفراد الشعب الجزائري بالتهناني الحارة، متمنيا السعادة والازدهار لوطننا العزيز.

هاتان المناسبتان العظيمنتان اللتان تزامنتا مع الانتصار الباهر الذي حققه فريق وفاق سطيف لكرة القدم، مقدما أعلى وأجمل هدية لـ 40 مليوناً جزائرياً، بحصوله على كأس رابطة أبطال إفريقيا لأول مرة، في نسختها الجديدة، متحدياً كل الصعاب والعراقيل التي واجهته.

وبفضل هذا الإنجاز، عمت الفرحة ربوع هذا الوطن وإن الأزمة تلد الهمة، فعندما تتوفر العزيمة والإرادة والوطنية لدى الفرد الجزائري، لن يكون هناك مستحيل، فتحية إجلال وتقدير لهؤلاء الشبان الذين دخلوا التاريخ ورفعوا راية الجزائر عالياً.

سيدي الرئيس المحترم،

لا يختلف اثنان أن الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز قواعد الإنتاج، وتحسين الخبرات والمهارات، فلماذا لا تكون بلادنا بيئة جذابة للمشاريع المحلية والأجنبية، بفضل توفر السيولة المالية وتذليل العقبات التي يواجهها المستثمرون؟ وبحكم أن بلادنا في موقع استراتيجي هام ونقطة عبور نحو أدغال إفريقيا، يجعل منها مدخلاً للاقتصاد العالمي وبوابة لأسواق البلدان التي تطل عليها.

من منطلق أن إفريقيا السمراء مازالت عذراء، وأهلها يناشدون رجال الأعمال لإقامة مشاريع استثمارية هناك، وفي مقدمة هذه البلدان جمهورية السودان الشقيقة.

سيدي الرئيس المحترم،

لقد جاء في مشروع القانون وفي الصفحة 13، أن سعر السوق لبرميل البترول الخام الجزائري (صحاري برنت) في المتوسط سيكون 100 دولار أمريكي خلال سنة 2015، واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد عند

79 ديناراً جزائرياً، وأن صادرات المحروقات لسنة 2015 ستكون 66.2 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة 4.3٪، مقارنة بسنة 2014، وأن الواردات من البضائع مقدرة بالدولار الحالي ستصل إلى 65.44 مليار دولار أمريكي، أي بفارق زيادة بـ 0.58 دولاراً فقط، في حين أن أغلب الخبراء يتنبؤون أن سعر النفط سينزل إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل الواحد.

سؤالي هو: في حالة حدوث هذا التوقع كيف يمكن لنا مواجهة هذه المخاطر والتي تبلغ حوالي 20 مليار دولار، جراء تدهور الأسعار؟ وماهي السبل للحصول على هذا المبلغ؟ وماهي الطرق الكفيلة لتغطية صندوق ضبط الإيرادات؟ السيد الرئيس المحترم،

المتصفح لجدول توزيع الاعتمادات لسنة 2015 خاصة منها، اعتمادات قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والمقدرة بـ 381.972.062.000 دج، يرى أن هذا المبلغ خيالي وأن ما تعاني منه مصحاتنا من إهمال في إطار الصيانة والتحسين وعدم تجديد تجهيزاتها يدعو للقلق فعلاً، هذا من جانب، ومن جانب آخر متى تستفيق عياداتنا الخاصة لتكون في مستوى العيادات الطبية التي عند الجارة تونس؟ فهي تقدم أرقى الخدمات وأحسن العمليات الجراحية بتجهيزات طبية متواجدة في أماكن كثيرة من دول العالم ومنها الجزائر، والمرضى الجزائريون يتهافون على هذه العيادات ويكبّدون خسائر فادحة للخزينة من العملة الصعبة!

سيدي الرئيس المحترم،

ألم يكن ذات مرة طبيب جراح جزائري، أجرى عملية جراحية دقيقة في الرقبة للزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية، ألا وهو تيجاني هدام، طيب الله ثراه، الوزير والسفير السابق للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية وعضو المجلس الأعلى للدولة وقد سماه الرئيس بورقيبة آنذاك بالبناء وليس الهدام، فلماذا انقلبت الآية؟! سؤالي يتطلب الإجابة.

سيدي الرئيس،

دائماً في سياق الحديث عن الصحة، فكثيراً ما رافعت من هذا المنبر على المستشفى الجامعي لولاية سطيف، غير أن هذا المطلب بقي قيد النسيان، والآن وجود هذه المنشأة أصبح أكثر من ضرورة، وعاصمة الولاية تتوسط محيط

ست ولايات، بها حوالي 7 ملايين نسمة، ولأن المستشفى الجامعي الحالي أصبح لا يستطيع استقبال هذا الزخم الضخم من المرضى، ناهيك عن أن بناءه يعود إلى الحقبة الاستعمارية لسنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، والآن هو يوجد في وضعية مزرية للغاية، يصعب ترميمه وتحسينه.

السيد الرئيس المحترم،

جاء في جدول الاعتمادات، حسب القطاعات الوزارية، أن قطاع التربية الوطنية سيحظى بـ 646.643.907.000 دج، وحسب بعض المتتبعين فإن هذا المبلغ لا يغطي تسيير 8 ملايين تلميذ! أريد جوابا عن ذلك والسيدة الوزيرة موجودة هنا معنا.

لكن ما يحز في نفسي، أن مؤسساتنا التربوية - سيدي الرئيس - التي فقدت بريقها وقدسيته نتيجة الإهمال واللامبالاة وعدم صيانتها وما الروبورتاج الذي بثته التلفزة الوطنية بخصوص الثانوية المتواجدة بحي الدبلوماسيين لخير دليل على الوضع المزري الذي آلت إليه هذه الثانوية وماخفي أعظم!

في حين نجد أن سلطات ولاية الجزائر منهكة في تزيين وزخرفة الأزقة وشوارع العاصمة، كان الأحرى بهؤلاء أن يعتنوا بهذه المؤسسات أولا.

سيدي الرئيس،

وما بثته أيضا التلفزة الجزائرية أول البارحة في نشرة الأخبار، أعتقد أنها قناة الشروق، بخصوص متوسطة بالبلدية شيء يندى له الجبين، حيث إن هناك عناصر يتسللون لحرم المتوسطة ويهددون التلاميذ بالسلاح الأبيض.

سيدي الرئيس،

هناك نقطة هامة لا بد من الإشارة إليها، ألا وهي المزارع الفلاحية النموذجية التي حول تسييرها إلى «الهولدينغ»، فهي تعيش الكوارث بعينها من جميع النواحي، هذا الجهاز الذي لا يستطيع أحد الوقوف أمامه وقد سماه فخامة الرئيس، السيد...

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر سهلي.

السيد عبد القادر سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء هذا المجلس الموقر، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2015، باعتباره تنمة للأهداف المسطرة للدولة الجزائرية والعصب الحيوي الذي على أساسه يبنى الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015، باعتباره السنة الأولى للمخطط الخماسي (2015 - 2019) تجسيدا للأهداف المسطرة في مخطط عمل الحكومة الذي يتطلع إليه كل الشعب الجزائري، وهو ينظر إلى دولته بمؤسساتها وكل هياكلها بالأمل والمفخرة، بين دول العالم المحيطة بنا، خاصة أن مناسبة عرضه تزامن مع الاحتفال الكبير بستينية انطلاق الثورة التحريرية المباركة التي لا يسعنا فيها إلا أن نترحم على الشهداء الأبرار، ونحيا إكبار إلى المجاهدين المخلصين الأخيار.

سيدي الرئيس،

إنطلاقا من مؤشرات النمو المدونة في هذا المشروع، والتي من خلالها تم إحصاء نمو بعض البلدان العالمية والإقليمية، المتطورة منها أو النامية، حسب ما هو مدون في الوثيقة بالقول إن صندوق النقد الدولي، يتوقع أن يكون نمو الجزائر سنة 2015 (4.1٪) وأن الدراسات الاقتصادية لأقوى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تتوقع أن يكون نموها 3٪ لسنة 2015.

ومع فهمنا للمؤشرات التي تختلف في دراستها، فإننا نتمنى أن يحقق هذا الرقم، إذا تعادل الدخل الوطني من خارج المحروقات مع الإنتاج المحلي وزيادة القيمة المضافة، لتكون متعادلة مع مداخيل المحروقات لسنة 2015 إن شاء الله.

وهذا في حد ذاته يعتبر أول تحليل لأبسط مواطن جزائري، مع أن تقديره كبدائية في البرنامج الخماسي (2015 - 2019) في حدود 3.32٪ خلال سنة 2015، مع ضعف الإنتاج الوطني خارج المحروقات، وهو دافع للتأكيد على أهمية وضرورة الصرامة في تسيير الأموال العمومية ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية وغيرها من الممارسات المضرة بالاقتصاد الوطني كالتبذير الذي تؤكد عليه كثيرا.

إنطلاقا من هذه المؤشرات، فإننا نوجه الحديث المباشر

إلى نسبة - مقارنة بالتراكم ما بين 2000 و 2013 والتقدير المقدر لسنة 2015 لوحدها - عالية جدا تقدر بـ 40.05٪، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن صندوق ضبط الإيرادات يبقى ملاذا لعجز التسيير المالي في البلاد، وبداية الانحدار في تحفيف منابع تمويله.

سيدي الرئيس،

إنه وبعد تصفحي للملحق الخاص بتطور التحويلات الاجتماعية (2009 و 2015) وكذلك سنة 2015 فإنه لا وجود لأي دعم لشريحة معتبرة، ممن يعمرن مناطق واسعة من الصحراء والسهول والهضاب، وخاصة الميرين المختلف السلالات الحيوانية، أما بخصوص التدابير التشريعية لمشروع قانون المالية لسنة 2015، في جانب التحفيزات الجبائية، لتحسين المردود وتوسيع الوعاء الضريبي، بمراجعة معدل الضريبة على الأرباح للشركات (IBS)، بتوحيده في نسبة 23٪ فبدلا من 25٪ و 19٪ السابقتين، يرى الكثير من أهل الاختصاص أنه يوجد إقبال ضريبي على كاهل المنتج الوطني وكذا التعامل التجاري الداخلي وتشجيعا للمنتوج الخارجي، بتشجيع شركات الاستيراد واعتبروها خطوة في الاتجاه غير المشجع على الاستثمار.

وفي الأخير، أرى الأهمية البالغة لإدراج زيادة معتبرة للمبلغ السنوي العملة الصعبة الذي يتم تصريفه للخروج إلى الخارج، لأن المبلغ الحالي يعتبر مبلغا هزيلا جدا في حق وكرامة المواطن الجزائري، بغض النظر عن منصبه أو مكانته الاجتماعية، شاكرا للجميع حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر سهلي؛ والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية،

حضورنا الكريم،

والشفاف إلى كل المؤسسات التنفيذية في بلادنا، زيادة على الجهود المبذولة التي لا ينكرها إلا الجاحدون، بالتوجه الفعال إلى المؤشرات الوطنية ذات المصدقية والابتعاد عن الحشو للأرقام في أداء المهام، للمطابقة مع الواقع، وذلك بأن يكون الاعتماد في حساب السعر المرجعي لبرميل النفط في ميزانيتنا، هو السعر الحقيقي المتوسطي للسنة السابقة، وأن نخرج من اجترار رقم 37 دولارا للبرميل التي تلاحق الاقتصاد كل سنة، الأمر الذي يجعلنا نثق في تقدير الأمور على حقيقتها.

ومن ذلك أيضا، وعند حسابنا للمداخيل البترولية المتوقعة والتي تتراجع سنة 2015 - لا قدر الله - بحكم التطورات الإقليمية والدولية، فإن قيمة الواردات من السلع والخدمات قد تتضاعف مقابل تدني الأولى، كما هو الحال خلال سنة 2013، تفاديا لدفع الفاتورة المالية والاقتصادية على حساب ميزانية الدولة المسطرة، مع التدني الذي تشهده العملة الوطنية، مقابل الدولار الأمريكي، بمعدل انخفاض بـ 2.3 بالنسبة لليورو، و 3.11 بالنسبة للدولار، وهو مؤشر لضعف الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض بـ 5.5٪ للقيمة المضافة في قطاع المحروقات وتراجع عائدات تصدير المحروقات بمعدل 1.5، مما سيؤثر على المعطيات وعلى الخزينة بعجز قد يفوق العجز المسجل في الأربعة أشهر الأولى لسنة 2014، جراء انخفاض عمليات الميزانية.

سيدي الرئيس،

بخصوص تأثير ميزانية الدولة لمشروع قانون المالية لسنة 2015 الذي يسجل رصيذا ميزانيا يقدر بـ 4173.4 مليار دينار جزائري، والذي يمثل 21٪، مع أنها تقنيات محاسبية صرفية، إلا أنه يطرح تساؤلا عن الاختلال الحاصل بين الإيرادات والنفقات المسجلة من جهة، ومن جهة أخرى فإن المبالغ المخصصة لإعادة التقويم المقدرة بـ 760.7 مليار دينار جزائري والذي خصص منه أكثر من نصف للهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية، وهو ما يعادل نسبة 64.8٪ من المبلغ الإجمالي، ندق ناقوس الخطر في هذا المجال للإهدار المنهج للمال العام في عملية إعادة التقويم، دون محاسبة أو عقاب أو حتى المتابعة لمعرفة الأسباب، وبخصوص تمويل عجز الخزينة من صندوق ضبط الإيرادات، يبقى التساؤل حول التدهور الملحوظ لسنتي 2014 و 2015، حيث ارتفع

السلام عليكم جميعا ورحمة الله .

حمدا وشكرا لله على سلامة الجزائر، حمدا وشكرا لله على سلامة وطننا الحبيب من دوامة الأزمات والنزاعات والمآسي التي تجتاح منذ مدة عديد دول العالم، ولا زالت تهدد - مع الأسف - أوضاع دول أخرى في شتى أنحاء المعمورة.

نسأل الله تعالى دوام نعمة الأمن والاستقرار، مدعومة بنعمة التنمية والرفاه والهناء، أمين يارب العالمين.

سيدي الرئيس،

اليوم ونحن نناقش ونحلل مشروع قانون المالية لسنة 2015، إنما نسعى كلنا - كجزائريين فحسب - لتفادي المخاطر المحدقة بنا من كل جانب، ورفع الرهانات، وما أكثرها، وفي مقدمتها طبعاً، رهان الحفاظ على أمننا واستقرارنا ووحدةنا الترابية ومكانتنا الريادية بين الأمم.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

حقاً إن الميزانية تأتي كل سنة، لكن خصوصيتها هذه المرة، أنها جاءت لاستكمال معالم برنامج التنمية (2015 - 2019) في ظرف أممي واقتصادي أقل ما يقال عنه أنه حساس وخطير للغاية، ظرف يميز بل واستثنائي، أفرزه الحراك المستجد جهويًا إقليميًا ودوليًا، حروب، نزاعات مسلحة، فتن هنا وهناك، نعرات عرقية، طائفية، ومآسي إنسانية، إلى جانب محاولات إغراق الجزائر بالمخدرات التي أصبحت تقاس وتعد بالأطنان، نعم بالأطنان، وليس بالكيلوغرامات ولا بالغرامات! ضف إلى ذلك ما يهدد الإنسانية من أمراض وأوبئة فتاكة، آخرها داء «الإبولا» عافانا الله وإياكم منه.

سيدي الرئيس،

سوف لن أتحدث اليوم بلغة الأرقام، عن الإنهيار المستمر لأسعار البترول في السوق العالمية، ولا عن مؤشرات النمو وعجز الميزانية، ولا حتى عن اللجوء في كل سنة إلى صندوق ضبط الإيرادات، لتجاوز العجز، لا، لن أخوض في هذا الجانب، لأنني أعتقد بأن الأهم في كل هذا وذاك أن نواصل في سعينا الدؤوب والجاد للدفاع عن اقتصادنا الوطني، مثلما نحرص بكل قوة وثبات على استتباب الأمن والاستقرار على شريطنا الحدودي، وهي المهمة التي تضطلع بها، بكل جدارة واحترافية، قوات جيشنا الوطني الشعبي،

سليل جيش التحرير، والذي أتوجه إليه من هذا المنبر بتحيةة نوفمبرية ونحن في شهر الثورة وشهر الشهداء.

قوات جيشنا الواقفة دوماً وأبداً للذود عن سيادتنا ووحدةنا الترابية والحفاظ على نعمة الاستقرار والأمان، التي أصبحت في أيامنا هذه عملة نادرة، لما أقول الدفاع عن الاقتصاد الوطني، أعني بذلك - سيدي الرئيس، السيدات والسادة - دعم الاستثمار في الإنتاج الوطني وتشجيعه، بشقيه العمومي والخاص، المهم أن يكون إنتاجاً جزائرياً فقط، مع الحرص على ترشيد المال العالم؛ أعني بذلك إعادة النظر في سوق البورصة وتطوير المنظومة المالية والمصرفية وتنظيم الأسواق الموازية للصرف، لتساهم بدورها في ميزانية الخزينة العمومية، وأعني بالدفاع عن اقتصادنا الوطني، شن حرب دون هوادة على التهريب الذي طال كل شيء، من المواد الغذائية إلى البنزين، الوقود وكذا التهريب الضريبي، فكلاهما مظهران من مظاهر العنف والجريمة المنظمة، على غرار الفساد الذي يشكل هو الآخر مساساً صارخاً وخطيراً بأمننا الاقتصادي وعائقا في وجه التنمية المستدامة، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي، وهو جزء من السيادة الوطنية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

صحيح أننا كدولة جيوسياسية، نسعى لبناء اقتصاد ناشئ، لتحقيق اقتصاد متوازن، قوامه الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات، وهذا إجراء وتوجه - طبعاً - نتمنه حتى نصل إلى تحقيق نسبة النمو التي تتوقعها الحكومة إلى غاية نهاية 2019، والمقدرة إن شاء الله بـ 7٪، لكن وبالنظر إلى المناخ الجيوسياسي الملتهب والمتوتر للغاية، علينا تدعيم المؤسسات الاقتصادية المنتجة أكثر، خاصة في مجال الاستثمار وخلق الثروة وإيجاد مناصب عمل لشبابنا البطال، وكذا السعي لتنويع صادراتنا خارج المحروقات، وهو أمر ممكن وممكن جداً، بالنظر للموارد البشرية والطبيعية والمادية لبلادنا.

في الأخير، سيدي الرئيس، وقبل أن أختم مداخلتني، أسجل بارتياح كبير سياسة الدعم الاجتماعي، المنتهجة من قبل الدولة، وهو توجه حكيم لفائدة التكفل بالفئات الهشة وضعيفة الدخل، فتخصيص الخمس (5/1) من ميزانية الدولة للتحويلات الاجتماعية، يعد في ذاته إنجازاً

العمومية أن تضع آليات قانونية تتماشى والعصرنة، من أجل الوصول إلى ما هو عليه الوضع في الدول المتقدمة، وإذا كان قانون المالية محل النقاش يتضمن فلسفة التبسيط والتوحيد لمختلف الضرائب والرسوم، إلا أن الجانب الأساسي في تحفيز الاستثمار نجده يعاكس تماما إرادة الجميع في دعم الاستثمار المنتج، مع دعمه بجميع الوسائل، ومن بينها الجباية بوصفها آلية من آليات التنظيم الاقتصادي، ومن الملاحظات التي تستحق الإشادة، نسبة الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، المقدرة بـ 23٪ التي عوضت نسبة 19٪ الخاصة بالشركات المنتجة و 25٪ الخاصة بالشركات غير المنتجة، فهذا ما يشجع على الاستيراد، عكس ما تطمح إليه في تقليص فاتورة الاستيراد؛ ومن الضروري إعادة النظر في هذه النسبة الموحدة التي أثرت معنويا على ذهن المستثمر الجزائري، الذي يرى اليوم في ذلك عدم التزام الدولة بالإطار الذي وضعت، لتشجيع قطاع الإنتاج والذي هو الحل الأنجع للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية.

ولهذا، نقترح على الأقل إبقاء النسبة على ماهي عليه (19٪) الخاصة بالشركات المنتجة و (25٪) خاصة بالشركات غير المنتجة.

الضريبة الجزافية، من خلال التنظيم الجبائي الجديد والذي وضع هياكل جديدة، تتمثل في هيئات تقوم بتسيير ومراقبة الملفات الجبائية، بوسائل حديثة على مستوى مراكز خاصة بنظام التصريح على مستوى مجالس خاصة بالنظام الجزافي، إلا أن سقف 30 مليون دج في رقم الأعمال كحد أدنى يرجع للنظام الجزافي، بطرح إشكالات وصعوبات عديدة.

إن هذا التصنيف يستثني طبيعة المكلف بالضريبة وطبيعة النشاط في نفس الوقت، والمقصود منه هو الوصول إلى تصنيف واحد، يتمثل في رقم الأعمال كأساس لفرض الضريبة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط أو طبيعة الأشخاص؛ وقد نتج عن هذا التصنيف آثار عند التطبيق لأسباب قانونية وتقنية، تلزم إدارة الضرائب بإجراءات معقدة لا يمكن مراعاتها وتطبيقها في مرحلة هيكلية أجهزتها. إدارة الضرائب تجد صعوبات في متابعة ومراقبة الملفات الجبائية لهذه الفئة للنظام الجزافي، على الأقل في الوقت الحالي، ويتعلق الأمر بالهيئات الجديدة، المراكز، مديرية

وتحديا كبيرين وعهد نقطعه نحو جيل يبني جزائر الألفية الثالثة مثلما قطع شهداؤنا العهد على تحرير الجزائر، فكانت الحرية وكان الاستقلال، أجل، نحن اليوم في الستينية، فستينية ثورتنا الخالدة، نجد العهد والوفاء من نوفمبر الحرية إلى نوفمبر الوفاء والأمل، نعم، إننا على العهد باقون وعلى الدرب سائرون إن شاء الله، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، أشكر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على تقريرها التمهيدي الذي يبدي حجم الجهد الذي بذله أعضاء اللجنة في دراسة مشروع هذا القانون، حيث إن قانون المالية والميزانية هو من أهم القوانين التي تعرض على المجلس كل سنة، باعتباره المحطة الأساسية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني، ونقطة تقاطع بين السياسة والاقتصاد، ومن خلالها تتربع الرؤية السياسية إلى برامج اقتصادية، تضمن العيش الكريم للمواطن والاستقرار للوطن.

سيدي الرئيس،

بناء على ماتقدم، فإنني أسجل ملاحظة وأقدم اقتراحات ذات صلة بالقانون المعروض علينا اليوم، وتتمثل فيما يلي: فيما يخص الضريبة: منذ التسعينيات والجزائر تطور منظومتها الجبائية وتضع الإعفاءات، والهدف من هذه التشريعات، هو تبسيط الإجراءات وتحسين الظروف التي يسهل من خلالها تأسيس الوعاء الجبائي، مع تحصيل أمثل للضرائب والرسوم المترتبة؛ وبالنظر إلى الديناميكية التي يعرفها الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة، فقد أصبح عصرنة القطاع المالي والقطاع الجبائي يفرض على السلطات

الضرائب (CDI) والمراكز الجهوية للضرائب (CBI)، وتتمثل هذه الصعوبات في عدم الاختصاص عند الصعود والهبوط في سقف المبلغ المحدد في التصنيف المكلف بالضريبة، ولهذا نقترح في هذا التصنيف للنظام الجزائري، البقاء على التجارة الحقيقية وبالتجزئة وبعض الخدمات البسيطة والمهن الحرة والمهن الحرفية مع سقف 10 ملايين دينار جزائري.

الدراسات الاستباقية للمشاريع الاقتصادية الكبرى: أَدْعُو هنا لتكون الدراسات جادة ومعقدة، وأن توكل لمكاتب دراسات ذات كفاءة ومصداقية، كما هو متعارف عليه دوليا، وهذا لتجنب الخزينة العمومية نفقات الملاحق الجديدة الخاصة بالزيادات المتعلقة بالأشغال والتي قد تتجاوز أحيانا نسبة 100٪ من قيمة المشروع.

فيما يخص التشغيل في إطار ما يسمى (ANGEM) (CNAN) (ANSEJ) إن تجربة دعم التشغيل التي مرت عليها عدة سنوات لم تنتج عنها أية فائدة، فالهدف المنشود من هذه الآليات لم تحل مشاكل البطالة، بل تركت أثارا سلبية على البيئة الاقتصادية نتيجة الامتيازات التي منحت لهذه الفئة ولم تدرج ضمن إطار منتج وفعال، وهذا الأمر أثر سلبا على عالم الشغل الذي أصبح يتضمن كتلة من العمال مسجلة وغير موجودة في الواقع، وهو العامل الآخر الذي شجع على هروب اليد العاملة من القطاع الاقتصادي المهيكل، إلى عالم الامتيازات الذي لا يوجد فيه إلا فوائد ظرفية، لا تخدم عالم الشغل، بل بالعكس فهي تدمره، بحيث أصبحت هذه الوضعية تدعم حتى الفساد، فيما نراه من تجاوزات هنا وهناك، لا يمكن التطرق إليها كلها هنا، ونذكر على سبيل المثال: صرف أموال لا نجد لها إلا مقابلا قليلا في أرض الوطن، معظم هذه الأموال قد أنفقت دون رجعة، تأثير كبير على اليد العاملة والتي يمكن إدراجها في عالم الشغل بصفة طبيعية، ندرة اليد العاملة التي تحتاجها الشركات الوطنية وحتى الشركات الأجنبية التي أصبحت تشتكي من قلة اليد العاملة؛ ولهذا نقترح استعمال هذه الأموال الضخمة في إطار تشجيع الاستثمار وشروط تشغيل وتأهيل هذه الفئات المعنية في هذا الدعم، مع وضع شروط وميكانيزمات تتماشى ومعايير الاقتصاد التي تراعي مؤهلات الفرد والنجاح الاقتصادية، وهذا يعني أثناء تحصيل، حل أزمة البطالة بأسلوب اقتصادي

وليس بأسلوب إداري. في موضوع الصفقات العمومية، إن كفالة حسن الإنجاز التي تفرض على المقاول عند إبرام أية صفقة، في إطار قانون الصفقات العمومية، المرور عن طريق البنك، من أجل الحصول على شهادة تأسيس الكفالة لصالح صاحب المشروع، يطرح عدة عراقيل بيروقراطية لا فائدة منها، بل على العكس هذه الإجراءات تنتج عنها عدة مشاكل منها: - إجراءات المنح ورفع اليد لهذه الكفالة، تنتج عنها أساليب بيروقراطية إضافية على حساب المقاول.

- اللجوء إلى البنك من أجل الحصول على الشهادات التي من أجلها وجب تقديم الملف الخاص بالقرض البنكي لأن للبنك إجراءات خاصة في منح مثل هذه الشهادة، وهو الأمر الذي يتطلب وقتا كبيرا، لا يتماشى والأجال المحددة في إنجاز هذا... إن هذا الإجراء له تأثير على الاقتصاد وجعل المشاركة محدودة في بعض الأحيان بسبب عدم قدرة بعض المشاركين الذين ينالون الرفض من طرف البنوك، ولهذا نقترح أن تكون كفالة الضمان...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر سالم.

السيد عبد القادر سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، السادة الأعضاء، اللجنة المحترمة مشكورة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونحن نتصفح مشروع قانون المالية لسنة 2015، يجدر بنا التذكير بأن الجزائر ما انفكت تواصل جهدها لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، وهي تراعي في خضم ذلك كله انتهاج سياسة من شأنها جعل المواطن الجزائري يعيش ظروف تليق بوطن كالجزائر، ضحى شعبه بالمليون ونصف المليون شهيد، وقد استجابت الأرض إكبارا لهؤلاء الشهداء، بأن منحتهم عمقها بترولا بقيمة الذهب.

علينا اليوم، سيدي الرئيس، التفكير في الأجيال القادمة، لبناء وتأسيس وخلق تفكير استشرافي، من شأنه تعبيد الطريق لهؤلاء للعيش بكرامة لأن مستقبل العالم لا يرحم الضعفاء.

وعلى هذا، فإن قراءة أولى للمشروع من حيث الصادات والواردات لا يقدم الفارق، مقارنة بالسنة الماضية، على الرغم من وجود توازن تقني من حيث الأرقام.

الأرض، السيد الرئيس، هي الذهب الذي لا يفنى؛ وعليه، وجب التفكير الجدي في استراتيجية جديدة ومتجددة، للدفع بقطاع الفلاحة إلى الأمام ومراجعة أموال الدعم وإعادة الاعتبار للفلاح الحقيقي الذي لا يزال يؤمن بقدرسية الأرض ووضع حد للتلاعب بالأرض وإقصاء أصحاب الوظائف من أساتذة وإداريين ونساء ماكثات بالبيت وتشجيع الشباب البطال ومرافقته، ليصبح هؤلاء عنوانا جديدا لمصطلح قديم جديد وهو «الأرض لمن يخدمها».

وعليه، نلتمس من الحكومة إعادة النظر في هذا الأمر وتخصيص محيطات فلاحية بعيدة عن العمران وتوزيعها على الشباب، ركزت هنا على الأرض لأنها البديل للطاقة، وأعود إلى مسألة المنهجية والحذر لأضيف مايلي:

- ترشيد النفقات ومحاربة التبذير.
- العمل على النظرة الاستشرافية المستقبلية مراعاة للمحيط السياسي، الاقتصادي الذي سيفقر الشعوب التي لا تقرأ العواقب.

- الوقوف بتأن أمام بعض القضايا، ذات الطابع الاجتماعي والمهني.

- دراسة متأنية في إطار شامل وكلي على غرار رفع الأجور والعلاوات، حتى لا يحدث ذلك خلافا مفاجئا في الميزانية، وجعل معيار ثابت ومدروس يمس كل الفئات، دون نسيان أية فئة، لنتجنب الاحتجاجات المقبلة.

- الاستغناء عن بعض الواردات، مع دعم المواد الأساسية: كالزيت والسكر والحليب والحبوب، وهذا ما أكدته الوثيقة والتي تبين بأن الدولة تواصل سياستها فيما يخص دعم المواطن والتخفيف من معاناته.

- الاستمرار في السياسة المنتهجة لبرامج السكن المختلفة، والجهود واضحة للعيان، مع الإسراع في وتيرة التسوية لمن يشملهم القانون رقم 08-15 والتي تشهد

سيدي الرئيس،

لا يخفى علينا اليوم مدى التحديات التي يجب رفعها كدولة نامية، تسعى لتضع قدمها ضمن مصف الدول المتطورة، كما لا يخفى علينا كذلك ذلك السباق المحموم على مصادر الطاقة وعلى امتلاك القرار خلال السنوات الأخيرة، وما يشهده الشرق العربي وجنوب الصحراء من اضطرابات، من أخلط أوراق السياسيين وحول التاريخ المعاصر إلى تخمينات وتأويلات.

وقياسا على ذلك، وباعتبار أن الاقتصاد والسياسة وسياسة الشعوب تتأثر طردا بهذه التحولات، فالأحرى بنا دولة وشعبا وأحزابا، أن نضع مصلحة الجزائر فوق كل اعتبار.

سيدي الرئيس،

قلت وأنا أتصفح قانون المالية لسنة 2015، وبغض النظر عن الأرقام وبعض التعديلات والتحويلات التي تصب أغلبها لصالح اتزان هذه الميزانية، في مواجهة التنمية واستمرار الإصلاحات كالدمج الموجه للسكن بأكثر من 341 مليار دينار جزائري، وكذا قطاع الصحة بحوالي 324 مليار دينار جزائري، إضافة إلى مجاء في عنوان التدخلات الاقتصادية للدولة، وأهم مافيه هو اعتماد مالي بقيمة 1 مليار دينار جزائري لتغذية صندوق المعاشات الخاص بالحاضنات المطلقات كما ورد في المشروع، وأشياء أخرى إيجابية بطبيعة الحال.

إلا أنني أعترض على صياغة وردت في الصفحة (03)، تقول إن الدولة الناشئة ستعرف تسارعا متواضعا من حيث النمو، وكان الأجدر تقول بأنها تسير ببطء من حيث النمو، لأن التسارع لا يعرف التواضع، وقد أكدت الأرقام هذه المعادلة.

أما في الصفحة (14) وفي عنوان تأطير ميزانية الدولة؛ فقد جاءت عبارة «إن تأطير هذه الميزانية وإعدادها قد استند إلى منهجية حذرة وواقعية»، وهذا أمر مهم وفي غاية الأهمية، وفي ضوء ما سبق ذكره من تحولات أهمها تدهور أسعار النفط في الآن ومستقبلا، المصدر الأول لاقتصادنا، ومع ذلك ومع أننا ندرك ذلك جيدا وشعبنا يزداد كل سنة ديمغرافيا، فإنه لحد الآن لم نتقدم خطوات كبرى، من أجل البحث بجديّة عن المصادر البديلة، ونهيء أنفسنا اليوم ومستقبلا للانخراط فيها.

واللامبالاة وثقل الإدارة يجعل من هذا البرنامج ومن تنفيذ هذه الميزانية غير ناجح، بالرغم من أننا نقول ونعيد، يدنا في يد الحكومة، لكن الحقيقة يجب أن تقال، ونثير الوضعية الميدانية، لكي نجد جميعا الحلول لهذا المرض الذي يمس الإدارة الجزائرية والدولة الجزائرية وجميعنا باعتبارنا جزءا من هذا النظام.

قلت، لا بد من مراجعة بيروقراطية أو تصرف البنوك والمصارف، يتذكر معالي الوزير أنه في إطار التعليم الخاصة بحل المؤسسات العمومية الوطنية والولائية والموجهة للولاية، من أجل استغلال العقار الفائض لهذه المقاولات وتحويله للاستثمار الخاص أو العام، ميدانيا لم نجد هذا، بل ذهب إلى جهات أخرى غير الاستثمار المنتج للمداخيل والمنتج بالإيجاب على اقتصاد هذا الوطن، إذن لا بد من مراجعة هذه التعليم ومتابعتها على المستوى المحلي في كل الميادين، هذه هي الحقيقة ولو أنها مرة، ولكننا يجب أن نقولها.

سيدي الرئيس،

ثالثا، أين وصلنا؟ كنا قد ناقشنا هنا قانون المالية، وقانون ضبط الإيرادات على المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ذات الارتباط العضوي بالاستثمار والضرائب والتقدم والنمو، أما اليوم فإننا نلاحظ أن نسبة إنشاء هذه المناطق قليلة، إن لم نقل منعدمة، وبالتالي أقول بأنني أبقى دائما متشائما.

سيدي الرئيس،

التركيبة البشرية الخاصة بـ (CALPIREF) عبر الولايات ونمط تسييرها ودراسة ملفات المستثمرين بشأنها تبقى قديمة جدا، أكل الدهر عليها وشرب، وحتى فيما يخص استقبال وربط العلاقات مع المستثمرين، تبقى أيضا غير موضوعية وغير مقبولة، إن صح التعبير، وبالتالي لا بد من مراجعة الحوافز الجبائية المذكورة.

سيدي الرئيس،

أطلب منكم أن تضيفوا لي دقيقتين فقط.. لا عليه، لا عليه. السلوك الاجتماعي لا يجلب الاستثمار لا الوطني ولا الدولي الخارجي؛ وبالتالي فلا بد من مراجعة المنظومة التربوية وكذا المنظومات الاجتماعية، على غرار جيراننا في الشرق أو في الغرب، حيث نجد كل التسهيلات ولديهم كذلك مجتمع قابل للاستثمار، وهم بعيدون كل البعد عن وضعيتنا في الجزائر، والتي نراها خاصة في العاصمة

تباطؤا في بعض الدوائر.

- تشجيع الاستثمار المنتج الذي يعد بالإضافة، مع التخفيف من الإجراءات الإدارية ومرافقة المستثمرين.

- وأخيرا، إعادة إحياء مصانع النسيج وما شابهها من المؤسسات الصغيرة التي أغلقت والتي كانت تمتص البطالة وتعطي للبلد ديناميكية جديدة، ثم استغلال إمكانيات البلاد السياحية، بفتح أسواق لدعم صندوق الصادرات. تلکم هي مداخلتي، سيدي الرئيس، وشكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

أولا، بودي أن أشكر الوزير وكذا الإطارات التي ساهمت في تحضير هذا العمل، كما أشكر اللجنة ورئيسها الذين نورونا بكل المعطيات، باعتبار أن 7 دقائق غير كافية للتدخل، لكنني أحاول بقدر الإمكان أن أخلص من النقاط المسجلة، لكي يكون تدخلنا ناجعا، كما ذكرت سيدي الرئيس.

إن هذه الميزانية أو قانون المالية لسنة 2015، يعتبر بمثابة السنة الأولى لبرنامج (2015-2019) باعتبار أن هذا البرنامج مهم جدا، وكما ذكر السيد الوزير بأن النمو سنة 2019 سيقارب 7٪. إذن لديه ارتباط عضوي بهذا القانون، إلا أن تشاؤمي يبقى كبيرا جدا، نظرا للوضعية التي تعرفها البلاد وتعرفها الولايات والبلديات، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام ككل، وحتى الاستفادة من ميزانية الدولة.

يبقى نجاح برنامج فخامة رئيس الجمهورية والركيزة الأساسية لهذه السنة لنجاح الميزانية في الميدان، تبقى رهينة اتخاذ بعض التدابير وبعض الاحتياطات، منها أنه لا بد علينا من مراجعة مفهوم أو القاعدة التي صادفنا عليها في يوم ما أي 49-51 وتبقى القطاعات الاستراتيجية فقط، أما القطاعات الأخرى فلا داعي أن نكون ملكين أكثر من الملك.

سيدي الرئيس،

ثانيا، أختصر على شكل رسائل؛ البيروقراطية

العمومية، وهذا من أجل الإسراع في استكمال المشاريع المسجلة في ولايات الجنوب، وتنمية الجنوب تنمية حقيقية، لأن الطريقة المتخذة من طرف الحكومة في توزيع الأموال، في ظل هذه الإجراءات البيروقراطية، لا تخدم هذه الولايات، بحيث إن كل ماوزع في إطار زيارات السيد الوزير الأول، لم ينطلق بعد، خاصة في أقصى الجنوب الذي تراجعت فيه التنمية بكثير، مما كانت عليه في السنوات السابقة، مثل ولاية إليزي، بحيث تم تسجيل جامعة أو مركز جامعي منذ سنة 2006 ولم يكتمل بعد، ناهيك عن المشاريع التي لم تنطلق بعد، ونحن اليوم متخوفون في ظل انخفاض سعر البترول، وهذه الولايات لم تنم بعد، وهل سننتظر 50 سنة أخرى، من أجل تنمية ولايات الجنوب؟! ومن خلال هذا كله، نحن سكان الجنوب، نرفض الطرق المتخذة من طرف الحكومة، بحيث عندما تستمع إلى الوزير الأول وهو يتحدث عن الجنوب، تعتقد بأن الجنوب قد أصبح أحسن مما كان عليه، ولكن الحقيقة غير ذلك، إذ نجد سكان هذه الولايات لا يزالون يعانون من كل الجوانب، وهذا رغم الوعود التي يتم التصريح بها علانية في كل اللقاءات مع المجتمع المدني والتي لم تنفذ في كل مجالات التنمية مرورا بالتشغيل وصولا إلى ترقية أبناء الجزائر في منطقة الجنوب، إشارات الدولة الجزائرية، بل أكثر من هذا، حيث إن الحكومة لم تكلف نفسها حتى بتحسيس المواطن بأخطار أو عدم أخطار تجربة الغاز الصخري في الجنوب، حيث إن المواطنين متخوفون من هذه التجربة التي تقوم بها الحكومة في الجنوب؛ ولهذا يجب على الحكومة التخلي عن سياسة ذر الرماد في العيون بالنسبة لسكان الجنوب، لأننا كلنا جزائريون وأبناء الوطن الواحد، ولسنا بحاجة لمن يعطينا دروسا في الوطنية وفي حماية الحدود، ولأننا أيضا نعتبر المساس بهذا الوطن الذي نفتخر به خطأ أحمر، لذا يجب على الحكومة أخذ انشغالاتنا ومطالبنا مأخذ الجد، وكفانا وعودا واستهزاء، لأن هناك من يعتقدون أنهم يعرفون معاناة الجنوب، وهم في الحقيقة لا يعرفونها مثل ولاية إليزي الحدودية، التي هي منذ ثلاث سنوات لم تشهد ولا زيارة لوزير، بالرغم من أننا قد أكدنا لهم في العديد من المرات، أن في إليزي يوجد مطار، وأن الوضع الأمني مستقر، ولهذا يجب على الحكومة تنفيذ كل الوعود التي يتم التصريح بها، وإعادة النظر في بعض الطرق المتخذة في الجنوب، لأن

وما أدراك ما العاصمة! التي تغلق على الساعة العاشرة ليلا، بالنسبة لي أرجو أن نتخلص من هاته الطابوهات نهائيا، لنسهل ونفتح المجال للأشخاص من أجل الاستثمار في كل المجالات وفي كل الميادين، لأننا نتجه للسير نحو أسلمة البلاد ودوعشتها...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ والكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

نحن اليوم نناقش قانون المالية لسنة 2015، ولكن انشغالات الجنوب تحتم علينا أن نتطرق إليها خلال هذا النقاش، لكون قانون المالية مرتبط بجميع القطاعات ويعتبر النواة الأساسية في تنفيذ الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛ ولكن لم نر فيه أية تحفيزات بالنسبة للجنوب، ولهذا أرجو من السيد الرئيس ومن السادة الزملاء السماح لي لأتطرق لبعض الانشغالات عامة والجنوب خاصة خارج هذا القانون.

إن كل الأموال التي رصدت والتي تم توزيعها من طرف الوزير الأول في مختلف الولايات، خاصة ولاية الجنوب التي نجد التنمية منعدمة فيها، رغم الأغلفة المالية والمشاريع المسجلة وغير المتاجررة ومن بين هذه الأسباب، انعدام مؤسسات الإنجاز وكذا البيروقراطية القانونية التي أساسها قانون المنفقات العمومية والذي أصبح هو الآخر عائقا من عوائق التنمية في هذه المناطق بحيث لا يتم انطلاق مشروع، إلا بعد سنوات من الانتظار من كثرة الإجراءات القانونية المعقدة، من الإعلانات في الجزائر إلى عدم الجدوى إلى إعادة الإعلان؛ وكل إجراء يتطلب ستة أشهر أو سنة على الأقل ناهيك عن الإجراءات، إعادة التقييم وطلب اعتمادات من طرف وزارة المالية التي تبقى لأشهر، ولهذا فإننا نرى أنه يجب على الحكومة إعادة النظر في قانون الصفقات

هناك فرقا بين التصريحات والواقع .

أما الوعد الوحيد الذي تحقق في الجنوب وشباب الجنوب له شاكرون، هو نقل حوالي 3000 شاب، ولأول مرة، من ولاية إليزي على غرار باقي الولايات الجنوبية، للاصطياف في موسم الصيف، من طرف السيد وزير الشباب والرياضة، الذي أعطى أملا كبيرا لشباب الجنوب، ولذا يجب على الحكومة التكفل بانشغالات المواطنين وكافة أعوان وموظفي الدولة، قبل اللجوء إلى الاحتجاج والخروج إلى الشارع، لأن هذه الظاهرة الجديدة التي تجبر المواطن أو الموظف على الخروج للشارع والاحتجاج من أجل تنفيذ المطالب، لا تخدم المواطن والوطن .

أما انشغالات أعوان الشرطة حول ظروفهم الاجتماعية والمهنية فهو حق مشروع، كان الأجدر على الحكومة، وعلى رأسها وزارة الداخلية، السعي في تحقيقها والتكفل بها بالأمس قبل اليوم، حتى يتسنى لهؤلاء القيام بواجبهم المهني والأخلاقي على أكمل وجه .

وبصفتي ممثلا عن أقصى الجنوب ومن منطقة حدودية مع أربع دول وهي: النيجر ومالي وليبيا وتونس، أجد نفسي ملزما اليوم لأندد بشدة، أمام ما يحاك ضد الجزائر دولة وشعبا، تجاه بعض المغرضين، غايتهم تصفية حسابات شخصية على حساب المصالح العليا للوطن، في ظروف أمنية معقدة إقليميا، لأن ما عشناه خلال الشهر الماضي من خروج بعض أعوان وحدات الجمهورية يعد سابقة خطيرة، انطلاقتها كانت من مدينة غرداية التي عرفت اضطرابات أمنية، استهدفت أمنها العام، في محاولة دنيئة، تسعى من خلالها أطراف داخلية وأخرى خارجية، استهداف مؤسسة أمنية، ضحى من أجلها أبناء هذا الشعب للمحافظة على الأمن والطمأنينة، وقد قدم أفرادها خلال العشرية السوداء في مكافحة الإرهاب، دفاعا مستقيما، من أجل أن يعيش أبناء هذا الوطن في كنف الأمن والسلم، لذا من واجبنا أن نذكر كل المواطنين وكذا أعوان الدولة بضرورة الحيطة والحذر، من كل المحاولات التي تسعى جهات من أجل القفز بنا في مستنقع الفوضى، تكون عواقبه وخيمة على الجميع، مهما كانت الأسباب، وهذا بالاحتكام إلى لغة الحوار وحرص الصفوف، مثلما عهدناكم بالأمس، قداسة للوطن ولشهداء الواجب للوطن ولشهداء الواجب، ولكم منا الوفاء والإخلاص في الدفاع عن حقوقكم المشروعة،

كما لا تفوتني الفرصة لنؤكد دعمنا للسيد اللواء، المدير العام للأمن الوطني، على الجهود التي يبذلها، من أجل الدفع بجهاز الشرطة نحو العصرية، تكويننا واحترافية، لمسناها في شخص المدير العام، من خلال أبوابه المفتوحة، من أجل الاستماع وتكريس الحوار، في ظل احترام حقوق الإنسان والذي بفضل بلغ جهاز الشرطة المرتبة الخامسة عالميا من حيث الاحترافية والتسيير المحكم وكل هذا في ظرف قياسي؛ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ والكلمة الآن للسيد بشير داود .

السيد بشير داود: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام أشرف المرسلين . السيدات والسادة الأفاضل، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته .

في البداية، أتقدم بالشكر إلى السيد وزير المالية وكافة إدارات دائرته الوزارية، على إعداد وتقديم مشروع قانون المالية، والشكر موصول إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، على تقديم هذا التقرير التمهيدي .

سيدي الرئيس،

لا يختلف - في اعتقادي - مشروع قانون المالية لسنة 2015 كثيرا عن سابقه، من حيث اعتماد سياسة إنفاق عمومي كبير، في ظل توفر الموارد المالية المتأتية أساسا من إيرادات الموارد النفطية، الأمر الذي مكن من تمويل مجمل المخططات الخماسية، فلقد تم تخصيص إلى غاية سنة 2014، أكثر من 600 مليار دولار، وهو ما يعني أنه توفر لحكوماتنا المتعاقبة، ما لم يتوفر للكثير من مثيلاتها في العالم، من إمكانية مالية معتبرة، مدعمة باستقرار سياسي، ترجمته تلك الرخص التشريعية التي منحها البرلمان دون أي تحفظ .

إن العودة القوية للاستثمار العمومي، مكن من إنجاز بعض المشاريع المهمة، لكن بالنظر لما توفر تأتي النتائج دون المستوى، وهنا تبرز الحقائق التالية:

لازال، بل يزداد الاقتصاد الوطني تبعية لموارد المحروقات، ويتميز بالهشاشة ويفتقد للتنوع .

ضبط الموارد، أما التحصيل لإيرادات الجباية العادية، إذا استثنينا الضريبة على الدخل الإجمالي المرتبط بالأجور، فإن التحصيل دون المستوى.

موارد النفط تجعل الحكومة تتخلى أو تتراخى عن أوكد واجباتها وهو تحصيل مستحقات الخزينة العمومية، مع استفحال التهرب الضريبي.

الحكومة عندنا يستهويها الإنفاق والإنفاق فقط، وحتى في هذه الخاصية، تعجز بعض الدوائر الوزارية على إنفاق ما طلبت وربما هذا ما يفسر وجود تخصيصات مالية لم تستعمل إطلاقاً، لاسيما على مستوى حسابات الخزينة، لازلنا لا نعلم، سيدي الرئيس، المقاربة الصحيحة للإنفاق العمومي، الذي يجب أن يكون في جميع الأحوال مقابلاً اقتصادياً، أما عن التحويلات الاجتماعية التي بلغت خمس الميزانية بـ 1711 مليار دينار، ووصل الدعم المباشر وغير المباشر، الضمني، سنة 2013 إلى 4800 مليار دينار، أو ما يعادل 60.5 مليار دولار، أعتقد أن فيه خلافاً، فتعميم الدعم للجميع الغني مثل الفقير والميسور مثل المحتاج، يجب ألا يستمر، ومراجعة آلية التدخل الاجتماعي ضرورية، دون المساس بالمكاسب الاجتماعية.

الحرص على استهداف الطبقة الهشة فقط، طلب ملح اليوم اقتصادياً واجتماعياً.

سيدي الرئيس،

إن مناخ الأعمال والاستثمار عندنا غير مشجع، وكل النوايا الحسنة المعبر عنها، سرعان ما تصطدم ببيروقراطية وقانون إداري تتحكم فيه شبكة المحاباة، على حساب الفعل الاستثماري الحقيقي، لا بد من العمل على استقرار الإطار الجبائي وتحرير المبادرة الاقتصادية قبل فوات الأوان.

سيدي الرئيس،

في الأخير، لازلنا، في تقديري، رغم كل الجهد المبذول، لم نرتق إلى تصفية تسييرنا الإداري والاقتصادي إلى المستوى المطلوب، لم نخسر المعركة بعد، لكن أخشى، سيدي الرئيس، أن تلهينا توفر إمدادات النفط اليوم عن العمل على تحقيق اقتصاد ما بعد البترول.

أشكركم، سيدي الرئيس على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بشير داود؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليمان.

ضعف في معدل النمو الذي قدر في المشروع بـ 3.42٪ إجمالاً و4.25٪ خارج المحروقات، وهي نسبة متدنية تحققها دول لا تملك الإمكانيات التي نملكها؛ معدل النمو هذا يمول في الواقع بنفقات هائلة للاستثمار العمومي، قد لا تتوفر في المستقبل.

قطاع الصناعة رغم كل التحفيزات، لا يساهم في القيمة المضافة سوى بـ 3.5٪ والفلاحة بـ 3.20٪.

ارتفاع حجم الواردات بشكل رهيب، حيث قدر بـ 65.44 مليار دولار، مقابل صادرات المحروقات بـ 66.2 مليار دولار، يكاد يتساوى مبلغ الواردات مع مبلغ صادرات المحروقات، بل مع انخفاض سعر البترول سيختل الميزان؛ وفي أحسن الأحوال سيكون المثل مطابق للمثل الشعبي «قد الماء قد الدقيق».

أما التصدير خارج المحروقات، فلا يتعدى 2 مليار دولار، وإذا استثنينا مشتقات المحروقات المقدرة بـ 1 مليار و600 مليون دولار، فستجد اقتصادنا في الواقع لا يصدر سوى 400 مليون دولار وهو رقم صادم ويعكس وضعاً بائساً.

في الواقع، الارتفاع المفرط للواردات يناقض سياسة الحكومة في دعم المنتج الوطني، فإذا كان استيراد التجهيزات المرتبطة بالإنتاج أمراً مبرراً، فإن استيراد السلع والبضائع، حتى منها الكماليات، يبدو أحياناً وكأنه تحايل من أرباب الاستيراد، للانقضاض على مخزون الدولة من العملة الصعبة وتحويلها نحو الخارج؛ ويجرني هذا إلى الحديث - سيدي الرئيس - أيضاً عن عجزنا في التقليل من التجارة الموازية والسوق السوداء والتهرب الجبائي، مما يحرم الخزينة العمومية من مستحقات هامة.

سيدي الرئيس،

يبقى أيضاً مقلقا للغاية، تزايد حجم استيراد للمنتوجات الغذائية، وفي مقدمتها الحبوب والقمح والحليب، رغم التحفيزات والتطهير المالي الذي استفاد منه القطاع الزراعي، وهو ما يطرح بجدية مردودية الإنتاج الفلاحي على المحك، ويفرض تقييماً جديداً للجهد لإيجاد الحلول المناسبة.

استمرار ارتفاع عجز الميزانية الذي وصل إلى 4173 مليار دينار أو ما يعادل 22٪ من الناتج الداخلي الخام؛ ولا تفعل الحكومة الشيء الكثير لسد هذا العجز، بل تلجأ الحكومة إلى الحل السهل دائماً، وهو التمويل عن طريق صندوق

النظر في الوقت الحالي .
أما في المقام الثاني فالشيء الذي يدفعنا إلى الاطمئنان، هي الخطوات الكبرى التي تجاوزتها بلادنا في تجسيد منجزات عملاقة خلال الخماسي الأول الثاني والثالث؛ ونأمل في هذا الخماسي أن يكون مكتملا ومغطيا لكل النقائص، وهنا يستوقفني هذا السؤال كذلك: هل قانون الصفقات العمومية سيظل كما هو؟ أم سيعدل؟ وإذا عدل فلا بد أن يأخذ هذا الأخير الجوانب المعرقة لانطلاق المشاريع، غير الواضحة، التي تخيف المسؤولين المحليين وتقف عائقا في سير التنمية المحلية.

السؤال الثاني: لقد لاحظنا ارتفاعا نسبيا في المبلغ الموجه لمخططات البلدية للتنمية، فهل هذا المبلغ سيتضاعف مستقبلا؟ علما أنه هو المتنفس الوحيد، خاصة للبلديات النائية، كما هو حال بلديات ولاية بومرداس.

المقام الثالث، الشيء الذي يدفع المواطن على أن يبشر، هو إلغاء المادة 87 مكرر، وبكل ما تحمله من أحكام وهذا حسب ما جاء على لسان الخبراء، ودون الدخول في شرح معمق، فإن رواتب العمال سوف تعرف ارتفاعا محسوسا، وتساؤلي هذا يتعلق بعمال الشبكة الاجتماعية وما قبل التشغيل، علما أن هذه الشريحة تلعب دورا هاما في انخفاض أولعبت دورا هاما في انخفاض نسبة البطالة، بعد الإحصاء الأخير، فهل هذا الدور يكون كذلك في ارتفاع نسبة العمال الذين يسهم هذا الحدث؟

فتح في كتابة الخزينة حساب تخصيص خاص، بعنوان «صندوق النفقة»، يتولى هذا الأخير التكفل بدفع الأتاوى المالية لفائدة الأطفال المحضونين، بالإضافة إلى ذلك استفادة المرأة المطلقة من هذه الأتاوى، والكل يعلم بأن المرأة مكرمة في ديننا، وقد نزل فيها قرآن، فهذا تكريم من عند الخالق أما النقائص ونقاط الضعف التي كانت تعيشها في مجتمعنا؛ فقد أدركها السيد الرئيس، وعرف كيف يعالجها تدريجيا بمراسيم وقوانين تزيدها كرامة وإعطاؤها الفرصة كما أتيحت للرجل .

المقام الرابع هو تساؤلي: على أي أساس رفع مبلغ الطابع المفروض على جوار السفر البيومتري إلى 1000 دينار؟ وعلى أي أساس عدل إلى 6000 آلاف دينار؟ علما أنه في رأبي ليس هذا هو المشكل، لأنه سواء كان المبلغ الأول أو الثاني، فكلاهما يدخلان إلى الخزينة العمومية،

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن قانون المالية هذا، بما يحمله من أرقام وأحكام وتدابير كثيرة، فإنه يحمل في كل هذا أمانة كبيرة من الرئيس لمروؤوسيه؛ إذن فعلينا جميعا إيصالها لأصحابها بكل صدق وعزيمة، حيث إن قراءة هذا الأخير، يعني قراءة هذا القانون، والاطلاع على كل مضامينه يتطلب وقتا طويلا لفهم بعض جوانبه التقنية، أما فهمي البسيط والمتواضع لبعض المواد الأساسية والحساسة، فإنه يدعو المواطن لأن يسعد ويطمئن ويبشر ويتفاعل ولا يحزن ويبقى الكمال لله، الكمال لله لأن كل اجتهاد تتبعه نقائص، لأن واضعي هذا القانون من بني البشر.

إن أهم شيء يدعوننا للتفاؤل هو عزم الدولة على تشجيع الاستثمار المنتج، وذلك بسن أحكام وتدابير تمثل بعضها في إعفاءات مؤقتة من الضريبة وإعفاءات من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسوم تعادلها، والشيء المميز كذلك هو حصر القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من هذه التدابير وجاء كتعبير وإصرار لتحريك التطور الصناعي من خلال هذه الخطة وترقية محركات جديدة للنمو ودفع عجلة الاستثمار الإنتاجي؛ ومن أجل تحقيق كل هذا لا بد من مساع صارمة لاستعادة السوق الوطنية ودخول أسواق عالمية.

سيدي الرئيس،

وإذا تكلمت عن السوق العالمية، أستنتج بأن بلادنا تتأهب للدخول في المنظمة العالمية للتجارة، ونحن نعلم أنها حتمية لا مفر منها، فقد سمعنا كم من مرة تصريحات السيد الوزير الأول يقول: «حتى ولو كان هذا الانضمام حتميا، فهو يستثني المؤسسات الاقتصادية ذات السيادة من قاعدة 51-49»، وهنا يستوقفني هذا السؤال: هل هذا الشرط سيكون مرحبا به في هذه المنظمة، علما أن كل أنظار البلدان المصنعة مصوبة نحو البترول والغاز؟ هذا هو شأن

إن المتصفح لمشروع قانون المالية هذا سيلمس دون شك الكثير من الإجراءات الإيجابية التي تسمح بدعم الطبقة الاجتماعية الهشة، بداية بالارتفاع المنتظر تسجيله في الأجر الوطني الأدنى المضمون، من خلال إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل رقم 90-11، وهذا تجسيدا لوعود فخامة رئيس الجمهورية، ولكن يبقى المشكل بالنسبة إلينا متعلقا دائما بهذه الأعباء التي تتكبدتها الخزينة العمومية، ومن هنا نتمنى أن تسارع الحكومة إلى خلق الميكانزمات التي تسمح برفع المردود الاقتصادية إلى مستوى تغطية الأعباء الجديدة، خاصة في ظل الاضطرابات التي تعرفها سوق النفط والتي يمكن أن تنعكس سلبا على استقرار وضعنا المالي.

والملاحظ أيضا على قانون المالية هذا هو محاولة تشجيع المنتج الوطني، من خلال إعادة إدراج القروض الاستهلاكية وتوجيهها - حصريا - لاقتناء المنتج الوطني، وهو إجراء - حقيقة - يصب في مصلحة ترقية الإنتاج الوطني وحمايته من جهة، ويستجيب من جهة أخرى لرغبة الشريحة محدودة الدخل، لكن التساؤلات المطروحة: إلى أي مدى يمكن لمنتوجنا الوطني أن يصمد أمام المنافسة الأجنبية الشرسة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطويره وترقيته وجعله قادرا على المنافسة؟

وبالتالي إلى أي مدى يمكن للمواطن أن يقتنع بهذا الإنتاج الوطني ويقبل على اقتنائه؟ هي أسئلة نطرحها لأنها تستمد شرعيتها من الواقع الذي يشهد على اكتساح السلع الأجنبية، بمختلف أنواعها، أسواقنا، بما في ذلك المنتجات الفلاحية الطازجة كالفواكه مثلا، حتى أننا أصبحنا نستورد من الفاكهة الواحدة عشرات الأنواع، فهل بهذه الطريقة نستطيع تشجيع المنتج المحلي؟

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

مما لا شك فيه أن نجاعة أي قانون مالية، إنما تقاس بمدى استجابته لمتطلبات التنمية المحلية المستجابة، ومدى تجاوب مع انشغالات المواطن الجزائرية عبر ربوع الوطن الشاسع خاصة في الجزائر العميقة وبالضبط الولايات الفتية، على غرار ولاية تيسمسيلت التي لاتزال تحتاج منا إلى دعم إضافي.

وفي هذا الشأن أريد أن أنوه بكل الجهود المبذولة هناك، وبكل ما استفادت منه هذه الولاية من مشاريع، خلال المخطط الخماسي الأخير، غير أنني أطالب السلطات

أما المشكل أو الانشغال المطروح، فهو تكاليف التأشيرة المفروضة علينا وعلى مواطنينا.

أما المقام الخامس، ندعو الحكومة ألا تضيع الوقت في البحث عن أفكار وسبل لتقليص فاتورة الاستيراد، لأنه لا يوجد حل لها إلا بالوقوف على التدابير والأحكام المنصوصة في هذا القانون وتوفير المناخ المناسب لها والوقت الكافي والابتعاد بشكل جدي عن التماطل، لأن المقصود من هذا كله هو جلب السعادة والهدوء والسكينة للمواطن وفتح باب الأمل والتفاؤل والفرج والمستقبل الزاهر له، وهنا نذكر برحمة الله وغفرانه والتوكل عليه وحسن الظن به والإيمان بالقضاء والقدر والعيش في حدود اليوم وترك القلق على المستقبل والله هو المستعان.

وفي الأخير، أريد أن أطرح عليكم بغض انشغالات ولاية بومرداس، وهنا أضم صوتي لصوت زملائي في المجلس الشعبي الوطني، لما أثاروه من انشغالات واقتراحات تهم هذه الولاية، إلا أنني أريد أن أضع الجميع في الصورة وهي أن عقدة ونقطة ضعف ولاية بومرداس هي قربها من العاصمة، وأتمنى أن تكون لي الفرصة لكي أشرح هذه النقاط يعني نقاط الضعف مستقبلا، مبرزا كذلك نقاط القوة التي تتميز بها هذه الولاية، شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ والكلمة الآن للسيد بوعلام سطاح.

السيد بوعلام سطاح: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد؛ سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

إن مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا اليوم، يشترك مع جميع قوانين المالية للسنوات الفارطة في نقطة واحدة، ألا وهي اعتماده الكلي على إيرادات المحروقات، وهذا الأمر يؤسفنا كثيرا، لأننا لازلنا بعد 52 سنة من الاستقلال، نعتمد على المحروقات في وقت نجحت فيه الكثير من الدول العربية الشقيقة في تجاوز هذا المشكل؛ ولذلك فإن كل ما نتمناه أن يأتي علينا يوم، نجد فيه أنفسنا نناقش مشروع قانون المالية متحررا ولو نسبيا من الخضوع للمحروقات.

من خلال المجالس المحلية البلدية والمجلس الولائي، بشأن ضرورة مراجعة أحكام المادة 20 من قانون المالية رقم 12-12، المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، حيث تم بموجب هذه المادة، إلغاء تحصيل الرسم على النشاط المهني محليا وتحويله مركزيا إلى مديرية الشركات الكبرى بالوزارة، عجباً! أقول عجباً! هذا الإجراء، قد أدى إلى انخفاض محسوس في حجم هذه الموارد، مما أثر سلباً على ميزانية الجماعات المحلية خلال السنتين الماليتين الأخيرتين، خاصة في الولايات التي تتواجد في إقليمها المؤسسات الكبرى، مثل حاسي مسعود وحاسي الرمل.

السيد الوزير،

إن أحكام المادة السالفة الذكر، تخلق اختلالات كبرى في عملية التحصيل والتحكم والمراقبة، بالإضافة إلى إخلالها بحق مكتسب، أقول؛ بحق مكتسب للبلديات والولايات منذ الاستقلال، أقول مرة أخرى منذ الاستقلال، في الوقت الذي كانت ومازالت الجماعات المحلية تطالب بنظام فعال ومنصف للجباية المحلية، لرفع العجز المالي المزمع عنها.

إن هذا الإجراء في حق الولاية يعتبر عقوبة قاسية، فأتمنى، السيد الوزير، أن تراجع هذه المادة والتي كان من المفروض استدراكها من طرف نواب المنطقة المعنية، بإضافة مادة جديدة، وهذا أثناء عرضها على المجلس الشعبي الوطني، حتى لا نحمل الحكومة مسؤولية مخلفاتها ومراجعتها، وحتى تكون من وحي الواقع والإنصاف لا من خلال ضغط الشارع - لا قدر الله - لاسيما في الظروف الهشة للمناطق الجنوبية.

ثانياً، في الوقت الذي نسجل فيه انخفاضاً مفاجئاً في إنتاج المحروقات وتدنياً في أسعارها، نلاحظ باستغراب الإنفاق العمومي المتزايد، كما نلاحظ الاستيراد الفاحش، دون أدنى ضوابط اقتصادية معقولة لحماية مواردنا من العملة الصعبة من الاستنزاف من جهة، ودون العمل على تجسيد مبدأ تعدد الموارد المالية خارج المحروقات والذي ظل شعاراً استهلاكياً موسمياً.

ثالثاً، إن دعم الموارد المالية للدولة وتحصيلها، يفرض علينا حتماً تحسين الظروف والاستثمار في القطاعات الصناعية والفلاحية والسياحية، وخلق شروط الشراكة الداخلية والخارجية، من خلال تفكيك الممارسات والذهنيات

المركزية بضرورة دعمها بمزيد من المشاريع، لتكون في مستوى باقي الولايات، خاصة المشاريع ذات الطابع السياحي، ما دامت الولاية تنام على كنوز سياحية كبيرة، كما هو الحال بالنسبة للمحطة المعدنية بسيدي سليمان والحظيرة الوطنية للمدّاد ببلدية ثنية الحد والحظيرة الجهوية بعين عنتر ببلدية بوقايد، وغيرها من المناطق ذات السمعة الوطنية والتي تحتاج إلى استثمارات عمومية جادة لدعمها وجعلها قبلة للسواح من مختلف أرجاء الوطن.

وفي هذا الصدد، بودي أن أتمن النتائج التي تمخضت عن زيارة معالي وزير النقل الأخيرة للولاية، خاصة فيما يخص مشروع التليفيريك بالونشريس والذي يمكن أن يكون اللبنة الأولى في طريق تجسيد مشروع سياحي واعد. وفي ختام كلمتي، لا يسعني إلا أن أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوعلام سطاح؛ الكلمة الآن للسيد أحمد حيدار، بل للذي يليه وهو السيد محمد مدني حواد مويسه.

السيد محمد مدني حواد مويسه: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زميلاتي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يطيب لي السادة الأفاضل، أن أستهل مداخلتني هذه الموجزة ونحن بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2015 الذي هو بين أيدينا، بتقديم أحر التهاني والتبريكات للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الستين لاندلاع الثورة المجيدة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

لقد تصفحت بإمعان مشروع قانون المالية المعروض أمامنا، لكن:

1 - للأمانة نقل لكم انشغال سكان ولاية ورقلة،

والشعب الجزائري. يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2015 بمثابة استجابة لتطلعات المواطنين وكذا أرباب العمل والمستثمرين، بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية وأيضاً منح تسهيلات معتبرة للمستثمرين بالإعفاء الضريبي لمدة معينة والتحفيز من أعباء الاشتراكات الاجتماعية التي تثقل كاهلهم.

إن هذه التحفيزات تؤدي - بلاشك - إلى بعث ديناميكية في الساحة الاقتصادية؛ وبالتالي تؤثر إيجاباً على سوق الشغل وكذلك في إنتاج الثروة خارج المحروقات.

إن الدولة الجزائرية، تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، رصدت مبالغ مالية معتبرة في جميع القطاعات، مما انعكس إيجاباً على حياة المواطنين، لكن بالمقابل يجب ألا نتجاهل هشاشة الاقتصاد الجزائري، الذي بني على الريع البترولي، مما يستوجب الابتعاد على الحلول الظرفية في معالجة مختلف المشاكل الاجتماعية، التي يتخبط فيها المواطنون بمختلف أطيافهم.

إن الانطلاق الفعلي للاقتصاد الجزائري يجب أن يبنى على أسس صحيحة، بالرجوع إلى تشجيع الاستثمار المنتج، حسب خصوصية كل منطقة من مناطق الوطن، رعوية، جبلية، سياحية فلاحية ومنجمية... إلى غير ذلك.

يجب أولاً وقبل كل شيء، السعي قدماً إلى قطاع جذور البيروقراطية والمحسوبية، التي تعرقل يوميا مسار التنمية الاقتصادية، بتوفير العقار وتسهيل الملفات، في مجال الاستثمار المنتج وكذلك فتح المجال للطاقات الشبانية، لإبراز من هلتهم لموافقته في مشاريع منتجة للثروة، مع احترام دفتر الشروط الذي بنيت عليه تطلعاتهم.

إن السبيل الوحيد لإخراج البلاد من خطر الرجوع إلى سنوات دكتاتورية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هو تشجيع الاستثمار خارج المحروقات، الذي بموجبه نضمن للأجيال اللاحقة تأمين المستقبل، بثروة دائمة لاتزول، كما هو الشأن بالنسبة للبترول والغاز.

لابد من الاعتناء أكثر بالمناطق الجبلية، خاصة ولاية بجاية التي تعاني الكثير ولكون حوالي 70٪ من مساحتها جبالا، وهذا لتفادي النزوع الريفي والاحتفاظ بالبناء الفوضوي في المدن الكبرى، وهذا بإنشاء صندوق خاص بالمناطق الجبلية، الذي سيتكفل خاصة بتعبيد وإعادة تعبيل الطرق والإسراع في توفير الغاز الطبيعي والماء الشروب،

المتحجرة والاقتران بالتجارب التي سبقتنا والابتعاد عن الشعبوية الاجتماعية التي ولدت مظاهر جديدة في الاتكالية ونبد العمل المنتج والاتجاه إلى الأنشطة الطفيلية، من خلال ما يسمى بتشغيل الشباب والذي خلق أزمة حقيقية في اليد العاملة في كل القطاعات، من قطاع البناء إلى الأشغال العمومية إلى قطاع الخدمات.

وأخيراً، بالإضافة إلى استنزاف تشغيل الشباب للموارد الضخمة، دون أي مردود يذكر، فإن الشباب أصبح الآن في حالة بطالة مقنعة، بينما نستورد اليد العاملة الأجنبية، فإلى متى؟ علينا أن نراجع أنفسنا ونعالج قضايانا بحكمة وعقلانية وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد مدني حواد مويسه؛ والكلمة الآن للسيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

أولاً، أتأسف لسياسة التهميش والإقصاء التي مست الإطارات والكفاءات الموجودة في مجلسنا هذا، وخاصة التصرفات التي نشاهدها على مستوى الحزب الذي أتمني إليه، وعلى رأسه رئيس الكتلة، هذه السياسة لا تتماشى إطلاقاً مع توصيات وتعليمات فخامة الرئيس، المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة والوزير الأول عبد الملك سلال.

السيد الرئيس،

هل تعلمون أن مجلسنا منذ أكثر من عام ونصف غائب في مجال الندوات الفكرية والعلمية؟ كنت أتمنى أن يكون مجلسنا منبراً وبنكاً للأراء والاقتراحات والمبادرات القيمة التي تخدم المجتمع والمواطن، وليس ساحة للصراع، من أجل الامتيازات والمناصب الشكلية، ها نحن اليوم نناقش قانون المالية 2015، الذي يتعلق بمصير سنة من عمر الدولة

أخيراً، يجب التفكير دائماً في الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة وكذلك على الموارد المائية التي تعد رهان السنوات المقبلة، نظراً لخطورة الاحتباس الحراري الذي يهدد سلامة المعمورة وكذلك التبعات على الاستقرار الداخلي والإقليمي.

شكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد صالح دراجي؛ الكلمة الآن للسيد محمد زوبيري.

السيد محمد زوبيري: شكراً سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أحاول الاختصار في تدخلي وأبدأ مباشرة بالتساؤلات بخصوص ما ورد في الصفحة الثامنة: لماذا نستورد مشتقات المحروقات؟
الصفحة رقم 11: سعر البترول الذي جاءت به الميزانية هو 100 دولار، وحالياً هو أقل من 90 دولاراً، كيف نعوض الفارق؟

الصفحة رقم 12: في أواخر سنة 2014 كان الاحتياط المالي 195 مليار دولار، ما هو احتياط الذهب؟ وفي أي بلد هو موجود؟

الصفحة 20: 225 مليار دولار للحبوب والحليب والسكر والزيت معفاة من الضرائب، ولكننا نرى أنها مستعملة في البياوروت والحلويات، ما هي الإجراءات المعتمدة؟

الصفحة 31: مبلغ 536 مليار دينار، هذا المبلغ لماذا لا يتم تسجيله في الميزانية؛ وبالتالي التمكن من تحويله وصبه؟ وهذا لإعطاء شفافية تامة للبرلمانيين؟

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

الجزائر تعاني من عملية التحويلات بالعملة الصعبة والتي تتم دون مراقبة دقيقة للفواتير المقدمة من طرف

كذلك من الضروري رفع إعادة الدولة للبناء الريفي إلى 100 مليون سنتيم على الأقل، وهذا سيؤدي إلى الاستقرار في المناطق الريفية.

لابد كذلك من إعادة النظر في سياسة الدعم التي تعتمد عليها الدولة للمواد الضرورية، ولاسيما أن جزءاً معتبراً من الدعم لا تستفيد منه الفئات الفقيرة والمعوزة وذوو الدخل المحدود.

الدعم المباشر يكون أعدل وأكثر إنصافاً، لأن الذين يستفيدون أكثر من هذا الدعم المهربون على مستوى حدودنا الشاسعة، هذا التهريب يعد ويعتبر نزيفاً للخزينة العمومية، لابد من الإسراع كذلك في وتيرة الإصلاحات في القطاع البنكي والمالي وعصرنته، كذلك من بين الحلول الأمانة للخروج من التبعية للمحروقات، علينا الاتجاه فوراً لتشجيع وتطوير وعصرنة الاستثمار في قطاعات الفلاحة والسياحة.

سيدي الرئيس،

نظراً لانخفاض أسعار البترول والغاز في السوق العالمية التي أثرت سلباً على ميزانية الدولة الجزائرية، وبعد إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل، والذي يكمن في وعود دولة بإعادة حساب الأجر الأدنى المضمون للعمال، ما هي الإجراءات والبدائل الملموسة التي ستتخذونها لمواجهة مختلف الجبهات الاجتماعية التي تطالب بزيادة هامة في الأجور؟ وكل الأعباء المالية التي ستنتج لا محالة من هذا القرار، وخاصة أن الحكومة قد قررت استحداث حوالي 500.000 منصب عمل، 90.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والعجز في الميزانية يدهمنا، وهذه النتيجة حتمية لارتفاع نفقات تمويل التجهيز، الناجمة عن انطلاق المخطط الخماسي الجديد، واستكمال المشاريع المتبقية من المخطط.

سيدي الرئيس،

أذكركم حسب المقولة، فيما يخص تنظيم الميزانية في المالية العامة فإنه عندما يكون هناك عجز في الميزانية، يمكن الاقتطاع والاستفادة من المدخرات؛ وذلك بوضع مدخرات المواطنين في الخزينة في شكل سندات، خاصة ذوي الأجور المتدنية والطبقات المتوسطة، إذن هل فكرتم في الأمر؟ وماذا فعلتم لتشجيع المواطنين في هذا الشأن؟

علماً أنه إذا أخذتم هذه المبادرة، ستكون في خدمة الخزينة العمومية.

المستوردين .

كان للزبون الجزائر من قبل له مهلة للدفع من طرف الموزعين، بين 60 و90 يوما، لكن الآن أصبح الدفع مسبقا، لهذا نرى الخاويات في الموانئ معبأة بالرمال والحجارة... إلخ، وهذه من عمليات التلاعب التي تضر بالاقتصاد الوطني وبالمواطن.

في وقت سابق كانت التحويلات حرة، وكان هذا يسمح بالمراقبة القبليّة والمطابقة من طرف الجمارك، يعني كانت مراقبة كبيرة قبل أن تتم عملية التحويل .

الآن رسائل الاعتماد هي التي ألغت مهلة الدفع - كنا نتعامل بأموال الموزعين، لكن حاليا نحن نتعامل بأموالنا الخاصة - قلت ألغيت مهلة الدفع وألغيت المراقبة وكذلك المطابقة، الأموال قد وضعت الآن لأصحابها، نريد - معالي الوزير - شرحا لهذه العملية التي أصبحت ترهق الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

ندوة التطوير الاقتصادي والاجتماعي التي نظمتها وزارة الصناعة، والتي تعتبر تمهيدا للإجراءات التسهيلية للاستثمار الأجنبي، والذي يهدف إلى وضع آليات للخروج من الدوامة الاقتصادية المعتمدة على موارد البترول والوصول إلى تنمية تصل إلى 7٪ بحلول سنة 2019 إن شاء الله، أي في نهاية المخطط الخماسي الجديد، وإن الدولة تراهن على تطوير الصناعة الوطنية كبديل للبترول، لهذا أطرح تساؤلا، إذا كان الهدف الأساسي من هذه الندوة هو التنمية الوطنية الشاملة، فلماذا تم تجاهل المنتخبين المحليين الذين هم الركيزة الأساسية في التنمية المحلية والتي هي حلقة من الحلقات الكبرى للتنمية الوطنية الشاملة؟ مع العلم أن الدولة تخصص أموالا باهظة للانتخابات والأجور المحلية والوطنية، هؤلاء المنتخبون يصل عددهم إلى أكثر من 25.000 منتخب، وهم بالأساس الذين يشخصون احتياجات المواطن، التي تترجم إلى مشاريع محلية والتي هي جزء من المشاريع الوطنية.

لماذا هذا التغييب لهذا العدد الهائل من إطارات الجمهورية الجزائرية المعنية مباشرة بالتنمية والتي هي قادرة على تقديم المقترحات والتي يمكن أن يستفاد منها في قانون الاستثمار الجديد الذي يجري إعداده؟

سيدي الرئيس،

إن المطلوب اليوم، إن أردنا نسبة النمو التي حددها المخطط، هو تحقيق الشروط الأساسية كالشفافية والمصداقية وأن تكون النتائج واقعية مهما كانت سلبياتها، واسترجاع الثقة بين المواطن والسلطة التنفيذية.

سيدي الرئيس،

لا يمكن الحديث عن المشاريع الضخمة إذا لم تجد هذه المشاريع طريقها إلى التنفيذ في الوقت والزمن المطلوبين، إلا أن هذا الجانب غير محترم سواء في وقت الإنجاز أو في رصد المال المخصص له دون أن يكون لذلك أي متابعة أو محاسبة، مما فتح الباب على مصراعيه لعمليات واسعة لإهدار المال العام.

أغتنم الفرصة لأؤكد العلاقة بين المنتخبين والسلطة التنفيذية، إن المنتخب هو مكلف بمهمة من طرف المواطن وهو معني بكل مطالبه والذي يسهل على الطرفين خدمة المواطن، ومن ثمة إعادة الثقة بين المواطن والإدارة.

أختتم هذه كلمتي بالتمني للحكومة التوفيق والنجاح، خدمة لأمتنا وإعلاء لوطننا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوييري؛ يبدو أن السيد عبد القادر معزوز غير موجود، فالكلمة الآن للسيد محمد خثير.

السيد محمد خثير: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المتصفح لما جاء به قانون المالية لسنة 2015، يلاحظ مدى اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير معيشة وحياة الجزائريين في كل المجالات، وعلى رأسها الأمن والتعليم والصحة والسكن ومجالات أخرى لا تقل أهمية عما ذكر.

فتحية تقدير لأفراد الجيش الشعبي الوطني وكل أسلاك الأمن، الساهرة على حماية حدودنا، في ظل وضع إقليم

- 150 بناء بلدية عمي موسى،
- 70 بناء بلدية عين طارق،
- 40 بناء بلدية لحلاف.

لم يعوض قاطنوها إلى يومنا هذا، وقد مر على عمرها أكثر من 30 سنة، وهذه البلديات هي الآن مقرات دوائر، تابعة لولاية غيلزان، فسكان هذه البناءات - سيدي الرئيس - لا يزالون يناشدون الوزارة المعنية، لإدراجهم ضمن المعوضين، مثلهم مثل مواطني الشلف وعين الدفلى، لأن زلزال أكتوبر 1980 ضرب ولاية الشلف وجنوب شرق ولاية مستغانم آنذاك؛ ولا تزال هذه الأحياء تحمل تسمية حي البناء الجاهز، وقد تدهورت حالتها وأصبحت غير لائقة للسكن، ناهيك عن انعكاساتها الصحية على قاطنيها. أخيرا، ولترشيد وحسن استغلال هذه الأموال، فإن ولاية غيلزان تنتظر تعيين وال، كونها تسيير بالوكالة منذ شهر ماي الماضي، أي منذ ستة أشهر، الأمر الذي أثر كثيرا على السير الحسن للكثير من المصالح. شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خثير؛ نقف عند هذا الحد، ونستأنف أشغالنا اليوم على الساعة الثالثة زوالا؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف النهار

مضطرب، وذلك من خلال العمليات الناجحة المنفذة في الآونة الأخيرة ضد المجرمين وفلول الإرهاب ومهربي الأسلحة والمخدرات؛ وهذا دليل على احترافية جيشنا والتجربة التي اكتسبها خلال هذه السنوات.

أما في مجال التعليم، والسيدة الوزيرة تحضر معنا، ورغم مزاعم البعض بوصف هذا القطاع الحساس بالمريض، إلا أننا نسجل وبكل فخر الجهود المبذولة في هذا القطاع، من خلال مواصلة بناء المؤسسات التربوية والتقليص من نسبة الاكتظاظ ونسبة تسوية ملفات المعلمين والأساتذة وفتح النقاش مع كل الشركاء وعلى رأسهم النقابات المختلفة في القطاع ومواصلة دعم ديمقراطية التعليم.

إلا أن هناك فئة مهمة في القطاع لاتزال محرومة، وهي فئة مفتشي التربية، التي لاتزال تطالب بالتعويض الذي يمكنهم من اقتناء سيارة كغيرهم من الإطارات في القطاعات الأخرى؛ وفي مجال الصحة، نسجل تقلص نسبة الاضرابات التي شهدتها القطاع في السنوات الماضية، وهذا دليل على نجاح الحوار مع الأطراف الفاعلة في القطاع؛ ونتمنى مواصلة برمجة بناء المستشفيات وفتح مسابقات التوظيف في كل التخصصات، والعمل على تقديم خدمات أحسن للمواطن.

أما قطاع السكن، مطلب الجزائريين وحلمهم الأول وهو الحصول على سكن يؤويهم وعائلتهم، الملاحظ خلال السنوات الأخيرة أن الدولة الجزائرية استمرت في بناء السكنات بكل الصيغ وفي كل مناطق الوطن، مع ملاحظة الاهتمام بالنوعية والمرافق، وهنا لا بد أن ننوه بعملية الترحيل الأخيرة والتي ربما تعد الأولى منذ الاستقلال، للقضاء على السكن الهش والأحياء القديمة والبناءات الجاهزة؛ هذه الأخيرة التي لجأت إليها الدولة مؤقتا، فالحديث عن البناءات الجاهزة - سيدي الرئيس - يعود بنا إلى زلزال الشلف سنة 1980، وقد قررت الدولة مؤخرا تعويض سكان هذه البناءات، واقتصر التعويض على ولايتي الشلف وعين الدفلى، كون هذه الأخيرة كانت دائرة تابعة لولاية الشلف، إلا أن وزارة السكن استثنيت ولاية غيلزان من التعويض، وهنا أذكر - سيدي الرئيس - أن دائرة واد ارهيو، التي كانت تابعة لولاية مستغانم قبل التقسيم الإداري الأخير، أي سنة 1984، قد استفادت من 260 بناء جاهزا بسبب الزلزال، موزعة كالاتي:

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الإثنين 17 محرم 1436
الموافق 10 نوفمبر 2014 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية والاستشراف.
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الشباب؛

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الخامسة عشرة مساءً

مليار دينار، منها 56٪ موجهة إلى نفقات التسيير و44٪ موجهة إلى نفقات التجهيز؛ وما يميز هذا القانون، هو مواصلة الطابع الاجتماعي الذي يهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن، وسيقارب حجم التحويلات الاجتماعية لسنة 2015 نسبة 20٪ من ميزانية الدولة، وستخصص هاته التحويلات للجانب التضامني مع العائلات والسكن والصحة والتربية ولدعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

وتشير المذكرة إلى ما وصل إليه الدعم الضمني غير المباشر في سنة 2013 والمقدر بقيمة تساوي 3228 مليار دينار، سخرت منها أزيد من 64٪ لدعم أسعار المنتجات الطاقوية كالكهرباء، الغاز والوقود.

سؤال: ما هي قيمة الدعم الضمني المرتقبة في 2014 و2015؟ وهل من المرتقب زيادة هذا الدعم؟
أساءل إلى متى سيستمر هذا الدعم الذي يستفيد منه الغني والفقير وحتى الجيران عبر التهريب؟
في سياق دعم القدرة الشرائية للمواطن، تشير المادة 87 من هذا المشروع، إلى إعادة إدراج القرض الاستهلاكي،

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد بدء مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015 هذا الصباح؛ نستأنف أشغالنا مواصلة النقاش العام، وأحيل الكلمة إلى المتدخلة الأولى وهي السيدة رفيقة قصري، الكلمة لك.

السيدة رفيقة قصري: شكرا.

سيدي الرئيس،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2015، لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية ولتجسيد أهم القرارات التي التزمت بها الحكومة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ومواصلة عصرنة البلاد وتعزيز المنشآت القاعدية. فيما يتعلق بالنفقات: من المتوقع أنها ستصل إلى 8858

أما فيما يخص القطاع الاقتصادي، أثنى الإجراءات الجديدة من إعفاءات ضريبية وتحفيزات جبائية وجمركية في فائدة المستثمرين والهدف منها تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالاستثمار المنتج.

في مجال التصدير: بعض المقاولين يشكون من العراقيل البيروقراطية العديدة، ويصفون المعاملات البنكية بجد رديئة، أمام التسهيلات التي تعطى للمستوردين؛ يجب الإصغاء وحل مشاكل هؤلاء المستثمرين وكل المقاولين الذين يساهمون في مص البطالة وخلق الثروة.

أثنى ما جاء في المادتين 75 و76 التي تهدف إلى تحفيز نشاط البحث والتطوير التكنولوجي والابتكار داخل المؤسسات الاقتصادية؛ ومن دون شك تكريس العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات، هو أفضل وسيلة لتأهيل الموارد البشرية التي تعول عليها التنمية الاقتصادية. إذن وفي الأخير، يمكن القول إن كل التدابير الجديدة المشجعة التي جاءت في هذا القانون، تعكس إرادة سياسية قوية، الهدف منها وضع مؤسسة، سواء كانت عامة أو خاصة، في صميم اهتمام الدولة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات.

أتمنى أن تسهر الدولة على تطبيق كل التدابير الجديدة في الميدان وتسهر أيضا - بصرامة - على الاستعمال العقلاني للمال العام، ودون أن ننسى ضرورة تفعيل العدالة، ضد كل من يخالف القانون، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمارتازا، تفضل.

السيد موسى تمارتازا: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم، أزول فلاون.

في البداية، من باب أخلاقيات العمل البرلماني واحتراما له، نتأسف تأسفا شديدا، لمناقشة قانون المالية لسنة 2015، في ظرف وجيز جدا، ألا وهو 03 أيام فقط، هذا لكونه

الموجه حصريا لاقتناء - من طرف العائلات - السلع المنتجة محليا.

لدي سؤال: هل حددت نسبة الإدماج التي تسمح بتصنيف منتج ما كمنتوج وطني بعلامة صنع في الجزائر؟

أنوه بكل جهد يدعم المنتج الوطني، فيه منتجات وطنية تتميز بجودة عالية وتخضع لمقاييس عالمية، ولكن لم تحظ بإشهار قوي ولم تتمكن بالعدد الكافي من الفضاء للبيع، مقارنة مع المنتجات المستوردة.

والتحدي الكبير أمام الدولة وأمام المستثمرين، هو مواجهة الاستيراد العشوائي والأسواق الموازية والمضاربة.

يجب على الدولة تفعيل آليات الرقابة لمكافحة الغش الضريبي والفساد والرشوة والأسواق غير الشرعية.

يجب أيضا الصرامة في استعمال النفقات العمومية وحكامه في التسيير؛ وفي هذا السياق نتأسف لما نرى أن إعادة تقييم المشاريع العمومية، وصلت إلى أزيد من 760 مليار دينار، يجب تشخيص الأسباب التي أدت إلى تعطيل إنجاز المشاريع وتحديد المسؤولية وتصحيح كل الأخطاء، لتفادي تكرار هذه الوضعية.

أما فيما يتعلق بالإيرادات المرتقبة لسنة 2015، تنقسم هاته الإيرادات بين الجباية البترولية، بقيمة 1723 مليار دينار والجبائية العادية، بقيمة 2962 مليار دينار، أي ما يساوي 63.2% من الجباية الكلية.

ونلاحظ أنه من المرتقب في سنة 2015، ارتفاع حجم الجباية العادية بـ 700 مليار دينار، مقارنة بسنة 2014، وهذا مؤشر إيجابي فيما يتعلق بتعزيز مداخيل الدولة خارج المحروقات، لكن هذه المداخيل الجبائية غير كافية، علما أن الدولة ستلجأ لسد العجز المالي المقدر بـ 22% من الناتج الداخلي الخام إلى صندوق ضبط الإيرادات، المهدد بتقلبات أسعار النفط.

فيما يخص الإدارة الجبائية المحلية:

أرحب بما جاء في المواد من 45 إلى 49 التي تهدف إلى تكريس اللامركزية، من أجل معالجة أفضل للنزاعات وتحسين الوعاء الضريبي على مستوى المصالح الجبائية المحلية.

نتمنى أن ارتفاع موارد البلديات، سيكون له انعكاس إيجابي على المحيط المعيشي للمواطن.

من ميزانية المالية لسنة 2015، لإتمام إنجاز وتجهيز برامج السنوات السابقة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

7 - في إطار قرض الاستهلاك، مع الأولوية للمنتوج الوطني، كيف - السيد الرئيس، السيد الوزير - نؤمن بذلك، في الوقت الذي شركات جزائرية تبرم صفقات كبيرة مع شركات أجنبية ومنتوج الشركات الوطنية باق في الحظائر منذ أشهر عديدة؟

8 - لماذا لا نعمل إيجاد الآليات التي تمكن المتعاملين الناشطين في القطاع غير الرسمي أو الموازي من العودة إلى الواجهة الرسمية؟ وإبطال التجريم عن أنشطة التسيير؟ وفي الختام - السيد الرئيس، السيد الوزير - يجدر بنا، نحن البرلمانيين، أن نوضح في نقاشاتنا القضية المركزية الخاصة بضعف النمو الاقتصادي المرجو، مقارنة بالنفقات المذهلة المخصصة للتجهيز والتسيير التي تود الدولة تخصيصها في سنة 2015.

إن الدولة تود صرف ما يقارب 100 مليار دولار خلال 2015، لتجني في نهاية المطاف 3 إلى 4 ملايين من القيمة المضافة فقط؛ وكل هذا يزيد من حدة مشكلة العجز الاقتصادي الشائكة والتي تعيق تقدم بلادنا الجزائر.

إن اقتصادنا يعاني في الحاضر من كبح هيكلية يمنعه من بلوغ طاقاته الكاملة في النمو، التي ينبغي أن تكون في حدود 7 إلى 8٪، اعتبارا لأهمية حجم الاستثمارات والبنية القاعدية والحيوية الاستهلاكية لسوقنا الداخلي.

ولتفادي أخطاء السنوات الماضية - السيد الرئيس، السيد الوزير - وجعل أثر 280 مليار دولار بادية للعيان ومجسدة ضمن مشاريع ملموسة؛ وكل هذا لا يكون إلا بتعزيز الحكم المؤسساتي والاقتصادي الراشد وتحسين نوعية المؤسسات وعصرنة الخدمة العمومية.

وفي الجانب الرقابي، ولمحاربة الفساد وتفاذي نهب الأموال العمومية والأغلفة المالية المرصودة، يجب اتخاذ كل الترتيبات ومراقبة ومتابعة وتجسيد برامج الاستثمارات العمومية، من خلال تفعيل مجهر مجلس المحاسبة الذي يجب أن يكون ملزما بتأدية دوره، في فرض الرقابة على الإنفاق العمومي.

شكرا على حسن الإصغاء، ثامرت ويعطيكم الصحة.

القانون الأكثر أهمية بالنسبة للدولة والشعب معا، حول مصيرهما التنموي، أما بعد؛

تكمّن ملاحظتنا أو تساؤلنا في النقاط التالية:

1 - فيما يخص قرار خفض معدل الضريبة على نشاطات الاستيراد، من 25٪ إلى 23٪، في المقابل ارتفع المعدل ذاته على مؤسسات إنتاج السلع 23٪، بعدما أن كان 19٪، وعلى هذا الأساس، يرى مجمل الخبراء ورجال الأعمال في هذا القرار تشجيعا للاستيراد وتثبيطا للإنتاج الوطني، هل يعني هذا أن الإدارة تسهل عملية كسر القواعد والأولويات الاقتصادية؟

السيد الرئيس،

2 - أيعقل أن يبقى قطاع الوظيف العمومي يشكل عبئا للدولة، كونها تخطط لإنفاق، خلال سنة 2015، غلاف مالي يعادل 2104 مليار دينار، بسبب بعض الزيادات في الأجور والتعويضات وكذا المزايا المترتبة عن إلغاء المادة 87 مكررا، فعدد الموظفين يتضخم من سنة لأخرى، ليجعل من قطاع الوظيف العمومي أكبر مشغل بحوالي 1.5 مليون عامل، في ظل غياب استراتيجية صناعية وتوظيف ناجح.

3 - مشكلة التحويلات الاجتماعية التي تهدف أصلا إلى دعم أسعار بعض المواد ذات الضرورة الأولى، لكي ينتفع بها الفقير، لكنها - وللأسف الشديد - أصبحت تمثل عبئا ثقيلًا على ميزانية الدولة، لأنها أصبحت في متناول حتى الأغنياء، كما تغذي آفة التهريب، اتجاه بعض البلدان المجاورة.

ألا تعتبر هذه التحويلات الاجتماعية زيفا ماليا للخزينة العمومية؟

ألم يحن الوقت للحد من هذه الوضعية؟

4 - ضرورة إعادة النظر وتقييم المشاريع التي خصص لها قانون المالية ما يقابل 760 مليار دينار.

5 - المسألة الأخرى التي تستحق نقاشا عميقا، تتمثل في التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

فهل من المعقول - السيد الرئيس، السيد وزير المالية - أن تخصص الدولة المبلغ الذي قدره 534.3 مليار دينار، لإنقاذ المؤسسات المعسرة، أي المؤسسات التي لا يمكن إنقاذها؟

6 - هناك مسألة أخرى تطرح نفسها علينا، إنها مسألة تخصيص مبلغ 863 مليار دينار، ما يعادل 21٪

جدا، ذلك لأن تلك الميزانية - وكنت عضوا في المجلس الشعبي الولائي - كنا نستفيد منها كثيرا في بناء المدارس وبناء قاعات العلاج، وبناء الملاعب البسيطة.. إلخ، لكن منذ تطبيق هاته الضريبة، تأثرنا تأثرا سلبيا كبيرا جدا. نتمنى ونرجو من وزير المالية والحكومة مراعاة هذا الظرف، حتى نعيد هاته الأموال التي قد تفيدنا كثيرا في مسألة تنمية المناطق الجنوبية، وهي تدخل في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله.

الشيء الثالث الذي أود طرحه في هذه العجالة، هي مسألة المحافظة على المياه الجوفية في الصحراء. هذه المياه الجوفية ليست قابلة للتجديد، بحكم نقص الأمطار في تلك المناطق وكما قمنا بترشيد استهلاك تلك المياه، فنحن نحافظ على الحياة في تلك المناطق، لكن إذا استمر نزيف الاستهلاك بالنسبة للمياه، فسوف نتحدث عن أمور خاصة بالحياة في تلك المناطق.

كذلك النقطة الأخرى التي أود طرحها في هذه العجالة، ننبه - سيادتكم وسيادة الوزير الأول - بالنسبة للشركات البترولية التي تؤثر كثيرا على البيئة، من خلال رمي نفاياتها البترولية التي تعود بالضرر على الحياة في تلك المناطق وعلى صحة الإنسان.

طبعا هناك أمراض كثيرة ناتجة عن تلك النفايات البترولية وهناك أشياء كثيرة جدا بالنسبة لعنصر البيئة. النقطة الأخرى التي أود طرحها بالنسبة للحكومة كذلك هي تعميم المساعدات الخاصة بتوزيع الأراضي الصالحة للبناء على الشباب في ولايات الجنوب الشاسعة، لحل مشكلة السكن نهائيا بتلك المناطق، طبعا الأرض موجودة وبالتالي فالشباب محتاج فقط لتلك الأراضي، حتى نقضي على السكن بشكل نهائي بالنسبة لمناطق الجنوب؛ وفي هذا الوقت كذلك ننبه إلى التأخير الموجود في الكثير من المشاريع السكنية - التي هي طبعا في كل المناطق - ونتمنى أن تجد هذه المشاريع استكمالا لها، حتى يستكمل برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

نقطة أخرى، تزرع بلادنا بموارد كبيرة للطاقة الشمسية، تمكننا من الريادة في هذا المجال، إلا أننا متأخرون كثيرا؛ وعليه، نؤكد على ضرورة المضي قدما للاستثمار في هذا المجال، لأجل طاقة نظيفة والحفاظ على البترول، من خلال توزيع موارد الطاقة، فصحراؤنا كبيرة جدا وشمسنا - وإن

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمارتازا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، إيطارات الوزراء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أقدم شكري الخاص إلى وزير المالية وإلى اللجنة الاقتصادية والمالية، على ما قدموه من عرض لقانون المالية، ثم من تقرير تمهيدي، وما تقدم به الزملاء من ملاحظات، حول هذا القانون الضروري، لتجسيد مخطط عمل الحكومة وخاصة في المخطط الخماسي القادم من 2015 إلى 2019.

سيدي الرئيس، أنا أؤمن عاليا ما جاء به هذا البرنامج، كونه يمس شيئين أساسيين:

الشيء الأول، هو أن هذا البرنامج يسعى إلى البحث عما بعد البترول وهذا شيء أساسي، وهذا يركز أساسا على عملية الاستثمار التي نتمنى أن تأخذ مكانتها، لبناء اقتصاد مضطرد واقتصاد كبير إن شاء الله، حتى نأخذ مكانتنا ضمن الدول المتقدمة.

الشيء الثاني، هو الجانب الاقتصادي، الاجتماعي للدولة الجزائرية، طبعا، ما فتئت دولتنا تقوم بهذا الأمر منذ سنوات، وسوف تستمر - على الأقل - لدعم الفئات الفقيرة والفئات المحتاجة، طبعا مع بعض الملاحظة، حتى يذهب هذا الدعم لمستحقه إن شاء الله.

النقطة الثانية التي أود التدخل بها، هي مسألة الضريبة على النشاط المهني، وهذا أصبح انشغالا بالنسبة لبعض الولايات، وأخص بالذكر الولاية التي أنتمي إليها، وهي ولاية ورقلة، تلك المنطقة البترولية، أصبحنا نعاني منذ تطبيق المادة 20 من القانون رقم 12-12 في ميزانية 2013، وأصبحنا نعاني كثيرا من خلال هاته الضريبة التي أصبحت ممركة، بعد أن كانت على مستوى الولاية وتأثرت ميزانيتها

كانت حارقة - لكنها مفيدة لإنجاز هاته الطاقات الكهربائية التي نستطيع الاستفادة منها من خلال الشمس.

نقطة أخرى، متى تطبق التعليمات الخاصة بالتشغيل في الشركات البترولية، حتى نقضي على المظاهر المشينة اليومية التي تعيشها ولاية ورقلة من قطع للطرق وعلق لأبواب المؤسسات البترولية؟ علما أنه لا يتأتى هذا إلا من خلال معاقبة المسؤولين الذين يتجاهلون تلك التعليمات التي أصدرتها الحكومة في هذا المجال.

نقطة أخرى، نلح على استكمال ازدواجية الطرق الوطنية، ولاسيما الطريق الوطني رقم 01، حيث تقوم الولايات بإنجاز الشطر الشمالي لها وعدم إنجاز الشطر الجنوبي، وكأن الأمر لا يعينها.

نقطة أخرى، أين وصل مشروع السكة الحديدية تشرت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، الأغواط والجللفة، حتى نكمل هذا المشروع لأن المواصلات تعتمد في العالم الحديث على القطارات؟

بالنسبة لحوادث المرور - للأسف - نحن نفقد كل يوم 11 شخصا، وهذا عدد كبير جدا، بمعنى 4000 شخص في السنة.

نتمنى من وزارة النقل أن تأخذ هذا بعين الاعتبار، حتى نحافظ على الجزائريين.

لماذا لم تعتمد وزارة النقل في الترامواي على العجلات لربح الوقت، بدل الطريقة المعتمدة حاليا؟

تعاني المناطق الجنوبية من الوطن من نقص الرحلات الجوية ومن ارتفاع أسعار تذاكرها وإلغاء رحلاتها في الكثير من المرات، كما أن الموجود حاليا منها أغلبه يتم ليلا.

مكافحة التهريب بأنواعه، وخاصة السموم التي تدخل إلى البلاد، وفي ظل ذلك، نقترح إعداد إنشاء مراكز خاصة بمعالجة المدمنين، ثم إن مبلغ إعادة التقييم كبير جدا. معالي الوزير، نتمنى لكم التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أحييكم جميعا.

ونحن بصدد مناقشة هذا القانون الهام، هناك بعض الأفكار أو الانشغالات التي سبقني إلى طرحها بعض زميلات والزملاء، سأحاول ألا أكررها، وأكتفي بتسجيل بعض الملاحظات.

بتصفحننا لقانون المالية لسنة 2015، يتضح لنا أن أهدافه تتدرج ضمن الخطوط الكبرى للبرنامج الخماسي 2015-2019، لاسيما تلك التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي معتبر، مع إحداث تنوع كبير في هياكله.

وهكذا، فإن الأرقام الأكثر أهمية فيه تتوقع:

- إيرادات تقدر بـ 4864.6 مليار دج.

- إنفاق عام يقدر بـ 8858.1 مليار دج.

يعني وجود عجز يقدر بـ 4173.3 مليار دج، وهو ما يساوي 22.1٪ من الناتج المحلي الخام.

- تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل بـ 3.42٪ وبـ 4.25٪ خارج المحروقات، مع تنوع في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3٪، مقابل 3.14٪ في 2014.

إن قراءة متأنية لقانون المالية هذا، تدعو إلى طرح بعض الملاحظات:

1 - إلى غاية اليوم، فإن اقتصاد بلادنا يعتمد بقوة على المحروقات كمصدر أساسي لمداخيله، لأن 98٪ من الصادرات و70٪ من الإيرادات المالية، دون أن يتمكن من إحداث تنوع في هياكله أو إيجاد قاعدة صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

ومع انخفاض أسعار البترول، 80 دولارا للبرميل حسب توقعات 2015، فإن ذلك سيقضي تماما على الكوامين الصناعية، مع ما يخلفه ذلك من تداعيات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

2 - إن خفض فاتورة الواردات، أصبحت ضرورة تفرض نفسها للتقليل من النفقات المتزايدة، ولحماية الإنتاج الوطني من المنتجات الغذائية المستوردة، وحصر الاستيراد في المنتجات الاستراتيجية فقط، كقطاع الأدوية مثلا.

3 - إن السوق الموازية تظل ظاهرة تهدد استقرار اقتصاد الوطن، وحسب الخبراء، فإن نصيب الاقتصاد الموازي،

السيد الرئيس الفاضل،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون والطاقم المرافق لهم،
زميلاتي، زميلاتي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يعتبر قانون المالية أكثر الوثائق المالية أهمية، باعتباره
الأداة والوسيلة التي تسمح بتنفيذ مخطط عمل الحكومة،
وتجسيد مختلف السياسات التنموية والاجتماعية
والاقتصادية على وجه الخصوص.
وإذا كان ينتظر من خلال هذا القانون الخاص بسنة
2015 الكثير بالنظر للالتزامات المختلفة لأجهزة الدولة
من جهة، والمتطلبات، إن لم نقل، طلبات المجتمع الجزائري
المتنامية من جهة أخرى، فإنه أيضا جاء هذه المرة في ظروف
اقتصادية ومحلية ودولية صعبة، وفي سياق اجتماعي
محلي، أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه مكلف، مرتفع الأعباء
والتكاليف.

سيدي الرئيس،
يكتسي هذا المشروع طابعا خاصا، ويعد بحق الوصفة
العاكسة لصحة اقتصادنا الوطني ووضعنا المالي خلال سنة
كاملة.

المناسبة تتيح لنا فرصة التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة
توجيه الجهود خالصة نحو ترشيد الإنفاق العمومي وتطوير
قطاع الصيرفة وتنمية وتوزيع الإنتاج الوطني والاستثمار
خاصة في قطاع التصنيع والفلاحة والسياحة للتقليل
أو بالأحرى، للقضاء التدريجي، لكن السريع، على اقتصاد
الريع البترولي، في ظل تقلبات أسعاره في السوق العالمية
وما قد ينجم عن ذلك من صدمات مالية وتأثيرات سلبية،
تربص باقتصادنا الوطني.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نبدي الارتياح لصواب
الخيار ونعبر عن دعمنا للسياسة التي تنتهجها الحكومة،
بتوجيه سديد من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز
بوتفليقة، من خلال الإجراءات والتدابير والتسهيلات التي
أتى بها قانون المالية لسنة 2015، لمرافقة ضمان استمرارية
وتيرة التنمية التي تشهدها بلادنا، ضمن مسار إصلاحات
واسع النطاق، وبرنامج طموح بعيد المرامي؛ والبلوغ بهذا
التطور المنشود بما يحقق الازدهار والرفاهية لبلدنا وكافة
المواطنات والمواطنين.

يتراوح ما بين 18٪ و20٪ من العائدات الأولية الصافية
للعائلات الجزائرية، كما أن هذه السوق تتحكم في 35٪ من
سوق الخضار والفواكه، حسب إحصائيات وزارة التجارة.

4 - ستعرف بلادنا عدة مشاكل على المدينين القريب
والمتوسط، بما في ذلك ضرورة تنوع الاقتصاد ودعم
الإصلاحات السياسية والمالية والقضاء على اللامساواة
بين المناطق.

5 - إن البطالة تمس بالأساس الشباب، وبنسبة تصل
إلى 20٪ بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25
سنة، وينبغي أن تساهم التدابير المتخذة بشأن البطالة في
التقليل من حدة هذا المشكل.

هناك تدابير ضرورية لتقويم عرض العمل، ودمقرطة
التعليم، وتوسيع التكوين المهني والتعليم العالي، وتظل
تشكل أولويات وطنية.

6 - النقطة الأخيرة في الحقيقة هي انشغال أكثر من
كونه ملاحظة، وأطرحة في هذه المناسبة نظرا لحدته.

إن الأحكام المتعلقة بقانون الصفقات العمومية، هي
بطبيعة الحال ملزمة، غير أن القيود التي يفرضها قانون
الصفقات العمومية، تتسبب في تأخر النشاط الاقتصادي
بنسبة 10 أو 15٪ حسب الخبراء؛ وبالرغم من التعديلات
العديدة التي أدخلت على قانون الصفقات العمومية،
قصد محاربة الفساد وأخلقة منح العروض العامة، إلا أن
تطبيقه على أرض الواقع، يطرح مشاكل تنظيمية بالنسبة
للمؤسسات العامة، وعلى سبيل المثال، كل المسيرين
للقطاع الصحي والمختصين فيه، يتفقون على غياب الملاءمة
بين القانون الحالي للصفقات العمومية وسير المؤسسات
الصحية؛ وبالنظر إلى المسؤولية الناجمة عن التسيير، فإن
السلطات العمومية مدعوة إلى إدخال بعض المرونة في قانون
الصفقات والتخفيف من الإجراءات الرقابية والمزيد من
المرونة في منح الصفقات.
أشكركم على كرم الإصغاء، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ الكلمة
الآن للسيد محمد لزهو سحري.

السيد محمد لزهو سحري: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

2015، خاصة في مجال تشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني مثل تقليص الجباية، تخفيض إتاوات الامتياز، دعم نسب الفوائد على القروض، إعادة جدولة ديون المؤسسات التي تجد صعوبات في التسديد؛ وكذلك تحسين المردود وتوسيع الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المؤسسات والأسر بصفة عامة. وهذا لن يتأتى، في اعتقادي، إلا بإضفاء مزيد من المرونة على النشاط المرتقبة على قانون الاستثمار؛ وكذلك بالاستمرار والتوازي في المزيد من فرض الصرامة في التسيير والرقابة ومحاربة الاختلاس، الفساد، الرشوة، والتحويلات غير القانونية... إلخ.

كما أدعو من هذا المنبر إلى متابعة التوصيات التي خرجت بها الندوة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي نظمتها وزارة الصناعة والمناجم أيام 4، 5 و6 من الشهر الجاري والعمل على تجسيدها في الميدان، خاصة في مجال تبسيط الإجراءات وإطلاق المزيد من التسهيلات، لتشجيع الاستثمار والشراكة مع الطرف الأجنبي.

وبالمناسبة، نحن سعداء بتصنيع أول سيارة بالجزائر وخروجها من المصنع اليوم 10 نوفمبر 2014؛ إنه دليل على نجاح الشراكة - ولو في البداية - من مجال الميكانيك وصناعة المركبات لتتعددها مستقبلا - إن شاء الله - إلى مجالات أخرى أكثر أهمية وأكبر حيوية في الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي أن أعدد أمامكم بعض الملاحظات العامة، ثم أعرج على بعض الانشغالات:
أولا: الملاحظات العامة.

- ما يزال النشاط التجاري ونشاط الاستيراد هو المهيمن على الفعل الاقتصادي.

- بالرغم من جهود الدولة، ما تزال البيروقراطية تُفرمل الاستثمار وتعرقل المستثمرين.

- عدم مواكبة المنظومة المصرفية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهو سحري؛ والكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

سيدي الرئيس،

صحيح أن قانون المالية هو قانون تقني أكثر منه تشريعي، يتميز بورود الأرقام والاعتمادات والمخصصات المالية لقطاعات الدولة ونسبة نمو الاقتصاد الوطني وحجم الواردات والصادرات وما إلى ذلك؛ ولسنا مؤهلين بالدرجة الكافية للخوض في ذلك، بالمقارنة مع أهل الاختصاص، ولكن هذا لا يمنعنا من إبداء الرأي حول مجمل التدابير التي أتى بها القانون، وكذا التعبير عن بعض الانشغالات، حتى ولو كانت محلية لكنها تكتسي طابعا وطنيا؛ وتهم المجموعة الوطنية في مراميها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

إننا نتمن الأهداف المتوخاة من هذا القانون والرامية أساسا إلى تحسين الصادرات خارج المحروقات وخلق مناصب شغل دائمة وتحسين المداخيل العادية في موارد الميزانية؛ غير أنه ما دام تمويل الخزينة ما يزال يعتمد بشكل كلي على الريع البترولي؛ فإننا نشدد على ضرورة الانتباه إلى تقلبات أسعار المحروقات اليوم في السوق العالمية، حيث اعتمدت الحكومة في هذا القانون سعر 100 دولار أمريكي لبرميل البترول الخام، كسعر مرجعي جبائي، في حين تدنى السعر إلى حدود 80 دولارا.

كما نشدد أيضا على ضرورة تقليص اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، في تمويل عجز الخزينة، باعتباره ادخارا عموميا وصمّام الأمان للأجيال ولآفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة التي تهدف إلى التمسك بالطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني، خصوصا في الحفاظ على المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، والتي عرفت زيادة قدرها (+ 102.6 مليار دج)، مقارنة بقانون المالية لسنة 2014، فإنه لا يستطيع أحد أن ينكر جهود الدولة في هذا المجال خاصة الصحة، السكن، دعم المواد الغذائية الأساسية... إلخ، لكن تبقى الإشكالية المطروحة بالنسبة لهذا الموضوع، هي ضرورة التفكير في ميكانيزمات وآليات جديدة لهذا الدعم، حتى يذهب مباشرة إلى مستحقيه.

سيدي الرئيس،

لا يفوتني، من باب الموضوعية والإنصاف، أن أوجه وأتمن التدابير التشريعية التي نص عليها قانون المالية لسنة

هذه النقاط الهامة التي أردت أن أميزها من قانون المالية 2015، إلا أنه من جهة أخرى نسجل بعض النقائص - حسب ظني - أود أن أرفع بعضها في هذا الشأن.

1 - النقطة الأولى والتي كانت مفاجأة للبعض، كما كانت متوقعة وعادية للآخرين، جاءت من جواز السفر البيومتري، حيث زيادة قيمة الطابع الضريبي، تنتقل من 2000 دينار حالياً إلى 6000 دينار في الفاتح من يناير المقبل. وتبرير هذه الزيادة من قبل الحكومة، هي زيادة مدة وثيقة السفر الممتدة إلى 10 سنوات وأن الطابع الضريبية للحصول على بطاقة الهوية الوطنية والجنسية والسوابق العدلية قد تم إلغاؤها إلا أن الزيادة في ضريبة جواز السفر التي تبدو منطقية ومنتوقعة، يمكن أيضاً أن تكون مرفوقة بإزالة ضريبة الرحلة إلى الخارج عن طريق البر والتي تقدر بـ 500 دينار، علماً أن نفس الضريبة نجدها في سعر التذكرة للرحلات الجوية.

أبر ذلك: رسوم بقيمة 500 دينار، تدفع من كل شخص يسافر برا للخزينة العمومية.

يتم جمع الإيصالات المقدمة من هذه الخدمات المالية على مستوى الحدود، من طرف المصالح الجمركية الوطنية. لكن في كثير من الأحيان وفي أوقات الازدحام خاصة، العديد من المواطنين لم يحصلوا على هذه النشريات لأسباب مختلفة عشية مغادرتهم؛ وبعض المسافرين يعبرون الحدود، دون تقديم هذه النشريات.

فعلى مستوى نقاط التفتيش الحدودية تواجه مصالح الجمارك الوطنية وضعيات صعبة مع المواقف الصعبة، غالباً ما تتفاقم بسبب المواقف السلبية من المسافرين.

لتحسين تدفق حركة المسافرين عن طريق البر والقضاء على أي موقف سلبي يمكن أن يشوه صورة البلاد، فسيكون من المفيد إعادة النظر في مسألة هذه الضريبة بحذفها وفقاً للأحكام الضريبية للقوانين المالية المقبلة.

2 - وجهة النظر من الضرائب: يبدو أن الدولة تعزز أكثر المستوردين على حساب المنتجين المحليين، في حين أن تشجيع الإنتاج المحلي يجب أن يجد مكانته في قوانين المالية.

نسجل في قانون المالية 2015 أن الواردات تقارب 65.4 مليار دولار، أي - كما قلت سابقاً - زيادة 6.2 مقارنة مع 2014.

السيد محمد الطيب العسكري: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة، السيدة والسادة الأفاضل معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة، ممثلو القطاع الصحفي والإعلامي، أيها الجمع الكريم، طابت جلستكم والسلام عليكم.

مشروع قانون المالية لعام 2015، هو جزء من الأهداف التي حددها البرنامج الخماسي 2015-2019، بما فيها تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، تحسين حصة الصادرات خارج المحروقات، خلق فرص تشغيل حقيقية والزيادة من الإيرادات العادية في موارد الميزانية.

نلاحظ من خلال هذا المشروع، أن ضبط الميزانية العامة للدولة لعام 2015، تندرج في نهج اليقظة والواقعية، وفقاً للقدرة الاقتصادية والمالية للبلاد.

من بين النقاط الهامة في هذا المشروع نذكر:

1 - يوفر هذا المشروع زيادة في واردات البضائع بنسبة 6.2٪، مقارنة مع سنة 2014، مقابل زيادة صادرات المحروقات بنسبة 3.68٪.

2 - نفقات التسيير في قانون المالية 2015 فيه زيادة بنسبة 5.5٪، مقارنة مع قانون المالية 2014.

ويعود ذلك جزئياً إلى التكفل بالمناصب المالية الجديدة وتأثير التقدم في المسيرة المهنية، مع حساب التعويضات.

3 - تجدر الإشارة إلى أن ميزانية الدولة سوف تستمر في دعم المنح والإعانات نحو الفئات المحرومة في المجتمع، ودعم للمنتوجات والخدمات القاعدية والآليات الأساسية، لتعزيز فرص التشغيل.

في مجال العمل الاجتماعي: إن هذا المشروع ينص على دعم نفقات التقاعد ومساهمة الدولة في صندوق التقاعد، وتخصيص ميزانية أيضاً تجاه التلاميذ المحتاجين، وتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 100 مليار دينار لتزويد صندوق النفقة للنساء المطلقات.

أما فيما يخص نفقات التجهيز: نلاحظ أن تسريحات البرنامج لعام 2015 سوف تشهد زيادة بنسبة 48.7٪، بالمقارنة مع 2014؛ واعتمادات الدفع بزيادة قدرها 32.1٪، مقارنة مع قانون المالية 2014.

أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
لماذا لا يثير قانون المالية اهتمام ونقاش المواطن بشكل
واسع ومفيد في الشارع أو عبر وسائل الإعلام المختلفة؟ مع
أن الشعب الجزائري بلغ نسبة عالية من المثقفين وأصحاب
التكوين العالي.

أسئلة كثيرة تجرنا حتما إلى محاولة تشخيص ومعرفة
هذه الأسباب، ولنسأل أنفسنا كمدخل عن سبب غياب
تلك الشريحة الواسعة من المجتمع، حين يطرح النقاش
نفسه للفصل في المسائل الجادة والجوهرية بالنسبة للمواطن
والمواطن، كالحديث الرسمي عن أموال الدولة وميزانياتها
ومخططاتها الخماسية، كمخطط الإنعاش ومخطط النمو
ومخطط دعم النمو وهذا الأخير توطيد النمو.

هل تم تقييم هذه المخططات؟ وهل تم - بصفة عامة -
تقييم انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة؟
وعلى عكس ذلك كثر الحديث عن الفساد، وأي فساد!
بل كثرت الإشادة والإشهار لمسببات العبث والإفلاس،
فبدل استنفار الطاقات الوطنية بشتى مصادرها واستئصال
الورم المميت، بات البعض يتفنن في تهذيب وترسيخ مبرراته،
حتى كدنا نألفه ونرضى به كعامل ضروري في معادلة الحكم
والتسيير، وأن التوازن بمعادلة وطنية وديمقراطية بحتة بفعل
عوامل ومتغيرات منها الداخلية والخارجية، فالأجدر بنا ألا
نرضخ لإملاءاته كأمة استماتت في الدفاع عن حقوقها عبر
العصور وناضلت لصون مكتسباتها.

وحتى لا يصبح هذا الداء الفتاك قضاء محتوما، وحتى
لا يفرض علينا احترام باروناتنا ويجبرنا على الامتنان
لهم، يجب أن نضع، بكل ما نمتلكه من عزم وقوة، حدا
لاستبداده.

لقد اقتحمت جحافل الفساد والتهريب بمخططاتها
الهدامة شتى المجالات، وانتهكت حرمة المؤسسات، دون
أن تتحرك أليات مختصة لوضع حد لها.

فمن حقنا ومن واجبنا كمواطنين بسطاء، أن نتساءل
عن حقيقة السبب في تعطيل عمل تلك الأليات؟ وأؤكد
كمواطنين فقط، لأنه لا يخفى عن أي كان؛ وبعد رفع
الأيدي وتزكية أي مشروع أو قانون لا نجد كبرلمانيين منفذا
للمشاركة في مراقبة وتوظيف كتل مالية هائلة، وهل هي
فعلا تصرف فيما هي موجهة له وبالمواصفات اللازمة التي

أعتقد أنه كان من المفيد تقليص الواردات بنسبة 10٪
أو 15٪، مع المحافظة على استيراد المنتجات الأساسية، مثل
الأدوية أو غيرها من المنتجات الضرورية والتقليص من استيراد
المنتجات الثانوية والمنتجات التي تنافس الإنتاج الوطني.

3 - إن البحث العلمي في الجزائر الذي يقوم به
الباحثون الجامعيون في مخابريهم المعتمدة، يتم تمويله
كلية من قبل وزارة التعليم العالي بنسبة 100٪، ولكن،
للأسف الشديد، فإن معظم نتائج البحث لم تستغل تماما
من قبل المستخدمين المباشرين، ولكن هناك طريقة فعالة
جدا لنقل التكنولوجيا والمهارات، تكمن في التعاون المباشر
مع الشركات، في إطار مشاريع البحوث العلمية أو في تقديم
الخدمات العلمية.

لماذا إذن لا نتوقع وضع غلاف مالي في ميزانية المؤسسات
العامة سنويا لتغطية عقود التمويل مع مخابري البحوث
الجامعية، من أجل التطور التكنولوجي، للاستفادة من
نتائج بحوثهم؟

النقطة الأخيرة، أود رفعها بشأن الإمكانيات لدخل
أموال خزينة الدولة والتي لا تنص عليها مختلف قوانين
المالية الجزائرية.

هناك العديد من الحالات التي أستطيع ذكرها، لكنني
أقتصر على وضعية الطريق السيار شرق - غرب، هل
يعقل أن مشروع الطريق السيار شرق - غرب الذي كلف
الدولة مليارات الدولارات، لا يدخل سنتيما واحدا لخرينة
الدولة؟ لا نجد في العالم بأسره مجانية الطريق السيار.

يتم توفير التمويل، إما عن طريق الرسوم، بما يسمى
(Péage) أو الضرائب.

وضع ممرات في الطريق السيار بالدعم المالي هو نظام
عادل، لأنه لا ينطبق إلا على مستخدمي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛
الكلمة الآن للسيد مكي مولاي.

السيد مكي مولاي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله
والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،

السيد الرئيس: شكرا للسيد مكّي مولاي؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليلي.

السيد كمال خليلي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا انطلقنا من مقدمة مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2015 التي تشير إلى تنفيذ مخطط عمل الحكومة المسطر في البرنامج الخماسي 2015-2019، وجب علينا - السيد الرئيس - الالتزام بالقواعد المالية والاقتصادية الناجعة، للنهوض بالاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو اقتصادي متنوع وتحسين الصادرات خارج المحروقات وكذلك تفادي المخاطر المحيطة بالاقتصاد الوطني والتي تعيشها الجزائر حاليا، وهي ضعف الإنتاج خارج المحروقات التي لا تتجاوز 2٪.

سيدي الرئيس،

استمرار ارتفاع منحنى واردات السلع والتي فاقت 65 مليار دولار سنة 2013، مقابل 63 مليار دولار من مداخيل صادرات البترول من نفس السنة، هذا مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري المفتوح يحتاج من الخارج أكثر من 79٪، تجارة الصادرات والواردات في حين أن الكثير من الدول لا تحتاج أو لا يحتاج اقتصادها في التجارة الخارجية لأكثر من 30٪، وهذا ما نتج عنه استمرار التضخم الداخلي والخارجي، تراجع القيمة الوطنية بقيمة 0.75٪، عجز ميزان المدفوعات، إشكالية تغطية العجز، استمرار التأثير على صندوق ضبط الإيرادات - كما ذكر زملائي كثيرا في هذا الموضوع، مما يدعو - سيدي الرئيس - إلى انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على قواعد قوية لا أنية ولا ترفيعية ولا سياسية ولا من منطلق "لا أريكم إلا ما أرى".

- مثلا إعداد آليات فعلية للحد من الواردات كرفع حقوق الجمركة أو انتهاج سياسة النجاعة الاقتصادية.

- تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي الصحيح والسليم والبعيد عن الفرملة المنهجية.

يشدد قانون الجمهورية على احترامها؟ أقولها وبكل مرارة، بدأت تظهر في العجز على تفعيل تلك الدفاعات التي كانت تشكل في فترة ما مناعة طبيعية لذات وطنية سليمة، مستعصية على الممارسات المشينة، بتاريخ وسلوك مجتمع، وضع بين المطرقة والسندان، أي في إحدى الخاتين: إما خطر الاتهام بالتمرد أو الرضوخ لأمر واقع مخزي. كل هذا قد يعزى لأمر واحد، هو تبيع السلطة أو الضغط على الأجهزة الرسمية، لاقتسام القرار من أطراف تزحلق على رؤوس الأمواج، فحة تفتقر إلى الإخلاص والكفاءة، تلك التي باتت قاب قوسين أو أدنى، تحل محل الجهات النافذة محليا وحتى مركزيا.

والسؤال المطروح: هل أكتفي بالثراء واستحلال الوسائل العمومية فقط، ليكون أصحابه في وضع مادي أكثر من مريح؟ إنه يبحث عن أكثر من ذلك. بالتأكيد، فلن يشبع رغبته إلا بالسيطرة الكلية على الوطن وتكبيله.

إن بعض التصرفات أو القرارات تضيف لبنة في صرح الفساد وسطور سوداء في سجل التسيير الجائر، تجاه فئات أخرى من الوطن.

ومثل هذا الإجحاف، قد تجلى بكل ما يحمله من ظلم وحقرة في تحويل شبكة السكة الحديدية الجديدة عن دائرة بوقطب، رغم أنها تشكل شريان الحياة لمنطقة ارتكزت على خدماتها لأكثر من قرن، وباتت جزءا من ثقافتها، وهنا - سيدي الرئيس - لا يسعني إلا أن أفصح قوسا، متسائلا عن وجود الإخوة القطريين في منطقة البيض، ما هو السند القانوني أو الصفة القانونية؟ لأن هؤلاء أصبحوا في هذه المنطقة يزعمون الموالين والرحل، بتصرفات مشينة للجزائري الحر والمستقل في بلاده، بترحيلهم من بعض المناطق وبتفتيشهم في بعض المرات، إذا كانوا ضيوفا فمرحبا بهم، وعندنا كلمة بالعامية نقول: "الضيف في يد المضيف".

أما إذا كانت هناك أشياء أخرى، فأتساءل عنها للمرة الثانية وسبق لي وأن طرحت السؤال على السيد وزير البيئة ولم يجبني عن هذا السؤال، المواطن يرى أن هذه المنطقة خلال الاستعمار الفرنسي كانت منطقة عسكرية بحتة، فإذا به يحس مع هؤلاء نفس الإحساس! والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى اليوم لم نر أي تحرك جدّي في هذا الموضوع، لذا أطلب من السيد الرئيس، تكوين لجنة تحقيق، مشكلة من أعضاء مجلس الأمة الموقر وممثلين عن وزارة الأشغال العمومية، لمعاينة هاته الطرق الثلاث، شكرا وجزاكم الله خيرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليلي؛ الكلمة الآن للسيد محمد عويسي.

السيد محمد عويسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2015 والذي يعتبر خارطة طريق بالنسبة لتسيير مختلف شؤون الدولة، لاحظنا أن هناك إجحافا جائرا في حق بعض الفئات الهشة من المجتمع، أذكر منها أو أبدأ بفئة الشبكة الاجتماعية المعروفة عبر كامل الوطن.

معالي الوزير، عمال الشبكة الاجتماعية، فيهم من قضى نحبه، وفيهم من وصل سن التقاعد، وفيهم من ينتظر.

معالي الوزير، هل يعقل أن شابا أو شابة في العشرينيات من العمر، يشتغل لمدة 40 سنة في مختلف القطاعات، وبعد وصول سن التقاعد 60 سنة يخرج من دون مقابل؟! أين هذا من قانون المالية؟ ولو قسمنا المجتمع الجزائري

حسب الفئات العمرية، لوجدنا فئة أخرى دكت دكا، إن لم نقل سحقت سحقا.

من المسلم به أن المجتمع الجزائري به 70٪ شباب والباقي 30٪ ليسوا كلهم بالضرورة شيوخا، منهم حوالي 15٪ كهول أقل من 60 سنة، و15٪ الأخرى هي فوق 60 سنة، هؤلاء 10٪ منهم لهم منحة التقاعد، أي كانوا عمالا أو موظفين، يبقى 5٪ منهم، هاته القلة القليلة التي عجزت الدولة أن تتكفل بها تكفلا أحسن؛ في هذه 5٪، منهم 2٪ يستفيدون من منحة جزافية والتي لا نسميها منحة جزافية

- توجيه الشباب إلى استثمارات جديدة لا ترقية ولا تسكينية.

- محاربة الفساد في مجال الصادرات، كتصدير النفايات، مثلا، النفايات الحديدية، والتي تعد بمليارات الدولارات والعمل على تقنينها.

- تشجيع الإنتاج الفلاحي للاكتفاء الذاتي من القمح والشعير والحليب، وخاصة في مناطق الجنوب والتي أثبتت نجاعتها مثل التمور ومادة البطاطا القابلتين للتصدير.

- تشجيع الصناعة المحلية البديلة. سيدي الرئيس،

لنصل ببلادنا إلى تحقيق اقتصاد قوي متنوع، يستطيع أن ينافس ويصمد في حالة تراجع الصادرات البترولية، أريد أن أقول: إن التأييد المطلق لسياسة الحكومة ليس مفيدا للوطن، ففي بعض الدول رئاسة لجنة المالية تكون وجوبا للمعارضة.

ولي عدة ملاحظات في بعض المواد الخاصة بالمشروع: المادة 12 والمادة 14: الإعفاءات الضريبية لا بد ألا تستثني الجهود الخاصة للشباب وأصحاب التجارة المتنوعة خارج المستفيدين من صناديق الشباب، لا بد لهم كذلك ألا يستثنوا من هاته الجهود للإعفاءات الضريبية.

المادة 30، لا بد من تقنين بيع السيارات المستعملة. المادة 57، فيها غموض حول مساعدة من يغش في السلع المستوردة، باستحداث هاته المادة.

أما فيما يخص - سيدي الرئيس - مشاريع التنمية المرتبطة أساسا بالاقتصاد الوطني يعتبر الطريق الوطني رقم 3 المورد الرئيس للتجهيزات البترولية، وهذا - السيد الرئيس - المورد الرئيسي فعلا.

الطريق الوطني رقم 3، من سكيكدة إلى حاسي مسعود، كل التجهيزات البترولية تمر عبر هذا الطريق، إذ أصبح يسمى طريق الموت، وخاصة الشطر الرابط بين مدينتي بسكرة وتقرت، مرورا بولاية الوادي على مسافة 220 كلم؛ وكذلك الطريقين الوطنيين المرتبطين به، الطريق الوطني رقم 48 والطريق الوطني رقم 46، اللذين انتهت صلاحيتهما نهائيا، وهذه السنة الخامسة - السيد الرئيس - ونحن نتكلم عن هذه الوضعية التي أودت بأرواح المئات من المواطنين.

السادة الحضور - والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عويسي؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول الله سبحانه وتعالى: "لقد كان لسبأ في مساكنهم آية، جنتان عن يمين وشمال، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور، فأعرضوا، فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل، ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نحازي إلا الكفور".

والحمد لله نحن جناننا عن يمين وشمال ومن فوقنا ومن تحت أرجلنا، فإما أن نشكر وتدوم النعمة، وإما أن نعرض فنصبح أحاديث، ومن شكر فإنما يشكر لنفسه، ومن كفر فإن ربي غني كريم.

سيدي الرئيس، إن مشكل الجزائر ليس في ضخامة الميزانية أو في قلتها، فهي كالتي مضت وأخواتها، تلمي نظريا كثيرا من تطلعات الشعب الجزائري، بدءا من السعي إلى خلق مناصب الشغل، مروراً بالتنمية على جميع مستوياتها، وانتهاءً بتحسين مستوى المعيشة للمواطن.

المشكل الذي أراه، يتمثل في توزيع الميزانية والأمانة في تجسيدها على أرض الواقع.

والحق أقول إن ما نراه من فساد في الدم، وتسيب في القيم، ونهب للمال العام، إضافة إلى محيطنا المتوتر الذي يسمنا بالسلاح والمخدرات والخوف الدائم من انتقال العدوى، محيط يجعلنا نقول إننا بحاجة إلى مجهود غير عادي، حتى نحقق ما نصبو إليه من تنمية مقدرة بـ 7٪ في نهاية الخماسي المقبل.

بل نقول إنها منحة خرافية، لأن المسنين بعضهم يتقاضى 3000 دج وبعض المسنين ممن هم فوق 65 سنة، يتقاضون 1000 دج ليس في الشهر بل في السنة، لو قسمناها على أيام السنة، لوجدنا أن هذا المسن المسكين يتقاضى 03 دج في اليوم.

معالي الوزير، هذه لا تكفي حتى لشراء الحفظات لهذه الفئة من المسنين! فأين حقهم من قانون المالية أو في دولة القانون أو في دولة العزة والكرامة؟

معالي الوزير، إرحموا شيخوختهم، إرحموا شبيبتهم، دعوهم يعيشون ما تبقى لهم من العمر في عزة وهناء في هذه الدولة!

معالي الوزير، أكلمكم أو أخطبكم بلغة المكفوفين، بلغة الصم والبكم، هذه الفئة المحرومة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

معالي الوزير، هؤلاء بشر، لهم أسر، أين حقهم من قانون المالية؟ أين حقهم من قانون المالية؟

معالي الوزير، من الجميل أن تكون الدولة تدعم الأسعار والسلع، ولكن أن يتساوى أصحاب المصانع وأصحاب الشركات، في اقتناء السلع مع هذه الفئة المحرومة من المجتمع، التي تتقاضى 3 دينار في اليوم، فهذا الشيء غير معقول!

معالي الوزير، من المفروض أن توجهوا دعما خاصا لهذه الفئات، حتى تستفيد لوحدها فقط وحتى لا ينافسها كل المستويات.

معالي الوزير، لا يفوتني في هذه المناسبة أيضا، أن أذكر الإخوة، رجال المقاومة، الذين هم في وقت سابق كنا نقول عنهم "رجال واقفون"، اليوم هم "رجال مهمشون".

هؤلاء الرجال بفضلهم وبفضل القوات المسلحة بمختلف أسلاكها، نحن ننعم اليوم في جزائر الأمن والأمان، في جزائر السلم والسلام.

أين هي حقوقهم معالي الوزير؟ لقد ذكرت لهم حقوق في قانون المالية السابق على ما أذكر، ولكن لحد الآن هي حبيسة الأدرج. أرجو أن أكون قد بلغت - معالي الوزير، السيد الرئيس،

باليثبات الخاصة، وانتهاء بالمواطن نفسه والذي ينبغي أن يكون عينا ساهرة على المال العام، ويعلم أن المال ماله، عائد إليه، وأنه راع في نفس الوقت الذي هو من الرعية. ومن خلال تحقيق الشطر الأول دائما، تصبح الرقابة عملية استثنائية، لأن الصلاح يصبح هو السائد والفساد والخلل حالة عرضية لا تعطل المسار العام.

3 - الرفع من ميزانية الفلاحة والموارد المائية، لأن بناء العقل والقلب والنفس، لا يغني عن جسم قوي، يأوي إليه هذا الشطر، ومن ثم لا بد من تدعيم ميزانية الفلاحة في كامل التراب الوطني، خاصة ما يمكن من تفجير طاقات صحرائنا الجنوبية، وهذا أيضا يتطلب مراجعة ما يقدم من دعم، لا يزال في رأينا هزيلا، وفي الوقت الذي كنا نأمل الزيادة، نرى أن ولاية كولاية ورقلة التي لم تكفها مئتا المليارات، أصبحنا نأمل أن ننهضها ببضعة عشر مليارا، وهكذا نطمع من جوع ونؤمن من خوف.

سيدي الرئيس،

ختاما أقول، إن بلادنا تملك كل الإمكانيات التي تمكنها من أن تجد مكانا ضمن القائمة الصعبة، وأن تجز مقعدها فوق النجوم، ولكننا قوم لا نحسن عرض بضاعتنا ولا تسويقها، فنظلم بذلك أنفسنا ظلما كثيرا، في زخرف القول تزيين لباطله × والحق قد يعتره سوء تعبير تقول هذا مجاج النحل تمدحه × وإن ذمتم فقل قبيح الزنابير. شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السادة الحضور،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

هل نستطيع أن نحقق التنمية المشار إليها في منظومة اجتماعية كل يوم يولد فيها قارون، ولا أحد يقول: "عهدي بك ألا مال لك، فأتى لك هذا"؟! هل نستطيع أن نحقق تنمية بأيد عاطلة، متكلة؟ تنظر إلى قارون، وتقول: "يا ليت لنا مثلما أوتي قارون، إنه لذو حظ عظيم" نقول لأولئك وهؤلاء، "ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون"، ولا يلقاها إلا الصابرون، أقولها ثانية، بدءاً من التنمية وانتهاء ببعض النعيم.

سيدي الرئيس،

هل نحقق التنمية المأمولة والداعشية استشرت فينا، كل يحقق أهدافه بطريقته، فالسرقة والنصب والغصب والرشوة والاعتداء على المعلم والتلميذ، والإدارة والأرض والمرأة الحاضنة والمطلقة، والمرأة التي لا تجد لها مأوى، وبعبارة بسيطة، الداعشية في الحرث والنسل، فكلها داعشية! والمخرج من كل هذا أراه يتحقق بأمر ثلاثة، على الحكومة أن تدعمها كل الدعم:

1 - الاستثمار في المورد البشري، وذلك من خلال مضاعفة ميزانية التربية والتعليم، وأقول: ليس زيادة ميزانية، وإنما أقول مضاعفة ميزانية التربية والتعليم بجميع أطواره، وكذا البحث العلمي والمؤسسات الدينية الرسمية. إن بناء الإنسان، سيدي الرئيس، هو الذي يجعل للعلم قيمة ويجعل للعمل قيمة، وهو الذي يجعل للإخلاص قيمة، وهو الذي يحقق التنمية، وهو الذي يجعل الضمير حيا، يحرس مجموعة القيم ويذوب فيها، ومن ثم لا يحتاج إلى رقيب.

سيدي الرئيس،

1 - مهما كانت قيمة الاستثمار عالية في المورد البشري، فإنها أبدا لا تمثل عبئا، بل تصغر في أعيننا، لأنها تنتج لنا عظماء من عظماء، ذرية بعضها من بعض. رأيت أعظم أو أجل من الذي يبني وينشئ أنفسا وعقولا؟! وعقولا؟!!

2 - الرقابة التي لا تحتاج إلى رقابة، وهذه ما تتأتى بتحقيق الشطر الأول المشار إليه سلفا، وهو بناء الإنسان، من خلال المؤسسات التعليمية بشتى أنواعها، رقابة تبدأ برقابة البرلمان على الحكومة، رقابة فعلية جادة، مرورا

الله تعالى وسلم عليه وعلى آله: "من سعادة المرء في الدنيا سكن فسيح، ومركب مريح، وزوجة صالحة وجار طيب". وكل هذا يأتي بالتفاني في العمل وتحبيب العمل إلى الناس بتحسين أجورهم وتهيئة فرص العمل لغير العاملين، ووالله إن بلادنا الجزائر لخليقة بأن تكون جنة الدنيا، بإرادة شعبها الأبوي وما فيها وعليها.

وبما أننا في شهر نوفمبر ولما ينقض بعد، أن نذكر أمجادنا من الشهداء الذين عقدوا العزم على أن تحيا الجزائر، وضحوا بدمائهم الزكية لأجلها، نعم ذكرهم وذكرهم يبعث فينا الفخر والاعتزاز، رحم الله شهداءنا الأبرار وقوله تعالى: "وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" نعم إذا أردنا سنكون، وما أجمل أن أختم بهذه الأبيات:

جزائر يا مطلع المعجزا ويا حجة الله في الكائنات
ويا بسمة الرب في أرضه ويا وجهه الضاحك القسما
شغلنا الورى وملأنا الدنا بشعر نرتله كالصلاة
تساويحه من حنايا الجزائر

رحم الله شاعر الثورة مفدي زكريا، أرجو أن تفي هذه الأبيات ما أكون قد قصرت في التعبير عنه، حين أذكر بلادتي الجزائر.

هذا والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، شكرا، لوجود واحد يذكرنا بالشعر وينسينا الأرقام!
شكرا للسيد عبد الباهي مرسلتي؛ والكلمة الآن للسيد عبد المجيد بوزيرية.

السيد عبد المجيد بوزيرية: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا كان قانون المالية يهدف بالأساس إلى تحديد رخص تحصيل الإيرادات والصرف للنفقات، فإنه كذلك يهدف إلى وضع منظومة قانونية، تمكن الحكومة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، من خلال الترخيص

بعد اطلاعنا على العرض التمهيدي، المعد من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015 م، خلصنا إلى ما يلي:

أن هذا العرض الذي تضمن قانون المالية لسنة 2015، تضمن أحكاما تتعلق بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة والأحكام الجبائية والحسابات الخاصة بالخرينة، إلى جانب جملة من التدابير التشريعية الهامة، ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية، وكذا تشجيع وتعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي، وترقية الإنتاج الوطني.

هذا طبعاً، سيدي الرئيس، ما استشفناه من خلال اطلاعنا على محتوى هذا العرض والحق الحق، أقول إن محتوى هذا العرض كان ثريا، حري بنا أن نشيد به، لأنه فعلا وثيقة سنوية هامة للسياسة المالية للدولة، تطبيقه يضمن إنجاز المشاريع والبرامج التنموية، ودائماً أقول: لا أتمنى أن يبقى هذا مجرد حبر على ورق، بعد تعديل وتنقيح وإرجاء ومعاودة، ثم نقاش ومصادقة، أعطف - سيدي الرئيس - لأعلق قوساً قد بُت فيه وصدوق عليه؛ وأفتح قوساً آخر بعد إذن سيادتكم.

سيدي الرئيس،

أنا متذمر جداً، للغاية، لا أراني بحق أتبوا مكانة وثقل رجل، هو عضو من أعضاء البرلمان في هذا المجلس الموقر، لا أراني أسمع لصوتي صدى، من على هذا المنبر تكلمت عن ولاية تندوف التي تزخر بثروات باطنية، يرجى أن تستخرج وتُفعل، فإلى متى يبقى الحال على ما هو عليه؟ أملنا في الله كبير، في أن يستجيب الإخوة المسؤولون لندائنا، حتى نبعث الأمل في نفس كل مواطن في ولاية تندوف.

إنني وكلما سنحت لي الفرصة وزرت تندوف والتقيت بالمواطنين يسرون بي نعم! ولسان حالهم يقول: "إننا نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً" أو ليس من حق كل مواطن أن يعيش عيشة الكرام، فإلى متى يظل هذا المواطن يحلم ويحلم حتى يهرم؟ أو يتحول الحلم إلى كابوس مزعج! ليس محالاً أن نجعل من بلادنا جنة!

ديننا الحنيف يحثنا ويرغبنا في أن يأمل المؤمن في السكن الفسيح والمركب المريح، في قول رسول الله صلى

خلال تعديل المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يؤدي - لا محالة - إلى أعباء جديدة على مؤسسات الإنتاج المحلية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما قد يشجع الاستثمار في نشاطات الاستيراد، مقارنة بنشاطات الإنتاج والتصنيع، علما أن لهذا الأخير علاقة مباشرة بالمحافظة على الشغل وخلق مناصب شغل جديدة.

5 - إن إعادة فرض ضريبة على القيمة المضافة في عملية استيراد المواد الأولية والمنتجات الداخلة في صناعة الأغذية الموجهة لتربية الدواجن، مع تصنيفها ضمن المعاملات المعنية بالقيمة المضافة بـ 7٪، مع الإبقاء على الإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المعاملات، بسبب عدم استقرار هذه المواد الذرة وأرغفة الصوجا بالخصوص في السوق العملية، حسبما جاء في عرض الأسباب، ومع ذلك نرى أن من يدفع الزيادة التي تترتب عن هذا الإجراء في الأخير من ارتفاع أسعار اللحوم هو المواطن.

6 - إن فرض ضريبة 17٪ على جميع العمليات والمبادلات المتصلة بالعقار وبالسيارات المستعملة، يسمح بتأطير السوق الموازي وتقليل المضاربة، إلا أن النسبة تبدو مرتفعة ويا حبذا لو فرضت بنسبة أقل، لتتدرج في الارتفاع سنة بعد سنة.

7 - ومن النقاط التي ننوه بها ونثمنها هي:

أ - إمكانية الاستفادة من قروض بفوائد مدعمة، مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع الإنتاج الصناعي، مما يؤدي إلى قيمة مضافة أكبر تقابلها مناصب شغل أكثر.

ب - إن زيادة حجم ميزانية التجهيز بـ 43٪، مقارنة بقانون المالية 2014، حيث تمثل هذه الميزانية تخصيص 1600 مليار دينار لإتمام مشاريع قيد الإنجاز، بينما يتم تخصيص، للمشاريع المزمع إنجازها سنة 2015، مبلغ 1100 مليار دينار، الموجهة لقطاعات السكن، الصحة، التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني، الري والطاقة.

ج - من الأمور التي ننوه بها ونثمنها، هي دعم الدولة المخصص للمؤسسات العمومية الاقتصادية والمقدر بـ 700

بمختلف الإعفاءات الجبائية الكلية منها والجزئية، وكذا فرض الضرائب والرسوم على النشاطات.

بعد اطلاعي وقراءتي المتأنية لما جاء به مشروع قانون المالية لعام 2015، سجلت الملاحظات التالية:

1 - بخصوص تنمية المناطق الجبلية، فإن طلبنا يبقى قائما لإنشاء حساب تخصيص خاص لتنمية هذه المناطق، سواء في شكل دعم للاستثمارات المقامة بهذه المناطق، أو بالتحويل المباشر للمشاريع الاستراتيجية المنشأة، خاصة المشاريع ذات الصلة المباشرة بالوضعية الاجتماعية للمواطن، أعني: الطرق، السكن، التربية، الصحة، والطاقة، مما يحفز على استقرار ما تبقى من مواطنين بهذه المناطق. وسياسة إعادة الإعمار لم يخل منها أي برنامج من برامج الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية، علما أن مخطط عمل الحكومة الأخير، في الفصل الخامس المتعلق بالتنمية الإقليمية المتناسقة، نص على أن المناطق الجبلية ستستفيد من تمويل خاص، من خلال إنشاء صندوق لتنمية المناطق الجبلية، يخصص لتمويل المشاريع والأعمال الرامية إلى تثمين قدرات هذه المناطق.

2 - إن رفع رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة إلى 30 مليون دج، مهما كانت طبيعة النشاط التجاري مهنيا أو حرفيا، ومهما كانت الطبيعة القانونية للمتعاملين الاقتصاديين، فلا يمكن إلا أن يشكل نقطة تحول إيجابية في مجال تبسيط الإجراءات بالنسبة للمتعاملين، كالتصريح السنوي لرقم الأعمال، عوض التصاريح الشهرية المعمول بها حاليا؛ وكذا تخفيف العبء عن إدارة الضرائب التي كانت ملزمة على المتابعة والمراقبة لهذه التصاريح الشهرية المقدمة من قبل المتعاملين.

3 - إن تعميم تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة على المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة يبسط الإجراءات الجبائية، بفرض ضريبة موحدة على الجميع، مما يقلل من التهرب الضريبي من جهة، والرفع من نسبة التحصيل من جهة أخرى.

4 - نقطة رابعة، وإن كان سبقني إليها أحد الزملاء، إلا أنني أطرحها بصيغة أخرى ومن واجهة أخرى.

إن تخفيض الضريبة من 25٪ إلى 23٪ لمؤسسات الخدمات والاستيراد، ورفع هذا الرسم على أرباح الشركات المصنعة والمنتجة من 19٪ إلى 23٪، من

مليار دينار، شاكرًا للجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد المجيد بوزريبة؛
الكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيدة.

السيد بوزيد بدعيدة: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المحترم رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
ممثلو الأسرة الإعلامية،
الضيوف الكرام.

من خلال تفحص مشروع قانون المالية لسنة 2015،
المعروض أمامنا للمناقشة والتحليل، نستخلص تباطؤ وتيرة
التنمية الاقتصادية للجزائر، خلال السنوات القادمة، نظرا
لاعتماد الحكومة على العائدات البترولية وفشلها في تنمية
القيمة المضافة في القطاعات غير البترولية.

في حين نلاحظ أن معدلات التضخم العالمي (سواء
كانت هذه البلدان متقدمة أو ناشئة) نلاحظ أنها معتدلة
وفي انخفاض خلال سنتي 2014 - 2015، على أساس
الانخفاض في أسعار المواد الأساسية، وخاصة المواد
البترولية والغذائية؛ وهي العامل الأساسي في انخفاض
التضخم العام في العالم، لكن يلاحظ العكس بالنسبة
للجزائر، أي زيادة في معدل التضخم الذي من المتوقع أن
يصل نهاية سنة 2015 إلى أكثر من 04٪.

السيد الرئيس،

إن عدم قدرة الحكومة وضمن مخططات متتالية في
الاستثمار خارج إطار المحروقات وضعف الإنتاج الوطني
ونقص تنويعه وارتفاع فاتورة واردات السلع الاستهلاكية
الغذائية وغير الغذائية، وخاصة المواد الصيدلانية منها
وكذلك الحبوب خلال السنتين الفارقتين، رغم الإمكانيات
المالية الضخمة التي رصدت لهذين القطاعين، ضمن قانون
المالية 2012 وقانون المالية 2013.

ونلاحظ أن مداخيل الجباية غير البترولية في انخفاض
مستمر منذ 2012، نهاية 2013 وتراجع في متاحات
صندوق ضبط الإيرادات بأكثر من 70 مليار دج، مما تسبب
في عجز تمويل الخزينة في 2013 ويستمر العجز خلال سنة

2014، فما هي الحلول المقترحة؟
كما نلاحظ عجزا كبيرا في عمليات الخزينة العمومية
في السداسي الأول من هذه السنة 2014، مقابل نفس
السداسي من سنة 2013 ومردّه انخفاض في إيرادات
الميزانية وارتفاع في نفقات هذه الأخيرة، مسجلة عجزا مالياً
يقدر بـ 18٪ مقارنة بسنة 2013.

السيد الرئيس،

إن الحكومة تصرف ضعف النفقات من أجل تحقيق
نتائج أقل بمرتين؛ ونلاحظ أن ارتفاع المصاريف العمومية
يهدد التوازن الهش للاقتصاد الوطني، ونسجل أن ميزانية
التسيير أسرع بثلاث مرات من الناتج الداخلي الخام.

وهناك تقارير دولية تحذر من مخاطر تعرّض الجزائر لأزمة
مالية في أفق الخمس سنوات القادمة، نظرا لعجز الحكومة
عن بناء اقتصاد يستطيع خلق الثروة وتنويع مصادر
الدخل خارج قطاع المحروقات، وأن الحكومة الجزائرية لم
تستطع أن تحقق ما حققته دول لها وضعية مماثلة في منطقة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظرا لتضاعف المصاريف
العمومية، بالاعتماد على ارتفاع أسعار النفط وفشلها في
تنويع مصادر الدخل.

السيد الرئيس،

إن سعر صرف الدينار مقابل الدولار و باقي العملات
المتداولة عالميا، تجمد في 78 دج إلى أكثر من 80 دج مقابل
دولار واحد منذ سنوات، وإذ نحن ننتظر رفع قيمة الدينار،
نصطدم بتخفيض قيمته أكثر فأكثر ومن سنة لأخرى،
أليس لنا الحق في مناقشة هذا الموضوع مع الجهات المعنية
لابدء القيمة الحقيقية لسعر الدينار بالعملات الأجنبية؟
وفي نفس الموضوع أريد أن أتحدث عن المنحة التي
سميتها "منحة العار" التي تلازم الجزائريين منذ 20
سنة، في وقت يشهد بلدهم بحبوحه مالية غير مسبوقه،
فبالرغم من المطالب المتكررة والملمحة من طرف البرلمانين
لوزارة المالية لرفع منحة السفر وجعلها متناسبة مع متطلبات
الإقامة المحترمة للجزائري في بلد أجنبي.

السيد الرئيس،

يجب إعادة النظر في هذه المنحة وجعلها تحفظ كرامة
الجزائريين في الخارج وإلغاء منحة العار (130 دولارا) التي
لا تدفع مستحقات سيارة الأجرة في دولة أوروبية!!
وفي هذا الإطار، أسأل لماذا غض الطرف عن السوق

السرطان، إذ بقي الأمر متركزا في الجزائر العاصمة التي تستقبل مصلحتها أكثر من 200 إصابة يوميا، وهو ما يندرج بالخطر ويستدعي التفكير في رفع الضغط والإسراع في تجهيز وإتمام هذه المراكز العلاجية.

إن بقاء الأمور على ما هي عليه الآن، بنصف مليون، مصاب بمرض السرطان تقريبا، في حين تستمر الجهات المعنية في تقديم معلومات وأرقام خاطئة، هذا يشكل خطرا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيبة؛ نوقف أشغال هذه الجلسة والنقاش العام للسيدات والسادة الأعضاء، لنستأنف أشغالنا غدا، ونواصل الاستماع لبقية الراغبين في التدخل، ثم سماع رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية.

الجلسة الصباحية ستكون على الساعة العاشرة والنصف صباحا، أما بعد الزوال، فسنمكن السيد وزير المالية لكي يرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، وبعدها نلتقي في اليوم الموالي على الساعة الثالثة زوالا إن شاء الله، لتحديد الموقف من مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الأربعين مساءً

السوداء للصراف؟ والتي أراها غطاء لعجز الخزينة العمومية التي لا يمكنها تلبية حاجيات التجار والمواطنين من الصرف سنويا، مما يجعل إمكانيات مالية كبيرة في الجزائر تستغل خارج البنوك وخارج الاقتصاد الحقيقي.

السيد الرئيس،

إن انتعاش السوق السوداء الخاصة بتحويل العملة الصعبة في الجزائر، يعكس ممارسات مافوية تنخر الاقتصاد الوطني وتستنزف أموال الخزينة العمومية؛ ونجد وراء هذه الوضعية بارونات تتحكم في دواليب الاقتصاد الجزائري، من خلال استمرار أسواق موازية للصرف وتواطؤ مسؤولين.

لماذا لا يتم اعتماد مكاتب رسمية مقننة وتتم حمايتها في إطار قانوني وتنشط في إطار شفاف تحت مراقبة البنك المركزي الجزائري؟ إن السوق السوداء للصرف راجع لعدم تقديم الحكومة للبدل، وهذا يدل على عجزها، بالرغم من إمكانياتها المالية لضمان حق المواطن في العملة الصعبة، وهذا ما يجعل بارونات الاستيراد ومبيضي الأموال المستفيدين الأوائل من هذه السوق.

لهذه الأسباب أطلب وألح في طلبي من وزير المالية، إعطاء تفسير وتوضيحات حول هذا الموضوع الذي يعني كافة الجزائريين، ووضع حد لهذه السوق الموازية للعملة الذي أصبح غطاء لتبييض الأموال؛ وكلما ازداد حجم العملة في السوق السوداء ازداد خطرهما على اقتصاد البلاد. إن العناية بالجانب الصحي للمجتمع الجزائري، يعني تأمين الاحتياجات الوطنية من الدواء، وإن ارتفاع فاتورة استيراد الأدوية في الجزائر يعبر عن فشل مخططات الحكومة ووزارة الصحة، في تأمين الاحتياجات الوطنية من الدواء وعدم قدرة الصناعة الصيدلانية الوطنية على تغطية الطلب المحلي، على الرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية في مجال توفير الإمكانيات المادية لذلك.

السيد الرئيس،

إن بلوغ فاتورة الأدوية، خلال السداسي الأول من السنة الجارية، ما يفوق مليارا ومائتي مليون دولار، يخالف وعود الحكومة التي أطلقتها على لسان الوزراء الذين تعاقبوا على هذا القطاع.

والتماطل في فتح 15 مركزا خاصا بالعلاج عن طريق الأدوية الكيميائية، يؤرق الكثير من المصابين بمرض

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 18 محرم 1436
الموافق 11 نوفمبر 2014 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية والاستشراف؛
- السيد وزير المجاهدين؛
- السيدة وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترمون،
أسرة الإعلام الأكارم.
من خلال القراءة المتأنية لمشروع قانون المالية لسنة
2015، يمكن تسجيل النقاط التالية:
النقطة الأولى: إن ما يظهره المشروع، هو أن الموازنة ممولة
في حدود الثلث من الجباية البترولية، ويناهاز الثلثين من
الجباية العادية، في حين أن المشروع يقبل بذلك بعجز في
حدود 22٪ من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 4100
مليار دج، وهو رقم ضخيم يجري سده باستخدام صندوق
ضبط الموارد وهذه مخادعة في نظر الاقتصاديين.
أما أن لهذه الممارسة أن تتوقف؟
النقطة الثانية: تزايد الواردات منذ سنة 2010،
حيث انتقلت بالمليار دولار: 2010: 38.885، 2011:

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بودي في البداية أن أرحب بالسيدات والسادة أعضاء
الحكومة المتواجدين معنا الآن؛ واستمرارا للنقاش الأمس،
نشرع الآن في المناقشة حتى نمكن السيدات والسادة
أعضاء المجلس من أخذ الكلمة لإبداء رأيهم في مضمون
مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015، وبعدها
سنمكن السيدات والسادة رؤساء وممثلي المجموعات
البرلمانية من التدخل، وفي الزوال سوف نمكن السيد وزير
المالية من الرد على مختلف الأسئلة التي طرحت في هذه
القاعة؛ أما الآن فأحيل الكلمة إلى المتدخل الأول وهو
السيد آدم قبي، تفضل.

السيد آدم قبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.

هو أن هذا الإجراء هو تقليص في هامش التسيير الممنوح للجماعات المحلية؛ وبالتالي هو مناف لمقتضيات اللامركزية من جهة، ولا يتماشى مع متطلبات تحسين العلاقة بين هيئات الدولة والمواطنين، التي تشهد بعض التعقيدات خلال الفترة الأخيرة من جهة أخرى.

النقطة السابعة: هل لكم أن تشرحوا لنا كيف للحكومة أن تبقى على فرضية المشروع على حالها، بالرغم من أن الحكومة قد صادقت على المشروع في 26 أوت، رغم التدهور الحاصل في أسعار البترول؟ هل نعتبر أن ذلك أنه إيمان العجائز؟

النقطة الثامنة: تعميما للفائدة ولنشر المزيد من الوعي الاقتصادي والمالي، لدينا ولدى الجمهور الواسع، نود أن نستوضحكم، كيف تقيمون نجاح نتائج تنفيذ قانون مالية ما على مستوى الجهاز التنفيذي؟ وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد آدم قبي؛ والكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السادة الوزراء المحترمون، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، تحية واحترام وسلام الله عليكم ورحمته.

لا أتدخل في التفاصيل والتعديلات والملايير التي ذكرت من طرف معالي وزير المالية لكافة القطاعات الوطنية، لكن لدي ملاحظتان، أردت طرحهما في هذا اللقاء، لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2015م. (1) قيل إن ميزانية الجزائر في خطر، إذا استمر سعر النفط في التراجع، وهو ما سينعكس على اقتصاد البلاد، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول والغاز! يقال إن إتمام هذه السنة 2014، ستكون بخسارة حقيقية تفوق 6٪ وهذا نظرا للانخفاض في الواردات، خاصة من ناحية البترول، مع الزيادات في النفقات. يلاحظ أيضا أن ميزانية الدولة لسنة 2015 ستخضع

46.927، 2012: 51.569، 2013: 54.452، و2014 سوف تصل في حدود 60 مليارا.

ألا يدفعكم هذا التزايد إلى الإقرار بأن كل إجراءات القانون التكميلي لسنة 2009 والهادفة إلى كبح الاستيراد فشلت؟ بل على العكس من ذلك، فقد عطلت النشاط الاقتصادي ورفعت كلفة التعاملات الخارجية على حساب المتعاملين الوطنيين ولفائدة البنوك والمتدخلين الخارجيين؛ طبعا لقد تدخلنا بخصوص هذا الأمر سنة 2010 وطرحنا قضية القرض المستندي وأمورا عديدة، ولكن لا حياة لمن تنادي.

النقطة الثالثة: هل اختفت أسباب تجميد قروض الاستهلاك، لتتوكل الحكومة العودة إليها؟! طرحنا قضية تجميد قروض الاستهلاك، فقيل لنا العائلة لا تتحمل عبء القروض، لكننا اليوم لا ندري! هل اختلفت الأسباب الخاصة بعملية التجميد؟ وهل تعتبرون السيارات المسوقة - وأؤكد على السيارات المسوقة - وانطلاقا من وهران منتوجا جزائريا يشمل الإجراء؟

النقطة الرابعة: كيف تأخر البت في اعتماد العديد من البنوك التي قدمت طلبات اعتمادها، على الرغم من أن التأخر مسجل في عدد الوكالات نسبة إلى السكان، مقارنة بتونس والمغرب؟ إن بقاء الوضع كما هو عليه، يعطي الانطباع بأن السوق النقدي في الجزائر يسير بصورة مضطربة، ليصبح محمية لفائدة البنوك الفرنسية تحديدا، وهو الأمر الذي تؤكد التسهيلات وحتى التسهيلات التي يتمتعون بها والتي تفسر زيادة حجم أنشطتها بصورة لافتة، لكن دون أن يكون لتمويلاتها تأثير إيجابي على بنية الاقتصاد، فهي متوجهة أساسا نحو تمويل الواردات.

النقطة الخامسة: هل برفع معدل الضريبة على أرباح الأنشطة الإنتاجية (IBS) من 19٪ إلى 23٪ وتخفيضها على الأنشطة التجارية من 25٪ إلى 23٪ ستحققون تنويع الاقتصاد؟ وستصلون إلى نسبة نمو خارج المحروقات، من غيل المعقول! ندعم التاجر ونرفع قيمة القطاع المنتج!

النقطة السادسة: إن مراجعة طرق تحصيل الموارد الجبائية والتي كانت تستفيد منها الجماعات المحلية، خصوصا الولايات الجنوبية، والتي هي موطن لنشاط المؤسسات البترولية، أدت خلال السنتين الماضيتين إلى الانكماش الحاد في هذه الموارد بنسبة تناهز 90٪، والانطباع السائد

مابعد البترول، أي الاقتصاد الوطني الاستراتيجي المنتج هو البديل في المستقبل، مانوع هذا الاقتصاد الوطني الذي هيكل منذ زمن؟ كم عدد المصانع الاقتصادية الموجودة كبديل لما بعد البترول؟ وما هو إنتاجها؟ وإن كان الإنتاج متوفرا، هل يكفي السوق الوطنية؟ وهل نسوقه كبديل للاستيراد؟

بالأمس فقط أول سيارة تخرج من مدينة وهران، هل هذه السيارة - وأنا لاعلم لي في السيارات ولا في المصانع - فهل تبقى نستورد السيارات أم نصدر؟

وهل هذا الاقتصاد الذي نعتمد عليه في المستقبل ونحن سائرون إلى التجارة العالمية وقد استوردنا في الشهر المبارك وأيام عيد الأضحى الخبز من دولة عربية شقيقة؟

سيدي الرئيس،

الأخ الكريم،

السيدات والسادة الأفاضل،

التاريخ هو رمز الشعوب وهو سيادة الشعوب، والدول بدون تاريخ لا هوية لها، نعم لا هوية لها، تاريخ الثورة الذي ضحى من أجله المجاهدون والشهداء والشهيدات بالروح وبالدم ونحن نحتفل في غمرة الاحتفال بالذكرى 60 لثورة نوفمبر الخالدة والتي أحيها كل الشعب الجزائري، رفقة مجاهديها وأرامل الشهداء وأبناء الشهداء، بكل ربوع الوطن، بث فيلم يوم السبت 08 نوفمبر بإحدى قاعات سينما بوههران، تحت عنوان «الوهراني»، تم إخراجها بتمويل من وزارة الثقافة، ليشوه تاريخ منطقة كاملة بالغرب الجزائري للولاية الخامسة التاريخية.

يصف شهداءها ومجاهديها ومجاهداتها بأنهم ثلة من الأشخاص الخمارين وأزيار النساء، وأنهم وجدوا أنفسهم في معركة الثورة التحريرية صدفة لا غير، نعم وجدوا أنفسهم في معركة الثورة التحريرية صدفة لا غير، جرفتهم إليها أمواج الخمر والزطلة.

مع أن الهجوم على بريد وهران قاده المجاهد أحمد بن بلة وإخوانه رحمة الله عليهم، ونجاح ثورة التحرير الجزائرية كان نصفها بفضل حنجرة ووطنية المجاهد المرحوم، عيسى مسعودي، من خلال حرب الأمواج.

وأول شهيد للمقصلة لم يتم القبض عليه في حانة أو خمارة، والأمثلة كثيرة من الأسماء التي تزخر بها ولاية وهران الثائرة، ولا يتسع هذا المقام الكريم لذكرها.

لخسارة مؤكدة، إذا أصبح سعر البترول أقل من 80 دولارا أمريكيا.

وإذا تأكد ذلك، ماهي الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة انخفاض أسعار المحروقات؟ وماهي النتائج المترتبة بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 2015؟ ولعلمنا أن السعر المرجعي للبترول حدد بـ 37 دولارا أمريكيا للبرميل.

(2) من جهة أخرى، تؤكد الدولة أن المناخ ملائم في تحسين الاستثمار، مع ترقية وتشجيع الإنتاج الوطني والخاص، لكن ماهي التداعيات التي ستنتج عن سحب من قانون الاستثمار الجديد القاعدة 51/49 من القانون، دون إلغائها كليا كما قيل؟

ماهي الآثار المترتبة عن سحب هذه القاعدة من القانون على القطاع الاقتصادي في البلاد؟..

نريد بعض التوضيحات والتطمينات.

في الختام، أطلب أن تكون ميزانية الجيش الوطني الشعبي في المستوى وكذلك أسلاك الأمن، للحفاظ على أمن البلاد والدفاع عن وحدة الوطن واستقلال الجزائر.

وليعلم الجميع أن ما يزيد عن 6000 كلم هي حدودنا مع الدول المجاورة.

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيدة زهرة قراب.

السيدة زهرة قراب: سيدي الرئيس، الأخ الكريم،

السيدات الفضليات، والسادة الأفاضل،

قبل كل شيء، سلام الله عليكم وتحية طيبة.

ونحن نحتفل بالذكرى غالية، ألا وهي ذكرى اندلاع الثورة وعمرها 60 سنة، سأتطرق إلى هذا الموضوع، لأن ما كنت قد سطرته بالنسبة لميزانية 2015 إلى 2019 إن شاء الله وبحوله، وددت أن أطرح سؤالاً فقط، يتعلق بهذه الميزانية، فأنا لست اختصاصية ولا خريجة جامعة، ولأن لدينا إطارات كفؤة في هذا الميدان، من خريجي الجامعة الجزائرية.

السيد وزير المالية،

نسمع دائما بأننا نريد أن تكون لدينا موارد اقتصادية

مليار دج وكذا دعم المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، الحليب، السكر والزيت الغذائي التي وصلت إلى 225.5 مليار دج؛ ودعم موجه للصحة والسكن وتدابير تحفيزية وإعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني وتنويعه.

كلها مزايا جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2015، رغم ذلك هناك مخاطر تهدد اقتصادنا الوطني والتي لم يجب عليها مشروع قانون المالية ولم يبين كيفية مواجهتها أو التقليل من حدتها ومنها:

- إنخفاض الطلب العالمي والركود الاقتصادي في منطقة اليورو.
- تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة.
- ضعف الإنتاج الوطني خارج المحروقات والنقص في تنويعه.

- استمرار منحى واردات السلع في الارتفاع بسبب الزيادة المسجلة في واردات السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية.

كما يلاحظ تطور في نفقات التسيير بـ + 5.57٪ ونفقات التجهيز بـ 32.1٪، إذا كان ما يبرر نفقات التسيير من تغطية الزيادات في أجور المستخدمين وإعادة التسيير والتدخل الاقتصادي للدولة، فإن ميزانية التجهيز تحتوي على مبالغ معتبرة، مخصصة لإعادة تقييم المشاريع والتي تبقى من سلبيات مشاريع قوانين المالية المتتالية، حيث يلاحظ هذه السنة 760.7 مليار دج، مما ينتج عنه ارتفاع تكلفة المشاريع وتأخر تسليمها، وخاصة بقطاع التربية والتكوين والذي ينتج عنه آثار سلبية، تجعل منظومتنا التربوية غير مستقرة على الدوام، كما يستقر عجز الميزانية لهذه السنة عند 4173.4 مليار دج أي بـ - 22.1٪ من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الوزير،

كيف يتم تغطية ها العجز؟

سيدي الرئيس،

من خلال مشروع قانون المالية لـ 2015، يجب التركيز على آليات تحصيل الجباية المحلية وذلك بتفعيل وتنظيم وتحفيز القائمين على تحصيلها، لاسيما في البلديات، حتى يتسنى لرئيس البلدية الالتزام على الأقل ببعض وعوده مع منتخبيه، كالإنارة العمومية أو تنظيف المحيط.

ليس المر هو هذا الفيلم المخزي لمرتزقة لا ينتسبون إلى هذه الأرض..

السيد الرئيس: بارك الله فيك، بارك الله فيك، شكرا للسيدة زهرة قراب؛ السيدة زهرة قراب أعتقد أننا أنصتنا لك، (السيدة زهرة قراب تواصل حديثها رغم استنفادها للوقت المخصص لها) شكرا... شكرا... شكرا، لقد سمعنا رأيك... طيب شكرا، أظن رسالتك وصلت وما تريدن قوله قد سمعناه وفهمنا مضمونه أو محتواه، أقول الآن إن المعنية بالقطاع موجودة في هذه القاعة وقد أخذت علما بمضمون كلامك؛ ننتقل الآن إلى المتدخل التالي وهو السيد عبد القادر معروز.

السيد عبد القادر معروز: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يتميز قانون المالية لسنة 2015، بصفته أول سنة مالية للمخطط الخماسي 2015-2019 من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي يهدف إلى تحقيق:

- 1 - نمو اقتصادي ملحوظ، مع المزيد في تنويع هياكله.
- 2 - تحسين حصة الصادرات خارج المحروقات التي تبقى ضعيفة ولا تعبر عن الجهود المبذولة.
- 3 - خلق مناصب شغل دائمة.
- 4 - زيادة في حصة المداخل العادية في موارد الميزانية والتقليل من تكلفة التدهور البيئي.

كما يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى تجسيد أهداف مخطط الحكومة من خلال:

- 1 - ديمومة الإنجازات المحققة في المخططات السابقة.
- 2 - تحقيق فقرة نوعية في الصناعة والسياحة.
- تثمين رأس المال البشري.

كما حافظ مشروع قانون المالية لسنة 2015 على التوجه الاجتماعي، بتخصيص حصة مهمة من النفقات للتحويلات الاجتماعية، قصد الإبقاء وتحسين الظروف المعيشية لفئات السكان المحرومين والتي بلغت 1711.7

وعلى سبيل المثال تحصيل الجباية على رفع القمامة في الشلف لم يتعد مثلا 2٪، وهنا نطلب آليات التحصيل بالقوانين موجودة والمراسيم كذلك موجودة ولكن عملية تحصيلها غير كافية، لا بد من آليات محفزة من أجل التحصيل.

سيدي الرئيس،

يمكن أن أتكلم عن الولاية التي أمثلها وهي ولاية الشلف.

لقد مر على زلزال الشلف 34 سنة، ولا زال مواطنو الولاية يعانون الأمرين، وهنا أفتح قوسا، خاصة البناء الجاهز للمستشفيات، فكل المستشفيات ومنذ سنة 1984 ولا مستشفى أعيد بناؤه للاستغناء عن البناء الجاهز، هذه الملاحظة الأولى.

بالنسبة للتربية، مؤسسات كثيرة لا تزال قائمة بالبناء الجاهز، أي بعد 30 سنة من الزلزال الذي أصاب الولاية! سيدي الرئيس،

ولاية الشلف هي ولاية مليونية بها 1.100.000 مواطن توجد بها ثلاثة أقطاب جامعية ويعبرها الطريق السيار وبها مطار دولي؛ نحن بحاجة - وطلبنا ملح ومكرر - لبناء مركز استشفائي جامعي، إذن مادامت الإمكانيات غير متوفرة، نطلب استحداث مؤسسة استشفائية جامعية، على غرار مستشفى 1 نوفمبر بوهران، وعلى الأقل نحظى بهذه المؤسسة.

2 - بالنسبة لهذه الولاية دائما، السيد وزير النقل، أين وصلت الدراسات الموعود بها، من طرف وزارة النقل بالنسبة للتراموي بولاية الشلف؟ وأين هي محطة السكة الحديدية لبوقادير وعاصمة الولاية الشلف؟

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ السيد أحمد سعيد رضوان قد تقدم بتدخل مكتوب سوف يحال إلى السيد وزير المالية ويرد عليه في حينه؛ أما الآن فالكلمة للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، أسرة الإعلام، السلام عليكم. السيد الرئيس،

إسمحوا لي في البداية وقبل إلقاء مداخلتني، أن أهنيء الشعب الجزائري وقيادته، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره وبارك لنا فيه، بمناسبة الذكرى الستين (60) لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، فللشعب الجزائري أن يرفع رأسه عاليا شامخا، وأن يفتخر بشهادته الأبرار ومجاهديه الأخيار الذين دافعوا بالنفس والنفيس، من أجل أن تحيا الجزائر معززة، مكرمة.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2015، يتيح لنا الفرصة لمناقشة ما يهم المواطن وانشغالاته وذلك في شتى الميادين، فالمبالغ المالية المرصودة لهذه الميزانية معتبرة ووزعت بطريقة عقلانية وموضوعية على كل القطاعات، تهدف لدفع الاقتصاد الوطني نحو النمو بتشجيع الاستثمار وذلك بخلق حوافز وتخفيف الإجراءات البيروقراطية على المستثمرين.

كما أن البنية العامة لمشروع قانون المالية 2015، جاءت مطمئنة وحاملة لمؤشرات إيجابية بالنسبة للوضع الاقتصادي للبلد الذي ما فتئ يتحسن بفضل سياسات فخامة رئيس الجمهورية، فالدولة ستواصل برامجها في تدعيم البنى التحتية وتشبيد المنشآت العمومية؛ وهو ما يفسر ارتفاع ميزانية التجهيز بما يقارب 32٪ مقارنة بعام 2014.

وهنا أغتنم هذه الفرصة، لأثمن الميزانية المرصودة لقطاع الدفاع الوطني والتي ستمكن - دون شك - المؤسسة العسكرية من القيام بمهامها وواجباتها النبيلة، في الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه وحدوده الشاسعة على أكمل وجه، خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، فأمن الجزائر واستقرارها، سيداتي، سادتي، لا يقدر بثمن. السيد الرئيس،

لقد سجلنا بعض الملاحظات:

1 - ضرورة الاستمرار في ترشيد المال العام محاربة البيروقراطية والفساد بكل أشكاله.

يجب تشجيع هذا القطاع والحرص على تكوين المكونين، ليلقنوا الطلبة المتربصين دروسا تكون في المستوى المطلوب.

- قطاع التربية والتعليم:
ينبغي متابعة الإصلاحات وتشجيع المبادرات التي تسعى لترقية هذا القطاع الحساس، ليلعب دوره على أحسن وجه في تربية الأجيال الصاعدة.

- مواصلة دعم ومساعدة المدارس القرآنية التقليدية التي تلعب دورا هاما وأساسيا في تلقين القرآن الكريم وتعاليمه السمحة.

وأخيرا، تنمية المناطق الحدودية، لتقليل البطالة المتفشية بين فئات الشباب ومحاربة ظاهرة التهريب. أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الذي كان آخر المسجلين للتدخل في مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015؛ ومنتقل الآن إلى الجزء الثاني في هذه الجلسة المتعلقة بسماع تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، وأول المتدخلين هو السيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، الكلمة لك.

السيد عبد القادر زحالي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام المحترمون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني كثيرا أن أعرض على حضراتكم كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بخصوص قانون المالية لسنة 2015، المعروض على مجلسنا الموقر.

أود في البداية أن أعبر عن شكري وتقديري، للمجهودات

2 - قطاع الفلاحة:

- يجب دعم هذا القطاع الهام وحماية المناطق السهبية التي عانت الكثير من الجفاف والحرق العشوائي بفعل الإنسان، - مساعدة الموالين وترقية الديوان الوطني للحبوب (OAIC).

3 - قطاع الصحة:

تبذل الدولة جهدا مشكورا للنهوض بالقطاع الصحي، ولكن مع ذلك تكثر الشكاوي، وكثيرا ما يعبر المرضى عن عدم التكفل الحسن بهم، وفي نفس الوقت للدولة الحق في التعبير عن عدم رضاها لمستويات أداء الأطباء وسلك شبه الطبي، وهنا إذ أثنى مجهودات السيد الوزير في قطاع الصحة، والذي يعرف وتيرة متسارعة منذ توليه مقاليد الإشراف على هذا القطاع الحساس، فإنني أشد على يديه - بصفتي أنتمي إلى السلك الطبي - بالنسبة لتوجيهاته الصارمة، من أجل الرفع من قدرات التسيير والقضاء على بعض أشكال التسبب الملاحظ هنا وهناك.

4 - قطاع الضمان الاجتماعي:

أملنا أن يشمل الضمان الاجتماعي كل الجزائريين (Carte chiffa pour chaque Algérien) وخصوصا الفئات الهشة، وحينها يمكننا أن نقول إننا قد حققنا إنجازا كبيرا فيما يخص العدالة الاجتماعية.

حيث يؤكد مشروع قانون المالية لعام 2015، سياسة الدولة الجزائرية في الحفاظ على مبادئها الراسخة في حماية «الفئات الهشة» عموما والعمال على وجه الخصوص وذوي الجخل المحدود، فالخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لعام 2015 تتضمن تخصيص خمس (1/5) ميزانية التسيير للتحويلات الاجتماعية، عبر مضاعفة الاهتمام بمطالب الجبهة الاجتماعية في جميع القطاعات ذات الصلة باهتمامات المواطن الجزائري.

5 - قطاع السكن:

وهنا أريد تثنى السياسة المنتهجة مؤخرا في مجال السكن، فقد استطعتم - السيد الوزير - عبر الاعتماد الحقيقي على الكفاءات من الموارد البشرية الجزائرية وتعيين إطارات مشهود لها بالكفاءة من وضع قاطرة تحريك الأمور في المسار الصحيح؛ فالديناميكية التي يعرفها القطاع بشري خير يتحسسها المواطن كل يوم.

6 - قطاع التكوين المهني:

رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي جاهد أثناء الثورة وتحصن بالإيمان وأخلص لمثل ومبادئ نوفمبر ويواصل اليوم حمل رسالة نوفمبر مع رفاقه المجاهدين، أخذاً بيد الأجيال، من أجل عبور الجزائر نحو أفق التقدم والازدهار والرفاهية للجميع.

ومن هذا المنطلق، ندعو الشعب الجزائري إلى رص صفوفه من أجل الحفاظ على مكتسبات الأمة والتصدي لمختلف التحديات التي تواجهها البلاد.

ثاني هذه المحطات، تتمثل في الاحتفال باليوم الوطني للإعلام، لقد كان إرساء وتكريس هذا اليوم، بقرار من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، إحقاق حق وتكريم وتقدير لنساء ورجال إعلامنا الوطني، الذي لا ننسى ما قاموا به من دور متميز وحاسم إبان ثورة نوفمبر المظفرة، ومنذ الاستقلال حتى اليوم، ولا زال إعلامنا، مثلما كان دائما، مفخرة من مفاخر الجزائر، بفضل تعدده وتنوعه وحرية، فتحية لكل الإعلاميين بهذه المناسبة السعيدة.

إن مناقشتنا اليوم لنص قانون المالية لسنة 2015، يندرج في إطار، تتبع مصالح الشعب والوطن، بهدف ترشيد إنفاق المال العام، وتوفير البيئة المناسبة والآليات الضرورية، بالتعاون مع الجهاز التنفيذي الموقر، لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمستدامة، وفق توجيهات برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ندعو له بالصحة والعافية، أقول التوجيهات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والعدالة وتساوي الفرص بين الجزائريين.

وفي هذا السياق، نذكر بالعلاقة الوطيدة التي تربط الأمن بالتنمية، ونشيد بالمقاربة الجزائرية، المتعلقة بتعزيز السلم والأمن الوطنيين، بتبنيها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وذلك من أجل خلق فضاء ملائم للإقلاع الاقتصادي في مختلف القطاعات، ما مكن من قطع أشواط هائلة في العمل، والسكن، والصحة، والتعليم، والبنى التحتية، والأمن الغذائي، والصناعة، وجلب الاستثمار؛ وفوق هذا، أعاد الميثاق ترتيب سلم القيم بين مختلف فئات المجتمع الجزائري الذي بات أكثر تسامحا وحرصا على الوحدة والأخوة ولم الشمل، وبات أكثر صلابة في مواجهة التحديات والمحن وأكثر نفورا من الفتن، رغم كثرة الداعين إليها، لاسيما في ظل وضع شديد التوتر والاضطرابات الدولية والإقليمية.

القيمة التي بذلتها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، في دراستها لمشروع قانون المالية لسنة 2015، وللإستنتاجات والملاحظات التي توصلت إليها وأفادتنا بها، كما أشكر الحكومة أيضا على العمل المعبر المبذول من أجل إعداد هذا القانون الهام.

سيدي الرئيس،
السادة الحضور،

قبل الشروع في مناقشة أهم محاور وتوجهات قانون المالية لسنة 2015 الذي هو بين أيدينا، لايفوت المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن تبرز أن هذا القانون قد أحاطت بوضعه وبمناقشته في البرلمان جملة من المحطات الهامة والظروف التي ارتأينا الوقوف عندها، لمالها من علاقة وطيدة وعميقة بكثير من الخيارات التي تضمنها هذا القانون:

أولى هذه المحطات، هي الاحتفال بالذكرى الستين (60) لثورة الفاتح من نوفمبر الخالدة والمجيدة، التي جعلتنا نعم اليوم بالحرية والاستقلال والازدهار، في ظل دولتنا السيدة والمعززة والمكرمة.

وبهذه المناسبة الغالية علينا جميعا، فإنه لا يسعنا إلا أن ننحني إجلالا وخشوعا وترحما على أرواح شهدائنا الأبرار، تلك الأرواح الزكية الطاهرة، متضرعين إلى الله سبحانه وتعالى أن يتغمدها بواسع رحمته وجزيل مغفرته وأن ينزلهم منازل الأنبياء والصالحين.

نترحم أيضا على أرواح كل الذين فارقونا من المجاهدات والمجاهدين الأشاوس، أبناء الجزائر البررة الذين قدموا النفس والنفيس من أجل استقلال الجزائر إبان الثورة، ومن أجل بناء دولتنا بعد الاستقلال، كما ننتهز هذه المناسبة لتحية كل المجاهدات والمجاهدين الأبطال ولنقف وقفة تقدير لهم وشكر وعرفان، داعين الله سبحانه وتعالى أن يرزقهم الصحة والعافية وأن يجعلنا عند حسن ظنهم بنا وأن يجنبنا كل تقصير نحوهم.

إن أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، يجددون تأكيدهم أن الجزائر لن تتخلى عن مطالبة فرنسا بالاعتذار الرسمي عن جرائم الإبادة والتدمير والتعذيب والتجهيل التي ارتكبتها في حق الشعب الجزائري، ويعتبرون هذا المطلب حقا شرعيا وتاريخيا وسياسيا وأخلاقيا، وتجدد المجموعة عرفانها لفخامة

الوطني، دعمها الكامل وتقديرها التام لهؤلاء الدبلوماسيين، وتدعو الحكومة إلى التكفل الأفضل بهم في الخارج بشريا وماديا، حتى يكون بوسعها التكفل الجيد بشؤون جاليتنا في الخارج، التي نحييها بمناسبة أول نوفمبر، مستذكّرين ماقدمته من تضحيات جسام خلال الثورة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن العالم يمرّ في السنوات الأخيرة، بأزمة اقتصادية خانقة، مست البلدان المتطورة ولم تستثن الدول الفقيرة والنامية، التي لم تسلم من تداعياتها الخطيرة، على غرار الهزات المالية والاضطرابات المصرفية، والتدني الفظيع في النمو والنشاط الاقتصادي، ألقى بظلاله على مستوى معيشة الأفراد واستقرار المجتمعات.

لذا، فإن تمكن الجزائر من الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، والتمتع بتوازنات مالية داخلية وخارجية مقبولة وحتى جيّدة، يعد إنجازا محترما يستحق التنويه، في ظل ظروف دولية غاية في الصعوبة والتعقيد.

وبالنظر إلى أن السياق العام والتوجه الرئيسي لقانون المالية لسنة 2015 المطروح أمامنا للمناقشة، يهدف إلى المحافظة على هذا الإنجاز، فلا يسعنا إلا أن نؤكد دعمنا لهذا المسعى.

إن هذا القانون يتميز بأمرين مترابطين وهما:

1 - أنه يشكل أول خطوة وأول إجراء مالي وتشريعي، للشروع في تطبيق المخطط الخماسي 2015 - 2019 الذي تم عرض محتواه وخطوطه العريضة في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي صادق عليه الشعب الجزائري في الانتخابات الرئاسية الفارطة، باعتباره برنامجا طموحا يسعى إلى وضع آليات استراتيجية، كفيلة بالانتقال بالجزائر من الاقتصاد المبني على المحروقات إلى اقتصاد متنوع، يعتمد على الاستثمار في ميادين الصناعات والتكنولوجيات الحديثة والفلاحة وغيرها من القطاعات لتوفير مصادر جديدة للدخل الوطني.

2 - يشكل هذا القانون، تنفيذاً لمخطط عمل الحكومة الذي سبق عرضه على البرلمان وصادقنا عليه، والملاحظ أن المحاور الرئيسية أو الخطوط العريضة لقانون المالية

في هذا الإطار، تؤكد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، على ضرورة العمل على مضاعفة هذا الحرص بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، في ظل وجود تحديات كبيرة، تواجه استقرار الجزائر وأمنها القومي وأمان شعبها، على خلفية الفوضى التي تعم بعض دول الجوار، نتيجة العنف والافتتال وانتشار الأسلحة، وكذا توتر الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، والتي تتخبط في مشاكل أمنية وتنموية خطيرة، تقتات عليها المنظمات المتطرفة والعصابات الإرهابية، الساعية إلى التغلغل والاستيطان في هذه المنطقة الآمنة وجعلها مقرا لتهرب المخدرات ومرتعاً للإجرام العابر للحدود.

إن الأوضاع الأمنية المتردية على حدودنا الوطنية، توجب الحرص والحذر واليقظة، بقدر ماتوجب التنويه بالخيارات الأمنية التي تتبناها الجزائر، للحفاظ على أمنها والمساهمة في الحفاظ على أمن جيرانها، والإشادة بكفاءات أبناء الجزائر، من أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذين يرتكزون على إرادة سياسية فاعلة، فيقفون بالمرصاد لحماية أمن الجزائر ومواجهة كل محاولة لزعزعة استقرارها، اعتمادا على خبرة طويلة، توجت تجربة ناجحة في مكافحة الإرهاب، فأصحت اليوم منهجا مرجعيا عالميا باعتراف دولي.

وفي هذا السياق، فإن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تؤكد مرة أخرى، على ضرورة ووجوب تمكين جيشنا الوطني الشعبي، من كل ما يحتاجه من وسائل وطاقات مادية وغيرها وتوفير كل ما يسمح بضمّان أمن بلدنا.

إن المساهمة الفاعلة للجزائر في الحفاظ على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، ووساطتها الفعالة من أجل لم شمل الإخوة الفرقاء في مالي، ورعايتها للحوار الشامل بينهم، وتشجيعها لكل مبادرة تخدم السلام والمصالحة، ونجاحها في تحرير الرهائن، وإصرارها الكبير على تجريم دفع الفدية، وتحقير هذا الفعل الانهزامي الشنيع، هي مواقف تدعو للفخر والاعتزاز، وتؤكد صدق السمعة الدولية الطيبة التي تحوز عليها السياسة الخارجية الجزائرية، عن طريق دبلوماسيتها الاحترافية التي حققت مكاسب وإنجازات، يحفظها التاريخ الدبلوماسي بأحرف من ذهب. وهنا، تؤكد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير

مع تقديم مساعدات هامة لها، وكذا توسيع نطاق التضامن الوطني لكل الفئات المحرومة وذات الاحتياجات الخاصة وغيرها.

إن عزم الحكومة، من خلال هذا القانون، على القضاء نهائيا على أزمة السكن، بإحداث صيغ جديدة وآليات متنوعة، تستجيب لتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية، والسعي لتمكينها من الحصول على السكن، قرار يستحق التنويه والإشادة، فهو يشكل لغة جديدة يتجاوز فيها هذا الملف مرحلة الحلول الظرفية إلى أخرى جذرية، فلا يسعنا نحن، أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، إلا التنويه به والتعبير عن دعمنا له.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
لقد لاحظنا أن قانون المالية لسنة 2015 قد قدر مبلغ النفقات المتوقعة بحوالي 8.858.1 مليار دينار، وهذا بزيادة تقدر بـ 15.7٪، بالمقارنة مع السنة الماضية 2014. وعلمنا أن زيادة حجم النفقات راجع إلى زيادة في حجم ميزانية التسيير بنسبة 5.5٪ وزيادة ميزانية التجهيز بنسبة 32.1٪.

وهذا راجع بدوره إلى المراجعة المستمرة لسياسة الأجور والرواتب للكثير من الأسلاك الوظيفية والعمالية، وكذا الانعكاسات المالية لقرار إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90 - 11، المتعلق بعلاقات العمل، والذي طالما انتظرتة الطبقة العمالية والأسلاك الوظيفية الدنيا.

ورغم أننا نرحب بكل زيادة تمس أجور العمال البسطاء، وتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم، اعتبارا لدورهم الفعال في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا ما يشكل الجانب الإيجابي لارتفاع مبلغ النفقات و ميزانية التسيير، إلا أنه لا يمكننا إنكار التأثير السلبي لهذه الزيادات على الخزينة العمومية، ويتضح هذا من مبلغ العجز الكبير الذي سيسجل خلال سنة 2015.

فإذا كان مبلغ النفقات يقدر بـ 8.858.1 مليار دينار، فإن مبلغ المداخيل يقدر بـ 4.684.6 مليار دينار، وبطرح هذا من ذلك، سنحصل على مبلغ عجز يقدر بـ 4.173.4 مليار دينار، وهو يشكل نسبة 22.1٪ من الدخل الوطني الخام. وهذا ما يجعله عجزا مقلقا، خاصة أن نسبة النمو

الحالي، كانت قد وردت في مخطط عمل الحكومة. وعليه، فإننا بمصادقتنا على هذا القانون، نؤكد مرة أخرى مواقفنا السابقة وتأييدنا لبرنامج فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة المنبثق عنه.

لقد حددت الحكومة، من خلال هذا القانون هدفين محوريين وهما:

- 1 - بناء اقتصاد متنوع وقوي وهذا بـ:
 - اللجوء إلى إعادة التصنيع وتكثيفه.
 - تنمية الفلاحة وتطوير عالم الريف.
 - تثمين مصادر الطاقة وتطويرها.
 - العمل على ترقية السياحة، باعتبارها مصدر دخل هام.

2 - العمل على تحقيق نمو اقتصادي متصاعد وهذا عن طريق:

- تثبيت ودعم مكتسبات المخططات السابقة.
- تحقيق نقلة نوعية في تهيئة الإقليم.
- العمل على القضاء نهائيا على أزمة السكن.
- تشجيع الاستثمار وتوسيعه إلى كافة القطاعات.
- خلق مناصب شغل دائمة والعمل على تقليص نسبة البطالة.

ومن أجل تجسيد هذه الأهداف الطموحة، تضمن قانون المالية الحالي، جملة هامة من الإجراءات والتدابير التشريعية، منها على سبيل المثال:

- تشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج ودعم الصناعة الوطنية وإعادة بعث المؤسسات الوطنية ببرنامج جديد، مع مدها بالإمكانات المادية اللازمة.

- سن عدة إجراءات تحفيزية منها: منح امتيازات ضريبية للاستثمارات الصناعية، مع إقرار إعفاءات من حقوق التسجيل والإشهار وحقوق الأملاك العمومية، بالنسبة لعقود امتياز العقارات في المجال الصناعي.

- الإبقاء على العديد من الامتيازات والإعفاءات والتخفيضات الجبائية لصالح مجموعة هامة من النشاطات الاقتصادية، وقطاعات أخرى كالرياضة والصحة وغيرها.

إلى جانب ذلك، تواصلت الدولة الجزائرية تكفلها بالشرائح الهشة من المواطنين وذوي الدخل المحدود، عن طريق دعمها للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع،

معاناة تنغص على المواطنين حياتهم.
- نتمن الإجراءات التي جاء بها هذا القانون، والمتمثلة في الإعفاء من الطابع الجبائي عن بعض الوثائق، كالجنسية وبطاقة التعريف الوطنية وصحيفة السوابق العدلية، وندعو إلى بذل مزيد من الجهود للقيام بتسهيلات مماثلة في قطاعات أخرى، لاسيما منها ذات الصلة بالاستثمار.

- إن إنجاح توجه الدولة في تنويع مصادر الدخل الوطني، بعيدا عن المحروقات، كما أشرنا إلى ذلك سالفًا، يتطلب تفعيل قطاع السياحة، وجعله من البدائل القوية؛ وفي هذا السياق، نتمن جهود القائمين على القطاع، في سعيهم الدؤوب لمواصلة تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، عن طريق إطلاق مشاريع ذات صلة، وخلق أقطاب سياحية جديدة، وتحسين الخدمات. وندعو إلى التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني، للمساهمة في تحقيق أهدافه الكبرى، من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

ندعو الحكومة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الشباب والاهتمام بانشغالاته، عن طريق مكافحة البطالة التي تمس مختلف فئاته، خاصة الجامعيين، وكذا الضرب بيد من حديد لوقف انتشار المخدرات التي تسبب في انتشار العنف والإجرام والانحراف والتسرب المدرسي. إن الشباب الجزائري يستحق من الدولة كل الرعاية والاهتمام، فهو رأس مالنا الحقيقي، وهو شباب موهوب، شرف الجزائر في الكثير من المحافل الدولية العلمية منها والرياضية؛ وبهذه المناسبة، إسمحوا لي أن أحيي وأهنئ، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، شباب فريق وفاق سطيف الذي نال عن جدارة واستحقاق كأس رابطة أبطال إفريقيا، ورفع راية الجزائر في أكبر تجمع رياضي إفريقي، أدام الله أفراح الجزائر وأعز شبابها البطل.

تلكم هي - سيادة الرئيس المحترم، أيتها السيدات أيها السادة الحضور- كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

شكرا لكم على حسن الاستماع، عاشت الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛ الكلمة

الاقتصادي المتوقعة لسنة 2015 تقدر بـ 3.42٪ وهي أقل مما كان يتوقعه مخطط عمل الحكومة (4٪) وأقل من نسبة النمو لسنة 2014 وهي 3.60٪.

إن هذه المؤشرات، إذا أضفنا إليها نسبة البطالة ونسبة التضخم والانخفاض المسجل في قيمة الدينار الجزائري، بالمقارنة مع العملات الأجنبية (الدولار والأورو)، كل ذلك له انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمواطن.

إن الإيجابيات التي تضمنها هذا القانون، والتي تدعو إلى التفاؤل خيرا بمستقبل الجزائر، لا تمتع من دعوة الحكومة الموقرة إلى العمل على تحسين حالة هذه المؤشرات قدر الإمكان، والحرص على عدم تفاقمها، عند تنفيذها لقانون المالية، كما نلفت انتباه الحكومة إلى مخاوف تفرقتنا، نحصرها فيما يلي:

1 - إنخفاض الطلب الدولي على المحروقات، مع استمرار انخفاض الأسعار، ودخول مصادر طاقة جديدة مجال المنافسة الشرسة، في ظل تطور تكنولوجي عالمي مذهل، رغم كون هذا الأمر محفزا قويا لتنويع مصادر الدخل، بعيدا عن المحروقات كما أسلفنا.

2 - التزايد المستمر سنة بعد أخرى لاستيراد السلع الاستهلاكية، ومنها الغذائية وخاصة ذات الطابع الكمالي. فقد بلغ حجم الاستيراد قرابة 66 مليار دولار، منها أكثر من 55 مليار دولار للبضائع و10.62 مليار للخدمات، هذا مع وجود توقع في زيادة استيراد البضائع بنسبة 4.45٪ بالنسبة لسنة 2015.

نخشى أن يؤدي استمرار ارتفاع مبالغ الاستيراد، إلى استنزاف كافة مداخيل المحروقات، وتضرر الإنتاج الوطني ونقل الثروة إلى قطاع طفيلي، لا فائدة ترجى منه.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ترى أنه من أجل تحسين المناخ العام لحياة المواطنين وتوفير شروط أفضل لمزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تدعو الحكومة إلى مراعاة التوصيات التالية:

- العمل بوتيرة أكبر لمكافحة الآفات الاجتماعية كالمحسوبية والمحابة، وخاصة الرشوة التي تنخر مجتمعنا وتكبد الاقتصاد الوطني خسائر ضخمة، وتجهض كل الجهود المبذولة لتوفير مناخ جاد ومثمر للاستثمار.

- مواصلة مكافحة البيروقراطية في التسيير الإداري، باعتبارها من معوقات التنمية، تكبل الاقتصاد وتسبب

ومن منجزات ومكتسبات، ينعم الشعب في ظلها بالحرية والسيادة والديمقراطية.

وبهذه المناسبة العظيمة، يسعدني أن أتقدم باسم كل زملائي، في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، لكافة الجزائريين بأجمل التهاني القلبية، راجيا من المولى عز وجل، أن يعيده علينا والجزائر تنعم بالاستقرار، النمو، الرخاء و الازدهار.

نغتنم هذه الفرصة لنشكر كل إطارات وزارة المجاهدين، وعلى رأسهم السيد الوزير الحاضر معنا، على كل ما قاموا به، ويقومون به من نشاطات لإحياء هذه الذكرى الغالية علينا وتخليدها.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إسمحوا لي أن أتوجه بالشكر و العرفان إلى السيد وزير المالية، على القانون المقدم إلى مجلسنا، لمناقشته، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيدات والسادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015؛ الشكر موصول كذلك إلى كافة الزميلات والزملاء على تدخلاتهم القيمة والمفيدة.

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي، ندرك تمام الإدراك المخاطر المحيطة بالاقتصاد الوطني، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وقد يكون له تأثيرات سلبية على اقتصادنا.

- كحالة الركود الاقتصادي في منطقة اليورو.

- تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة.

- التبعية شبه الكلية للمحروقات و الضعف المسجل في تنويع المنتوج الوطني خارج المحروقات.

كما لاحظنا في الأشهر القليلة الماضية، تدهورا محسوسا في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، والذي سيكون له آثار سلبية على الوضع المالي لبلادنا.

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2015، بعد المناقشة والمصادقة على المخطط الخماسي 2015 - 2019 الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة والذي زكاه الشعب، من أجل استقرار البلاد واستكمال برنامج التنمية.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

الآن للسيد لخضر سيدي عثمان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد لخضر سيدي عثمان (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة و السلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد معالي وزير المالية المحترم ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الأخوات و الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

لقد أحييت الجزائر منذ أيام الذكرى الستين لاندلاع الثورة التحريرية، ويكتسي هذا العيد معنى خاصا، حيث نستذكر فيه القرار التاريخي الذي اتخذته قيادة الثورة الجزائرية، التي أيقنت بفضل سياستها الرشيدة، أن خوض معركة التحرير لن تنجح إلا بجمهة قوية وموحدة من أبناء الشعب الجزائري، لمواجهة و تحدي الآلة القمعية الاستعمارية. إنها مناسبة لتذكير أجيال الاستقلال المتعاقبة، بأن الفضل في صنع ملحمة الجهاد الأكبر ضد أعتى قوة إستعمارية شهدها القرن، تعود إلى أولئك الذين قدموا عصارة فكرهم وجهدهم، من أجل خدمة القضية الوطنية العادلة، إلى غاية تحقيق الهدف المنشود الذي ارتضاه الشعب الجزائري كخيار أمثل، لاسترجاع حريته وسيادته، لنجعل إذن من هذه المناسبة رمزا لتخليد كفاح الشعب الجزائري طيلة 132 سنة من الاحتلال الغاشم ولنجدد فيها عهد الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم الزكية لعزة ونصرة هذا الوطن، والاستلهام من تفانيهم وصمودهم وتضحياتهم، للتسلح بها، من أجل الحفاظ على مقومات وحدة هذا الوطن والتصدي لكل الدسائس التي تحاك ضد الشعب الجزائري من الداخل و الخارج.

إن هذه المناسبة، محطة جادة، نقيّم من خلالها مسيرتنا و نسعي للحفاظ على ما تم تحقيقه من استقلال سياسي

قطاع الصناعة من أجل النهوض به؟

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تثمن عاليا كل الإنجازات التي حققتها البلاد في شتى الميادين، غير أننا نقول كذلك ودون عقدة، أن هناك نقائص في التنفيذ لا بد من تداركها.

يتميز قانون المالية لسنة 2015 الذي عرضته الحكومة وناقشه أعضاء مجلسنا الموقر، بكونه يندرج ضمن مسعى تنفيذ المخطط الخماسي 2015 - 2019 والهادف إلى تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالتنوع، تحسين مداخل الجباية غير البترولية، خلق مناصب شغل جديدة، ترقية الصادرات وكذا تقليص التدهور البيئي.

وقد مسنا في مشروع قانون المالية لسنة 2015 العديد من الجوانب الإيجابية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

أن مجهود الدولة يستمر في مجال تشجيع الاستثمار المنتج، والمنشئ للثروة ومناصب العمل، من خلال إقرار تدابير وإجراءات تحفيزية عديدة ومتنوعة، تصب في خدمة الاستثمار والإنتاج، وهذا كله من أجل تنويع الاقتصاد الوطني بما فيها (إعفاءات ضريبية، حقوق التسجيل، حق امتياز الأراضي، تكفل الخزينة بالفوائد وتحفيضها، الفوائد البنكية، امتيازات جبائية) وغيرها من الامتيازات الأخرى. وعلى الصعيد الاقتصادي الكلي والمالي، إن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015، على أساس مرجعي لسعر برميل النفط الخام عند 37 دولارا و100 دولار لسعر السوق، ومعدل الصرف عند 79 ديناراً للدولار الأمريكي الواحد، يؤكد حرص الدولة وعدم ثققتها في تقلبات الأسواق، وكل ذلك في ظل سياق اقتصادي دولي، مازالت تطبعة الريبة والشك، حول آفاق النمو، سواء في البلدان المتقدمة أو الناشئة على حد سواء.

إن ارتفاع نفقات التجهيز بمعدل (32.1٪) مقارنة بالسنة المالية المنصرمة، سيكون له حتماً، أثر إيجابي مباشر على النمو، والوضع الاقتصادي الحالي، وعلى وجه الخصوص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتشغيل وكذا القدرة الشرائية للمواطن؛ وكلها عناصر مهمة وأساس أي تنمية تعتمد على نظرة مستقبلية.

إننا في «الأرندي» نثمن إلغاء المادة 87 مكرر من القانون

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تعزز بكل المكاسب التي حققتها بلادنا، وبالخصوص حصيلة 3 خماسيات من الإنجازات وتطور البلاد على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية، التي ينعم بها اليوم المواطن.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي لا ننسى الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، حينها كانت أسس الدولة مهددة بالانهيار والاقتصاد الوطني في حالة شلل تام، المؤسسات مخربة، عدم الاستقرار وما فعله الإرهاب الهمجي من ضرر للبلاد و العباد.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن نظرنا في التجمع الوطني الديمقراطي لأوضاع البلاد وما تحقق من إنجازات، تتسم بالموضوعية والعقلانية، ونستغرب لما نسمعه اليوم من طرف بعض الأوباق التي تغرد خارج السرب، بالتنكر المتعمد للحقيقة، وتسويق لخطابات لا يقبلها العقل ولا المنطق وتسويد الصورة وتعميم اليأس والبؤس وتزييف الحقائق.

و في هذا المجال نقول، هل يحق لهؤلاء إعطاء صورة معاكسة لما هي عليه التنمية التي ينعم بها الشعب؟

هل يمكن لهم تنكر القفزات الكبيرة والنوعية التي حققتها البلاد من منجزات في مجال المنشآت القاعدية؟

هل يمكن لهم عدم رؤية المشاريع الاجتماعية الضخمة التي أنجزت؟

هل يمكن لهم عدم الإقرار بأن هناك ثورة حقيقية في مجال السكن؟

هل يمكن لهم التنكر لما وصلت إليه البلاد في قطاع التعليم بشتى أطواره؟

هل يمكن لهؤلاء التشكيك فيما تحقق في مجال الصحة العمومية، ومجانيتها؟

غير أننا نتعجب لما نقرأه ونسمعه اليوم في إعطاء صورة غير حقيقية، ولا تعكس الواقع الذي يعرفه هذا القطاع بالخصوص في هذه المرحلة بالذات.

ألم يلمسوا على أرض الواقع النتائج التي تستحق التنويه لما وصلت إليه التنمية الفلاحية وهذا من أجل السيادة الغذائية الوطنية؟

ألم يلاحظوا الديناميكية والروح الجديدة التي يعرفها

الجديد، المتمثل في نجاحها في الموعد الانتخابي الأخير، كما نتمن مساعي الوساطة ثابتة الخطى التي يقودها بلدنا بين الإخوة الفرقاء في مالي.

هذا الدور المحوري، المنفرد به بلدنا، الرامي إلى الضرورة الملحة لترقية الاستقرار و السلام والتنمية في المنطقة، لن يتأتى ما لم تتجسد تصفية الاستعمار المغربي بالصحراء الغربية والتي تقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة، تطبيقا للوائح الجمعية العامة ومجلس الأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس المحترم، فالجزائر المتضامنة، بحكم نضالها التاريخي، وبحكم المادة 27 من دستورها، مع جميع الشعوب المكافحة لأجل التحرر السياسي و الحق في تقرير المصير، لن يثنيها عن موقفها الثابت هذا، ونقول لا شطحات و لا قلاقل النظام المغربي الذي ألفنا أن نسمع جمعته و لا نرى له طحينا.

وبهذه المناسبة نتوجه، بتحية إخلاص، وعرفان وتقدير، لقوات الأمن بمختلف أسلاكه،

وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، على ما يقدمونه من تضحيات من أجل حماية وسلامة والدفاع عن هذا الوطن العزيز على كل الجزائريات والجزائريين و صون أمنه وأمان مواطنيه، و دحر أي محاولة يائسة لضرب و زعزعة تستهدف استقراره، سواء من الداخل أو الخارج.

السيد الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تتوجه للحكومة بالتوصيات التالية:

1 - الاستثمار في الإنسان، و تثمين الرصيد البشري الذي يعتبر أساس أي تنمية.

2 - إدخال إصلاحات فيما يخص التربية وتوفير الإمكانيات و فسخ المجال للبحث العلمي.

3 - تطوير المنظومة الصحية، ومرافقة وتشجيع القائمين على هذا القطاع، لتحسين الخدمة في الأداء والتكفل الأحسن بالمرضى.

4 - ترقية الشباب والمرأة و إتاحة الفرص أمام الكفاءات.

5 - تشجيع الممارسة الرياضية ومنح الإمكانيات اللازمة والضرورية، للمنتخبات الوطنية والأندية المحترفة، بالخصوص في المشاركات الجهوية والدولية.

رقم 11/90 ، والمتعلق بعلاقات العمل، وما يترتب عنه من تحيين للأجر الوطني الأدنى المضمون، مما يشكل بحق مكسبا كبيرا من شأنه تعزيز القدرة الشرائية للمواطن، خاصة لدى ذوي الدخل المحدود في مختلف القطاعات، كما يدل على جدية الحكومة والشركاء الاجتماعيين، في التعاطي مع تطوعات عمالنا.

إن استحداث "صندوق النفقة" والذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، يعكس حرص الدولة على التضامن الوطني بين أفراد الأمة، فهو يصب أولا و آخر في مصلحة الطفل المحضون، حتى لا يبقى أسيرا لمتهاتات قضائية لا ذنب له فيها.

إن نصيب التحويلات الاجتماعية و البالغة 20٪ من ميزانية الدولة، يعبر حقيقة عن التوجه الحقيقي للسياسة الاجتماعية لبلدنا؛ إذ قليلة هي البلدان التي تخصص مجهودا كهذا لفائدة مواطنيها و الجميع يعلم حول ما يدور حولنا في مناطق العالم، في انتهاج سياسة التقشف وما انجر عنها من احتجاجات في كل مناطق المعمورة، وبالخصوص في الدول الأوروبية، مما جعل بلدنا محل انتقادات المؤسسات المالية الدولية، التي دعت في أكثر من مرة، إلى تقليص حجم هاته التحويلات، الموجهة أساسا لدعم المواد الأساسية، السكن، الصحة، الشغل، دعم المتقاعدين، المنح، الصندوق الاحتياطي للمعاشات، المنحة الغذائية، الكتب وغيرها.

إن مواصلة تطهير مدونة الصناديق الخاصة للخرينة والذي شكل مطلبا ملحا لأعضاء البرلمان في العديد من المناسبات قد وجد تعبيرا له في مشروع قانون المالية لسنة 2015؛ وذلك بسن إجراءات، من شأنها إدخال المزيد من الشفافية و الصرامة في تسيير هذه الصناديق.

إن ترخيص القروض الاستهلاكية الموجهة - حصريا- للأسر، قصد اقتناء المنتج الوطني، سيساهم في ترقية الإنتاج الوطني، باعتبار أن القرض هو من أدوات تفعيل النمو الاقتصادي للبلاد، كما يترجم تعهدات الحكومة لتوصيات الثلاثية الخامسة عشرة (15)، بخصوص إعادة إدراج القرض الاستهلاكي.

أما على الصعيد الإقليمي، فنحن في «الأرندي» فخورون بالدور الدبلوماسي المرموق الذي يلعبه بلدنا، مستشارا نصوحا للجار تونس التي نرتاح لمكسبها الديمقراطي

السيد عبد الكريم قريشي (ممثل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
معالي الوزيرتين والسادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بسم رئيس وأعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي،
يسعدني أن أكون ناطقا باسمهم، لمناقشة قانون المالية لسنة 2015 فأقول:

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة،
تهنئة بالأعياد وحمد على الأمن وشكر على العرض
وثناء على التقرير والمداخلات.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة،

ناقش اليوم قانون المالية لسنة 2015، بعد أشهر قليلة من المناقشة والمصادقة على مخطط عمل الحكومة، الذي قيم أوضاع القطاعات المختلفة، واقترح الحلول التي رأت الحكومة فيها أنها قادرة على إنجاح المشاريع الكبرى للإصلاحات التي نادى بها فخامة رئيس الجمهورية، من خلال برنامجه الانتخابي، الذي زكاه الشعب الجزائري في انتخابات 17 أفريل الماضي، حيث ركز فيه فخامته على استتباب الأمن والسلم، عبر ترقية المصالحة الوطنية، والمضي قدما في إصلاح دواليب الحكم، وتعزيز دولة القانون، ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفساد والمساس بالممتلكات العمومية والآفات الاجتماعية، وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده؛ مؤكداً على الحكومة ضرورة بذل الجهود لتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع، خلال خمس سنوات القادمة، مع مراعاة الترشيح المحكم للمال العام، والمراقبة الصارمة للنفقات.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة،
يأتي هذا القانون ضمن تنفيذ البرنامج الخماسي 2015 - 2019، وينبثق من مخطط عمل الحكومة الذي أكد على

6 - ضمان خدمة عمومية ناجعة والقضاء على البيروقراطية وإزالتها.

7 - محاربة كل أشكال الفساد من تبديد وهدر للمال العام بفعالية.

8 - بناء اقتصاد ناشئ، وإعادة التصنيع في البلاد ورفع العراقيل وإعطاء نفس جديد، لهذا القطاع الحيوي، لما يكتسيه من أهمية في دفع عجلة التنمية في البلاد، والجميع يعلم ما كان عليه هذا القطاع.

9 - تعتبر الفلاحة المحرك الحقيقي ودون منازع للتنمية، لما تزخر به بلادنا من مؤهلات طبيعية، تمكنها من الوصول وبدون عناء للاكتفاء الذاتي، وتوفير كل حاجيات البلاد؛ وبالنظر للنتائج الحسنة المحققة في العشرية الأخيرة، لذا نوصي الحكومة بمواصلة الجهودات وتوفير الإمكانيات الضرورية واللازمة لهذا القطاع، ليلعب الدور المنوط به.

10 - تعزيز روابط التضامن الاجتماعي، ومواصلة السياسة المنتهجة، فيما يخص السكن وبلوغ واستكمال البرامج المسطرة في أجالها وتحسين المحيط المعيشي للمواطن.

11 - التكفل بالفئات الهشة للمجتمع وحمايتها.

12 - ضمان ديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد. و في الأخير، نوصي الحكومة، بإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، الذي اعتبره الكثير من أصحاب الاختصاص المتسبب الرئيس في كبح وتيرة التنمية.

سيدي الرئيس،
زميلاتي زملائي،

نجدد دعم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ونعلن تأييدنا المطلق لمشروع القانون، ونؤكد على دعمنا لكل الإجراءات والتدابير التي حملها، راجيا للحكومة كل التوفيق.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.
وفقكم الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، ممثل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

أداء المورد البشري، والتركيز على المشاريع البحثية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة تمويل جزء منها (يعني من المشاريع البحثية) من قبل المؤسسات والشركات الاقتصادية.

5 - تحسين المداخل العادية في موارد الميزانية، مع ضرورة تبني سياسة ضريبية وجمركية لضبط أنشطة الاستيراد، واعتماد استراتيجية وطنية قصد محاربة التهرب الضريبي، من خلال تعميق المراقبة الجبائية، وتطوير نظام المعلومات الجبائي، إضافة إلى أهمية نشر الوعي الضريبي.

6 - تقليص تكلفة التدهور البيئي، وتكلفة التدهور الصحي الناتج عن الاستهلاك الصناعي، ولا يتأتى بلوغ هذا البرنامج إلا بالمحافظة على الأمن والاستقرار وتوفير مناخ استثماري وذلك بتكييف القوانين حسب المرحلة التي نعيشها.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

جاء قانون المالية لسنة 2015 تقريبا بنفس التوجه لقانون المالية لسنة 2014، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأطيره والمتمثلة على الخصوص في الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي للبتروول عند 37 دولارا أمريكيا ومعدل الصرف عند 79 دج للدولار الأمريكي الواحد، بانخفاض يقدر بـ 3 دج عن السنوات القليلة الماضية بعد أن كان 76 دج للدولار الأمريكي.

كما أن هذا القانون لم يظهر معدل صرف بقية العملات، خاصة عملة الأورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر خلافا للدولار الأمريكي؛ لكن وفي ظل عدم استقرار الأسواق العالمية، فإننا نرى ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي نتعامل بها، دون التركيز على عملة واحدة بالنسبة لعملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية الدولية، لما لذلك من مخاطر، بسبب ما يلحق بهذه العملة أو تلك.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

إنطلاقا من كل ما سبق، ننوه، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون، والتي كانت وفقا لانشغالات

الطابع الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ويرمي هذا القانون إلى تشييد اقتصاد ناشئ وداعم للنمو، يهدف إلى ما يلي:

1 - تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومتنوع، مع ضرورة كبح الواردات، عن طريق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوطين الصناعات الكبيرة بالشراكة مع المستثمر الأجنبي (على غرار صناعة السيارات، وصناعة قطع الغيار وصناعة الحواسيب وغيرها...) باعتبار الصناعة الهيكل والبناء الأساسي لأي اقتصاد؛ ولذا يجب أن يحظى هذا القطاع باهتمام كبير، وأن نهيب له بيئة الاستثمار الجاذبة، وتخصص له الاعتمادات المالية الكافية، على المدى المتوسط والطويل، على النحو الذي يفرضه إلى قيام صناعات تنافسية، تستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية، وتساهم في الوقت ذاته في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي من شأنه توفير مزيد من المداخل بالعملة الأجنبية، كما أن التحولات والظروف الاقتصادية العالمية تتيح الكثير من الفرص، وتهيئ العديد من الظروف لتطوير القطاع الصناعي، وفقا لمتطلبات الوقت واستغلال التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، وذلك عن طريق التوأمة أو سياسة الاندماج الجزئي أو الكلي مع الشركات والمؤسسات في الدول الصديقة والحليفة.

2 - ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويقتضي هذا تنمية وتطوير الهياكل الإنتاجية، من خلال مواصلة الجهود للنهوض بالإنتاج الفلاحي، لبلوغ عتبة الأمن الغذائي، باعتبارها هدفا استراتيجيا، من خلال استمرار الدعم المالي، إضافة إلى أهمية تكوير النشاط السياحي، باعتباره صناعة متميزة، تساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومحقة للتنمية الاقتصادية المتوازنة، مع ضرورة توسيع الاستثمار في قطاع الخدمات.

3 - خلق مناصب شغل دائمة، والعمل على أن تكون هذه الوظائف خارج قطاع الوظيف العمومي.

4 - تثمين رأس المال البشري، وقد بذلت الدولة جهودا جبارة في هذا المجال، لاسيما في إنجاز المدارس ومؤسسات التكوين والجامعات، وفي المقابل نجد أنفسنا بحاجة ماسة لوقفة متأنية، لتقديم عملية التكوين؛ فالمرحلة تقتضي أهمية توجيه السياسات التعليمية، وفقا لخطط التنمية المستهدفة، من خلال تحديد الاحتياجات والخبرات المطلوب توفيرها، وإعداد الأنظمة والمناهج لترقية

الصادرات، بسبب الارتفاع الموازي لأسعار الواردات. يضاف إلى كل هذا، فارق سعر الصرف السلبي بين الصادرات المسعرة بالدولار والواردات المسعرة بالأورو، حيث يمكن أن يرتفع هذا الفارق السلبي إلى أكثر من 2 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم.

3 - تحدث القانون أيضا عن استمرار ارتفاع واردات السلع بمختلف أنواعها: وفي هذا الشأن فإن الخطر الكبير هو ارتفاع الطلب المحلي على مشتقات البترول ومختلف أنواع المواد الطاقوية، وكلها تنال قسطا كبيرا من دعم الأسعار، وفي حالة ما إذا استمر هذا الوضع، سنتحول إلى الاستيراد بدل التصدير، مما سيؤدي إلى تدهور الإيرادات.

4 - أما فيما يتعلق بالبنوك الأجنبية المتواجدة بالجزائر، وهي فروع لبنوكها الأصلية الموجودة في البلد الأم، ماهو مستوى إدارة هذه الفروع؟ وأين وصلت عملية محاسبتها؟ وكيف تساهم في تقييم أداء البنوك؟ يدفعا هذا إلى طرح التساؤلات الآتية:

5 - كيف يتحدد سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الجزائرية؟ وما جدوى الإجراءات والتدابير المتخذة لعصرنة الجهاز المصرفي، لغرض ترقية الخدمات المصرفية، واستقطاب المبالغ المالية الضخمة خارج الدائرة المصرفية؟ وهل من تقدير موضوعي لها؟ ثم إلى أي مدى نستطيع التحكم في الكميات المعروضة والمطلوبة من العملات الأجنبية؟ وإلى أي مدى نستطيع أن نضبط تحويلات العملات الأجنبية نحو الخارج، في ظل تواجد بنوك أجنبية وشركات أجنبية؟ وماهي نتائج سياسة التخلص من السوق الموازية لسوق العملات الأجنبية؟ وكيف يمكن الاستفادة من تطبيق أنواع سعر الصرف: الثابت والعائم وشبه العائم؟

6 - يدل المبلغ الضخم لإعادة التقييم على بعض العجز في مكاتب الدراسات لتلك المشاريع.

7 - تحدث القانون عن انخفاض مستوى النمو الاقتصادي المتوقع لسنة 2015، مقارنة مع التوقعات النهائية لسنة 2014، لكن السؤال الذي يطرح: ماهي انعكاسات هذا الانخفاض التي يجب قياسها على القدرة على امتصاص البطالة أي التشغيل وفي احتياطي العملة الصعبة وتأثير ذلك على المشاريع والمخططات المستقبلية؟

8 - أجور المستخدمين: ملاحظة في حالة انخفاض

المواطن التواق للحياة الكريمة والأمن والاستقرار، ولعل أهم هذه الإجراءات هو إلغاء المادة 87 مكرر، والاستمرار في دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع (كالحبوب والزيت والسكر والحليب) والماء والمواد الطاقوية وإعادة إدراج القرض الاستهلاكي، والعمل على مساعدة المواطنين في مجال التربية الوطنية، والصحة، والتعليم العالي، والسكن، والضمان الاجتماعي، ومواصلة السياسة الاجتماعية التي ننتهجها، كالتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة، والأثر المالي لمراجعة تعريف الأجر الوطني القاعدي المضمون، وجهاز حماية الأشخاص الكبار في السن والمتقاعدين، والأشخاص المعاقين والتلاميذ المحتاجين، والصندوق الخاص بالنساء الحاضنات، كما نثمن الاهتمام بالرياضة المحترفة؛ لكن كيف تستفيد الأندية والرياضات الأخرى من دعم الدولة؟

إننا نرحب بالتدابير الجديدة التي جاء بها هذا المشروع والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحفيز نشاطات الإنتاج، وتخفيض العبء الضريبي، وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، ومحاربة الغش الضريبي؛ كما نثمن سياسة الدولة في دفع الدين الخارجي، لأنها تقلل من التبعة والضغط من الخارج.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

طبعاً هناك مجموعة من الملاحظات التي سوف نتطرق إليها ثم مجموعة من المقترحات؛ لدينا تسع ملاحظات:

1 - من المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 3.42٪ في سنة 2015، تباطؤاً طفيفاً بالمقارنة مع سنة 2014 يقدر بـ 0.2 نقطة مئوية، يرجع إلى التباطؤ في نمو القيمة المضافة في القطاعات غير البترولية، وهي نقطة الضعف الأساسية، ويتوقف هذا النمو المفترض على أعلى أسعار المحروقات، وهو غير مضمون بسبب التذبذب في الأسعار، كما لوحظ في المدة الأخيرة.

2 - تحدث القانون عن 4٪ نسبة التضخم، ويسمى هذا بالتضخم المستورد، وهو مرشح للارتفاع تحت عاملين اثنين:

أ - ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات الأجنبية؛

ب - يؤدي ارتفاع سعر المحروقات إلى ارتفاع أسعار الواردات، حيث تتبخر الفوائض المحققة نتيجة ارتفاع أسعار

3 - إنشاء مؤسسات للصراف (Change) في الموانئ والمطارات والمراكز التجارية ومراكز المدن، ويمكن ذلك من خلال إتاحة الفرصة للناشطين في السوق الموازية للصراف، من أجل إنشاء هذه المؤسسات، لإضفاء الشرعية على هذا النوع من النشاط، وتنظيم سوق الصراف، وتجنب المضاربات غير القانونية، وقطع الطريق أمام مزوري العملات، ومن ثم تحسين صورة الجزائر أمام الوافدين والسياح، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين.

4 - ضرورة تفعيل «بورصة الجزائر» لتكون سوقا مالية على درجة كبيرة من الكفاءة، على نحو ما تقتضيه الأسواق المالية الناشئة؛ من تعدد الشركات المدرجة، وتنوع الأوراق المالية، وكفاءة المعلومات، إضافة إلى كافة الشروط والمتطلبات للنهوض بنشاط البورصة، وإن تحقق ذلك كله، فمن شأنه أن يؤدي إلى:

5 - تشجيع الاستثمار المالي الذي ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار الاقتصادي إيجابا، فيؤدي إلى الدفع من القدرة الإنتاجية المحلية، الذي يحقق الأهداف سابقة الذكر مثل: ضبط الواردات، وتوقيف نزيف العملة الصعبة نحو الخارج، والتقليل من البطالة، من خلال توفير فرص عمل إضافية.

6 - ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية مع ضرورة التدخل لتوازن الأسعار، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية، وهذا ضروري لدعم المنتجين، خصوصا الفلاحين وحماية المستهلكين؛ وهذا ما يدفعنا إلى أن تلعب البنوك دورا هاما في تنفيذ السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة، في ظل اعتماد الجزائر لمجموعة من البنوك الأجنبية؛ وهنا تتساءل عما إذا منحت البنوك الوطنية العمومية الاستقلالية الحقيقية التي تؤهلها لمنافسة البنوك الأجنبية؟

أسئال عن قدرة البنوك العمومية الجزائرية على تنوع صيغ التمويل، كما هو معمول به في فروع البنوك الأجنبية في الجزائر؟

7 - توسيع الاستثمار في قطاع الخدمات.
8 - تطوير ودعم البنية التحتية (النقل، الاتصال، وسائط الدفع الحديثة).
9 - التقليل من تكلفة التدهور الصحي الناتج عن الاستهلاك الصناعي.

أسعار المحروقات، فإن الخوف الكبير يكمن في عدم القدرة على تخصيص نفقات التسيير أي (الأجور) أما نفقات التجهيز فيمكن ترشيدها.

9 - الملاحظة التاسعة والأخيرة، تعتبر الجزائر من الاقتصاديات قليلة التنوع، حيث تركز صادراتها، بدرجة أساسية على المحروقات، وما يدخل في نطاقها، إضافة إلى بعض المنتجات الفلاحية، والمنزلية بسيطة التكنولوجيا، المعتمدة على استراتيجية التجميع، وليس التصنيع المحلي، إضافة إلى اتصاف الصادرات، بشكل عام، بأنها أقل اندماجا في الأسواق العالمية، وفي هذا الشأن، ونظرا للمساعي الحثيثة للجزائر لغرض انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، بشكل إيجابي، ومن موضع قوة، فإن التساؤل يطرح حول التدابير والخطوات الضرورية للوصول إلى مستوى تنافسية المنتجات الوطنية، لغرض النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، وتلبية متطلباتها.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

كانت هذه عبارة عن مجموعة من الملاحظات، والآن إليكم المقترحات العشرة:

1 - تحدث القانون عن احتياطي الصراف خارج الذهب نهاية 2013 وقد بلغ 194.01 مليار دولار أمريكي، وفي هذا الشأن أقترح إنشاء صندوق للاستثمار الفائض في احتياطي الصراف داخليا وخارجيا وليكن يسمى «بصندوق الجزائر للاستثمار» وذلك للحد من مخاطر التضخم وانخفاض معدلات الفائدة وانخفاض أسعار الذهب، وهذا لحماية الفوائد من التآكل، كما أن عملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية الدولية تحتوي على مخاطر كبيرة وقد تنجم عنها بعض الخسائر، في ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية.

2 - الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية..)، كونه مصدرا مستداما، وغير مضر بالبيئة؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التنوع في مصادر توليد الطاقة الكهربائية، وتوفير البترول والغاز، من أجل الدفع من طاقة التصدير؛ وبالتالي الدفع من الإيرادات العمومية، وفتح آفاق من أجل تصدير الطاقة الكهربائية (الصديقة للبيئة) نحو الخارج وأوروبا على الخصوص، وكذلك ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة.

10 - وأخيرا، وليس آخرا، ودائما في إطار المقترحات، نقتراح على الحكومة رفع الضريبة على استهلاك التبغ، ترشيحا للاستهلاك والمحافظة على الصحة والتقليل من النفقات الاستشفائية.

- خاتمة: قبل أن ننهي هذا التدخل، ومن إدراكنا العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا من كل الجهات والناجمة عن المشاكل الخارجية الإقليمية (منطقة الساحل والاضطرابات في بعض الدول العربية)، فإننا نحن، أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، إذ ننوه بما قامت وتقوم به قواتنا المسلحة من جهود معتبرة، للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري، فإننا إذ نعيد التنبيه لهذه المخاطر، ونطالب أن يحظى الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن بكل الدعم، مؤكداً على ضرورة تسخير كل الإمكانيات لجيشنا، ليتمكن - وبسهولة - من القيام بكل واجباته تجاه الوطن، مطالبين إياه بمزيد من اليقظة.

وفي الختام، نعتقد، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، بل تؤكد دعمنا لكل الإجراءات التي حملها، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا في ظل ما يتربص بنا من مخاطر، ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» شكرا لكم على الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، ممثل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

بهذا، نكون قد أنهينا النقاش العام حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

لقد أدلى كل واحد بدلو، وبقي علينا الآن سماع رد السيد وزير المالية على هذه الانشغالات والأسئلة وسيكون ذلك اليوم على الساعة الثالثة والنصف زوالا، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة بعد منتصف النهار

ملحق

تدخل كتابي

للسيد أحمد سعيد رضوان

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
أصحاب المعالي، السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الحقيقة، كانت لدي جملة من التساؤلات والملاحظات لكن سبقني الزملاء إلى بعضها وسوف لن أعيدها، وأكتفي بطرح النقطتين التاليتين:

إن طريقة دعم تشغيل الشباب عبر وكالة «أونساج»، ظهرت غير مجدية في معظم الحالات، بحيث إنها ظاهريا تعمل على مساعدة الشباب في إنشاء نشاط تجاري أو اقتصادي يحميهم من شبح البطالة، لكن في الحقيقة تشكل فرصة للكثير من الشباب للتحايل على القروض دون ردها، بل والمطالبة بمسحها على غرار مسح ديون الفلاحين.

لقد أصبح من الصعب على الوحدات الإنتاجية أو حتى القطاع الخاص، العثور على اليد العاملة الدائمة، رغم تفشي البطالة. والشباب الذي يقبل الوظيفة هو فقط للحصول على وثيقة الخبرة اللازمة في ملف «أونساج»، وبمجرد الحصول عليها يتوقف عن العمل، وهذا الأمر يشتكي منه القطاع الخاص والعام على حد سواء؛ ذلك لأن الشاب يفضل الحصول على قرض دون إرجاعه، أفضل من وظيفة قارة وبأجر زهيد في نظره.

فهل فكرت الحكومة في طريقة أخرى لمساعدة الشباب والأخذ بيدهم لإنشاء أنشطة تجارية أو اقتصادية خاصة بهم غير طريقة «أونساج»؟

إلى أين وصلت الدراسات بخصوص مشروع طريق السكة الحديدية، الرابط بين قسنطينة وبوشقوف؟
أشكركم والسلام عليكم.

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 19 صفر 1436
الموافق 11 ديسمبر 2014

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587